الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

عنوان المذكرة

نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956-1958

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص
الحركات الوطنية المغاربية

إعداد الطالب:
صافي حجوب

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
مصطفى أوعامري

السنة الجامعية:2015- 2016 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢
ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ
مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾

سورة العلق الآية: 1ـ5

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور مصطفى أوعامري الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث .

ولا يفوتني أن أشكر كل أساتذة الكلية الذين بفضله وصلة إلى هذا العمل

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا.

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان أمي الحبيبة، وإلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامهما الله لي.

كما أهدي هذا العمل إلى كل العائلة و الأصدقاء.

المقدمـــــة

إن الدراسة في تاريخ الثورة الجزائرية لا يزال في تطور وبحث مستمر خاصة مع التصريحات والاعترافات المتضاربة والمذكرات التي رأت النور في الفترة الأخيرة، مما يفتح الباب امام الباحثين ويلفت نظرهم إلى مواضيع جديدة أو مواضيع لم تدرس من قبل، أو لم تتوفر حولها المادة العلمية الكافية في السابق، ولا يفهم هذا من باب البحث عن المغامرة أو التطلع للأصعب ولكن هذه الدراسة تهدف بدرجة أولى على القيام بالبحث على ضوء المستجدات المتوفرة حديثا.

وفي هذا الإطار فمنذ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية عمل قادتها على تشكيل قاعدة مؤسساتية لتنظيمها، وضمان استمراريتها لبلوغ الهدف المرجو، وبانعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، انتقلت الثورة إلى مرحلة النظام الفعلي، حيث كان هذا المؤتمر ضرورة لتقييم المرحلة الأولى من الثورة، وقد خرج بمجموعة من القرارات وضعت في الأسس التنظيمية والقاعدية للثورة، وشكلت مؤسسات لهيكلة العمل الثوري، ومن هذه المؤسسات مؤسسة لجنة التنسيق والتنفيذ والتي هي موضوع دراستي في هذه المذكرة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتني لدراسة هذا الموضوع تتلخص فيما يلي:

- أغلب الدراسات التي تناولت تاريخ الثورة الجزائرية ركزت على الأحداث الكبيرة دون التفصيل في جزئياتها.
- ظهور المذكرات الجديدة والاعترافات من مصادر الثورة التي غيرت من الرؤية القديمة للأحداث.
- الرغبة في معرفة مجهودات هذا الجهاز وكيفية سيره وتأثيره على الثورة.
- الرغبة الشديدة في دراسة وفهم تاريخ الجزائر خلال مرحلة الثورة التحريرية.
- كان تحديد هذا الموضوع وليد شغف ورغبة قوية وفضول في نفسي من أجل الإطلاع على هذا الجهاز وهيكلته والقضايا التي عالجها.

– ميولي إلى المواضيع ذات الطرح السياسي عن سواها من المواضيع ذات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

إشكالية البحث:

تهدف الدراسة الى محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى ساهمت لجنة التنسيق والتنفيذ في الدفع بالثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى 1958 نحو الاستقلال؟

وضمن هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات سنحاول الإجابة عنها وهي كالآتي:

– كيف اندلعت الثورة الجزائرية؟

– ما هي التطورات التي عرفتها الثورة في مرحلتها الأولى؟

– كيف كانت نشأة لجنة التنسيق والتنفيذ؟

– ما هي تركيبة هذه اللجنة؟

– ما هي نشاطاتها التي قامت بها خلال عامها الأول والثاني؟

– ما أهم الصعوبات والمشاكل التي اعترضت نشاطها؟

منهج البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإلمام بالموضوع بجميع جزئياته، اعتمدت على عدة مناهج تقتضيها طبيعة الموضوع وهي:

المنهج التاريخي الوصفي: وذلك من خلال استعراض الوقائع والأحداث ووصفها وصفا كرونولوجيا، لفهم التطورات الحاصلة في الثورة الأحداث المؤثرة على الجهاز التنفيذي.

المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الوقائع ومناقشتها وتحليل بعض الحقائق والمعطيات.

خطة البحث:

قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول أتممتها بخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالموضوع ، وقد حاولت التمهيد للموضوع بصورة عامة في الفصل الأول عندما خصصته للمرحلة الأولى للثورة من اندلاعها إلى غاية مؤتمر الصومام من 1954 إلى 1956، وكيف بدأ العمل المسلح والتحضير للثورة من قبل 1954 من المنظمة الخاصة نشأتها هيكلتها وتنظيمها ثم كيف تم اكتشافها وبعدها تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وصولا إلى اجتماع مجموعة 22 التاريخي، ثم اندلاع الثورة التحريرية وعملياتها الأولى في ربوع الوطن وردود الفعل الداخلية والخارجية عليها، وتناولت فيه أيضا هجومات الشمال القسنطيني 29 أوت 1955.

الفصل الثاني الذي عنونته ب: "لجنة التنسيق والتنفيذ من تأسيسها في أوت 1956 إلى أوت 1957"، وخصصته لتوضيح نشأة وتطور لجنة التنسيق والتنفيذ في عامها الأول بداية بمؤتمر الصومام وتشكيلها لأول مرة، ثم نشاطها داخل البلاد، وأهم الأحداث التي شهدتها هذه اللجنة والتطورات التي أدت بها إلى الانتقال إلى الخارج بتونس ثم مصر، وكيفية استقرارها وما شهدته بعد ذلك.

الفصل الثالث والأخير وعنونته بـــ "لجنة التنسيق والتنفيذ من أوت 1957 الى سبتمبر 1958"، وخصصته لتتبع مسار تطور لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أي بعد انتقالها إلى الخارج منذ دورة المجلس الوطني للثورة في القاهرة أوت 1957 ونشاطها بعد ذلك ودورها في تشكيل الحكومة المؤقتة ومصير هذه اللجنة ثم تطرقت إلى أهم المشاكل التي واجهتها من صراعات قيادية واغتيالات وتضارب في المصالح داخل اللجنة وخارجها، ثم خاتمة حاولت فيها استخلاص بعض النتائج .

وفيها يتعلق بالمادة العلمية التاريخية التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الدراسة، فقد سعيت إلى جمع ما أمكنني من المصادر وعمدت إلى التنويع بين مصادر ومراجع قصد

الإلمام بالموضوع قدر الإمكان ومن المصادر التي تناولت التحضير للثورة اعتمدت على كتاب أحمد مهساس" الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954"، باعتباره عايش الأحداث في تلك الفترة، وكان عنصرا فاعلا فيها، وقد تضمن كتابه هذا تطور الحركة الوطنية في الجزائر قبل اندلاع الثورة، والتي تعتبر مرحلة هامة في تاريخ الحركة الوطنية، ومن أهم المراجع كتاب مؤمن العمري "الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926ـــ1954)." والذي يعد من أهم المراجع، وقد اعتمد الكاتب على أهم الوثائق الأرشيفية فيه.

كما اعتمدت ايضا على كتاب Mohamed Boudiaf وعنوانه "La Préparation de Premier Novembre1954"، الذي يعتبر مصدرا مباشرا حول الثورة الجزائرية، لأن بوضياف احد المحضرين لثورة الفاتح من نوفمبر، وكان مضمون الكتاب شاملا لأهم التحضيرات للثورة، وبدايات الكفاح المسلح من المنظمة الخاصة، ثم اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتفجير الثورة مع تفصيل دقيق للأحداث.

كما اعتمدت أيضا على المذكرات الشخصية للقادة البارزين، وعلى رئيسها بن يوسف بن خدة في كتابه: "شهدات ومواقف"، وفي تصريحاته لطاهر آيت حمو في كتابه: " رجال صنعوا التاريخ لقاء مع يوسف بن خدة"، وكتاب سعد دحلب: "المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر"، وكلا هذين القائدين كانا عضوين في لجنة التنسيق والتنفيذ، وتكلما بتفصيل وبتوسع حول اللجنة وهيكلتها وسيرها ونشاطاتها وتطورها.

من أهم المراجع كتاب أحسن بومالي" استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى(1954-1956)"، والذي تناول جميع أحداث الثورة من اندلاعها إلى غاية مؤتمر الصومام، واستنادا إلى الوثائق الأرشيفية.

اعتمدت ايضا على كتب محمد عباس منها " ثوار عظماء"، لأنه اعتمد على الروايات الشفوية، واللقاءات الشخصية مع أهم الشخصيات القيادية، وكتاب "الثورية الجزائرية نصر بلا ثمن، " وكتاب "اغتيال حلم...أحاديث مع بوضياف".

أما الجرائد فقد اعتمدت على جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، لأنها تولت نشر بيانات وبلاغات لجنة التنسيق والتنفيذ كواجهة إعلامية رسمية.

اضافة إلى هذا اعتمدت على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع، والمقالات في الجرائد والمجلات، والموسوعات والرسائل الجامعية، بالتنويع بين اللغتين العربية والفرنسية.

صعوبات البحث:

خلال هذا البحث واجهتني جملة من الصعوبات والمشاكل تواجه الباحث ، يحاول التغلب عليها للوصول إلى هدفه المنشود وإتمام البحث على أحسن وجه ، من أهم الصعوبات التي واجهتني هو ضيق الوقت لموضوع مثل هذا، وكذلك مشكلة أن المصادر والمراجع تشير الى لجنة التنسيق والتنفيذ كجزئية وليس كموضوع متفرد بذاته .

الفصـــل الأول

(تمهـــيدي)

الثورة الجزائرية من الاندلاع إلى مؤتمر الصومام

1956-1954

أولا – التحضير للثورة الجزائرية:

أ – المنظمة الخاصة Organisation Spécial (O. S): [1]

لقد أعقبت فترة الحرب العالمية الثانية تطورا على الساحة السياسية وعلى المسيرة النضالية للحركة الوطنية في الجزائر، وقد أيقضت تلك الحرب الحس الوطني في الجزائريين وولدت وعيا وتداركا للوضع الذي آلت إليه الجزائر، إلا أن اختلافا بدا واضحا في عناصر حزب الشعب الجزائري لأسباب تتعلق بالمنهج السياسي المتبع ومنه مناضلون قد سئموا من الخطابات الجوفاء وكل المحاولات التي لم تلقى أي صدى لدى إدارة الاحتلال ويريدون البحث عن أساليب أخرى أكثر جدية وأكثر صرامة وفعالية. [2]

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد عرفت الحركة تطورا ملحوظا تجلى في فوزها بالانتخابات التشريعية وتنظيمها المحكم ومستوى تكوين مناضليها وإطاراتها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على مستوى القيادة وكانت المواجهة الكبرى لأعضاء الحركة فيما بينهم للخروج بحل أنجح[3]، فرغم الاختلاف الحاصل داخل الحركة الوطنية بعد مجازر سطيف وقالمة لم يؤثر على الشعور الوطني فكل الأحزاب متفقة حول الهدف الذي هو تحرير الوطن لكنها تختلف حول الوسائل المؤدية إليه[4].

وقد أدى الوضع إلى عقد مؤتمر استثنائي يوم 15 أفريل 1947 وكانت نتائجه مرضية لكل التيارات الموجودة داخل الحزب الشعب الجزائري [5].

---

[1] المنظمة الخاصة (O.S): أطلقت عليها تسميات عدة منها المنظمة السرية العسكرية أو شبه العسكرية أو الجناح المسلح في حركة الانتصار كما أطلق عليها اسم العظم وكذلك تسمية الشرف العسكري (أنظر: مؤمن عمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926- 1954)، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص: 105.

[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص: 65.

[3] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914- 1954)، دار المعرفة ، الجزائر، 2007، ص: 291.

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص: 166.

[5] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكاتب، الجزائر، 1985، ص: 78.

حيث واصلت هذه الحركة نشاطها على ثلاث وجهات:

- نشاط سياسي سري يقوم به الحزب تحت إشراف السيد أحمد بودة. [1]
- نشاط سياسي علني شرعي كما كان يسمى بزعامة كل من السيد عمراني وشوقي مصطفاي والحاج الشرشالي.
- نشاط استعدادي للثورة المسلحة تقوم به المنظمة الخاصة في جو تسوده السرية المطلقة.[2]

الأخير يتمثل في التيار أنصار العمل المسلح الثوري والذي يرى ضرورة البدء في تكوين منظمة عسكرية سرية لتقوم بالتحضير ليوم الميعاد وتزعم هذا التيار نخبة من الشباب المتحمس للعمل العسكري وقد علق مصالي الحاج[3] على هذا بقوله: "أني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد" [4]، وبذلك تكون المنظمة الخاصة جزءًا من حزب الشعب الجزائري وليست منظمة مستقلة. [5]

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري والحركة الوطنية عموما فهي تجسد التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية النهج الثوري من الناحية العملية[6].

---

[1] من مواليد عين طاية – الجزائر انتسب إلى الحركة الوطنية من 1937 ومثل الجزائر في العراق ثم في ليبيا وواكب الحركة إلى غاية 1955 حيث أودع سجن القاهرة لغاية الاستقلال بطلب من جبهة التحرير ، (أنظر: مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة ، الجزائر، 2010، ص: 59).

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص: 78- 79.

[3] من مواليد 1898، قام بالخدمة العسكرية في الحرب العالمية الأولى، من مؤسسي نجم شمال إفريقيا 1926، أسس حزب الشعب الجزائري في 1936 وأصبح يعرف باب الوطنية الجزائرية لأنه ناضل هذه النظرية لكنه لم يتلحق بالثورة سنة 1954، توفي 1974 (أنظر: محمد حربي مرجع سابق، ص: 181).

[4] إبراهيم لونيسي، ((المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954))، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع6، مارس 2002، ص: 54.

[5] الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ لقاء مع يوسف بن خدة، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص: 29.

[6] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص: 304.

وقد حدد هيكلها التنظيمي عند إنشائها كما يلي:

- قيادة هيئة الأركان: محمد بلوزداد،[1] وأسندت له هذه المهمة لعدة اعتبارات منها ماضية النضالي الحافل بالمواقف الرائعة التي جعلته يفوز بإجماع القادة[2].
- مساعد قائد هيئة الأركان، مسؤول عن منطقة القبائل : آيت أحمد. [3]
- قائد مقاطعة الجزائر (1) [العاصمة التيطري، متيجة]: جيلالي فرحي.
- قائد مقاطعة الجزائر (2) [الظهرة، الشلف]: عبد القادر بن الحاج الجيلالي[4].
- قائد مقاطعة وهران: أحمد بن بلـــة

وبذلك تكون توزعت المسؤوليات بين هؤلاء القادة [6] .

إن أول ما قام به بلوزداد هو تكوين النواة الأولى للمنظمة وذلك باختيار الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط العضوية انطلاقا من قائمة اسمية سلمها له حسين لحول، الواسطة بين قيادة المنظمة والحزب وفي مقدمة هذه الشروط الأمانة والشجاعة والنشاط والثبات والقدرة، كما أن فترة التجنيد غير محدودة وتم اختيارهم وفق شرطين أساسيين:

---

[1] ولد في 3 نوفمبر 1924 بالعاصمة، كان له مبادرة في تأسيس لجنة بلكور، شارك في المؤتمر السري لحزب الشعب سنة 1947، ترأس المنظمة الخاصة في نفس السنة كان له الفضل في تنظيم المنظمة كما قام بجمع العديد من الاسلحة أصيب بمرض السل منذ 198 بعد استياء حالته نقل إلى مستشفى Bryéree de la Sanatoruin ليموت هناك في 14 جانفي 1952 (أنظر: ابن نعيمة وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830- 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص : 346-347-349-353).

[2] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص: 60.

[3] من مواليد 1926 بالقبائل من المناضلين الأوائل لحزب الشعب ومن اعضاء المنظمة الخاصة وابعد عنها بتهمة الميل إلى البربرية، من أول المشاركين في ثورة نوفمبر واصبح ممثل جبهة التحرير في نيويورك ثم عضو في المجلس الوطني للثورة ، واختطف ورفاقه في 22 أكتوبر 1956، بعد الاستقلال عارض النظام وسجن إلى أن تمكن من الفرار في 1966 ليعيش في المنفى (أنظر: محمد حربي، مرجع سابق، ص: 189-190)

[4] ويدعى كوبيس من مواليد عين الدفلى، من متخرجي مدرسة الضباط بشرشال، كان من اعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية كما كان عضوا في المنظمة الخاصة وعند اكتشافها تم القبض عليه أين اعترف بكل ما يعرفه للشرطة، وبعد اندلاع الثورة كان من الحركة المناوئة لها لكن الجبهة تمكنت من القضاء عليه في 1958/04/16 في عين الدفلى (أنظر: رياض شتواح،((كوبيس... جيش من 500 خائن لمحاربة المجاهدين))، الشروق اليومي، جريدة يومية جزائرية، ع 4209، 2013/11/28 ، ص: 10).

(6) ابراهيم لونسي، مرجع سابق، ص: 55.

1. اختيار العناصر الشجاعة المخلصة والقادرة على التجنيد والانقطاع عن الحياة السياسية والحياة العامة والتفرع الكامل للنشاط الثوري.
2. اختيار العناصر غير المعروفة سياسيا والتي لم تصطدم مع إدارة الاحتلال.

وبناء على هذا قام بلوزداد باختيار 300 مناضل كنواة أولى للمنظمة[1]، وحددت فترة التدريب العسكري بسنة حيث تتم دراسة فصل كل شهر في تربصات معسكرات واجتماعات تقام مرة أو مرتين في الأسبوع[2].

وعلى المستوى التنظيمي فقد أنشأت مصلحة عامة تضم عدة شبكات متخصصة هي على الشكل التالي:

- شبكة متفجرات: مهمتها وضع القنابل المتفجرة والهجومية ودراسة تقنيات تفجير الجسور.
- شبكة الإشارة: وهي متخصصة في الراديو والكهرباء.
- شبكة التوطئ: وتتمثل مهمتها في إيجاد المخابئ السرية للمختفين أي المناضلين الذين تبحث عنهم السلطات الفرنسية، وكذلك إعداد مخابئ والأسلحة.
- شبكة الاتصالات تتمثل مهمتها في شراء أجهزة الاتصالات والتدرب على استعمالها ويشرف عليها اختصاصيون في حدود إمكانياتهم.
- شبكة الاستعمالات: تتمثل مهمتها في التعرف والاطلاع على تنظيمات وتحركات الأجهزة العسكرية والإدارية والبلوسية الاستعمارية وكذلك تتعقب الخونة الذين يتعاملون مع السلطات الاستعمارية[3].

- إذن كانت المنظمة الخاصة عبارة عن هيكل ذي تنظيم صارم قائم على مبدأ العمل السري وكان على رأس الهرم قيادة أركان وطنية مسؤولية[4]، هي هيئة للتصور والتنفيذ[5].

---

(1) ابراهيم لونسي، مرجع سابق، ص: 56.

(2) حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942- 1952 ، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص: 148.

(3) مؤمن العمري، مرجع سابق، ص ص: 112-113.

(4) أحمد مهساس، مرجع سابق، ص: 305.

(5) حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص: 145.

أما على المستوى التنظيم للمناضلين فكانت القاعدة تتشكل من نصف فوج من المناضلين اثنين ورئيس الفوج أي 3، ثم يشكل نصف فوجين يعني 3 +3+ 1 رئيس فوج = 7 مناضلين، يوجد فوق الفوج قسمة التي تتركب من فوجين يترأسها رئيس قسمة يعني في المجموع 15 شخصا والقسمة وهي أعلى مستوى من الهيكلة التنظيمية في القرية، وإذا تواجد في القرية أكثر من 15 مناضل يتعين إنشاء قسمة أخرى[1].

ويتلقى المناضلون المقبلون في المنظمة الخاصة تدريبا عسكريا في شكل دروس نظرية وتطبيقية ويختتم التدريب بالحصول على رتبة[2]، كما تم طباعة كتيب عسكري بخمسين نسخة مرقمة فقط ووزعت قادة الألوءة، وكان كل واحد مسؤول عن النسخة التي يمتلكها والتي يجب أن تحفظ في مكان آمن وأن تحرق إن اقتضى الحال بدل أن تقع في يد الشرطة الفرنسية[3].

كان أول اجتماع للمنظمة الخاصة في منزل محمد بلوزداد في العاصمة بالقبة يوم 13 نوفمبر 1947، وثاني اجتماع لها في 1948 بعد مرض يلوزداد وخلقه حسين آيت أحمد ووقع تغيير آخر في قيادة المنظمة في ديسمبر 1949 وترأسها احمد بن بلة[4]، وخلال هذه العهود عمل قادة المنظمة وجنودها وكل مسيرها ومؤطريها على تكثيف وتفعيل العلم المسلح من خلال عدة عمليات عسكرية منها ما فشل ومنها ما نجح من أشهرها:

- عملية كاشيرو: تعود أسباب هذه العملية إلى قيام الإدارة الاستعمارية في الجزائر بنشيد تمثال الأمير عبد القادر في قرية كاشيرو بنواحي معسكر والذي تم تدشينه في 15 أكتوبر 1949 وكانت فكرة تدمير هذا التمثال من اقتراح محمد بلوزداد، لأنه اعتبر هذا التمثال إهانة

---

(1) Mohamed Boudiaf, La préparation de premier Novembre 1954, l'aide ; Aissa Boudiaf, 2eme edition, Darelnoamane, Alger, 2011, p23.

(2) أحمد مهساس، مرجع سابق، ص: 305.

(3) حسين آيت احمد، مرجع سابق، ص: 148.

(4) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1997، ص: 321.

بالغة الخطورة للأمير عبد القادر[1]، الذي يعد رمزا للوطنية الجزائرية، كما يعتبر هذا التمثال إهانة للمشاعر الوطنية للجزائريين إلا أن هذه العملية فشلت، ولقد برر الأشخاص المكلفون بها أن فتيل اللغم المستعمل للتفجير كان مبللا وكذلك بسبب نباح الكلاب في الليل وهو الذي أزعج منفذي العملية وهم محمد يوسفي وماروك ومحمد أعراب[2].

- عملية بريد وهران: وكانت هذه العملية في 1949، وكانت نتيجة لان الحزب كان يعاني من أزمة مالية خانقة وحتى الفلاحين الذين كانوا يساندون الحزب كانوا في ضائقة هم أيضا وبعد دراسة ومناقشة لهذه العملية تقرر تنفيذها من طرف آيت احمد وبن بلة وبلحاج ورقيمي[3]، فبعد ما كانت المنظمة تعاني من أزمة سلاح ورجال أصبحت تعاني من أزمة مالية فقد كانت حركة فقيرة[4]، وانطلاقا من كل هذه المعطيات تقررت عملية السطو على بريد وهران في يوم الاثنين 02 مارس 1949 وتمت بذلك كل التحضيرات من عدة وعتاد[5]، وقد كللت العملية بالنجاح بفضل التنظيم المحكم من طرف بختي جلول الذي زود المنظمة الخاصة بمعلومات سرية عن بريد وهران وآت أحمد الذي رسم الخطة وأحمد بن بلة هو الذي كان مسؤولا عن ناحية وهران وكذلك مجموعة الكمندوس المتكونة من سويداني وبوجمعة ومحمد خيضر وبلحاج بوشعيب[6]، وتمت العملية بنجاح واستطاعوا الحصول على على مبلغ ثلاثة ملايين ومائة وسبعون ألف (3170000) فرنك فرنسي قديم[7].

لم يكتب للمنظمة الخاصة العمر الطويل فقد تم اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية رغم طابعها السري والإجراءات الصارمة التي اتبعت في تكوينها وحمايتها سواء على

---

(1) إبراهيم لونسي، مرجع سابق، ص: 62.

(2) نفسه، ص: 63 .

(3) حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص: 138.

(4) أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن اسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الاصالة ، الجزائر، 2002، ص: 65.

(5) حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص: 187.

(6) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 322.

(7) رابح لونيسي، مرجع سابق، ص: 68.

مستوى القاعدة المجندة أو على مستوى القيادة[1]، تم اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 كما تم القبض على حوالي خمسمائة من أعضاء المنظمة وسبب ذلك هو عبد القادر خياري المدعو رحيم الذي وجهت له تهمة العمالة لفرنسا[2]، وقد وصف سبب ذلك أحمد مهساس بقوله: "سبب تافه"[3]. وذلك بعد حادثة التأديب التي جاءت كقرار في تبسة والذي قررته القيادة الجهوية فبعد ذلك تمكن من الفرار توجه خياري إلى الشرطة مباشرة في محافظة عنابة وقدم لها كل ما يعرفه عن المنظمة من معلومات وتفاصيل[4]، وتم الإعلان الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف مصالح الأمن الفرنسي والتي كانت تتعقبها منذ عملية بريد وهران[5].

وبذلك يكون بلحاج الجيلالي هو المسؤول عن اكتشاف المنظمة والمكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي التزمت بالسكوت[6].

ويعتبر اكتشاف المنظمة الخاصة أكبر ضربة تعرض لها التيار الثوري وقد استطاعت السلطات الفرنسية خلال مدة أسبوعين الوصول إلى كمية كبيرة من الأسلحة والعتاد والوثائق، كما ساقت سلسلة من الاعتقادات ضد قادة المنظمة سوى بوضياف وديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي[7]، وتم القبض عن بن بلة وبوتليلس ورجيمي جيلالي وأحمد مهساس ومحمد يوسفي وهم أهم إطارات المنظمة وبعد اعتقالهم تم نقلهم إلى

---

(1) مؤمن العمري، مرجع سابق، ص: 125.

(2) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ب، 1999، ج1، ص: 184.

(3) أحمد مهساس، مرجع سابق، ص: 332.

(4) عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال مسار مناضل، تع: عبد السلام عزيزي، دار القصبة ، الجزائر، 2008، ص: 114.

(5) محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 78.

(6) محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية " المنظمة الخاصة"، تع: محمد الشريف، بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص: 128.

(7) الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص: 68-69.

البليدة بعد أن كانوا قد حشدوا في تيزي وزو، وبذلك تكون قد أحرزت الشرطة الفرنسية الانتصار المفاجئ لتعلو نشوة الظفر محيا المستوطنين المتغطرسين[1].

ويقول بن بلة عن ذلك الاعتقال: "الأمر كان نتيجة لوجود منافقين داخل النظام السري عندنا في الحركة كان هناك جواسيس وشو بي إلى الفرنسيين"، وأتهم مباشرة في ذلك بلحاج الجيلالي الملقب كبوس أو قبوس[2]، أما عن قيادة الحزب فاتخذت موقفا يتمثل في تصريحات تؤكد أن هذه القضية ما إلا مؤامرة فرنسية للقضاء على الحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأن ما تقوم به الحكومة الفرنسية ما هو إلا تحضير لحوادث 8 ماي جديدة[3]"، ويصف آيت حمد موقف الحزب أنه "أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم"، وذلك على المستوى القانوني والدعائي بحيث أن قيادة الحزب نفت نفياً قطعياً وجود المنظمة الخاصة[4]، أما بوضياف فيصف الموقف بـــ: "طريق الاستسلام"[5].

ومع كل هذا يلقى الكثير من اللوم على عاتق قيادة الحزب في اكتشاف المنظمة الخاصة ذلك أنه لم يرقاها النتائج الايجابية التي حققتها المنظمة وأنها لم تكن ترغب في قطع جميع علاقتها مع الإدارة الاستعمارية لأجل ذلك لم تعطي الشارة الخضراء لخوض المعركة الحاسمة وبذلك تكون قد ضاعت فرصة أخرى من الفرص الذهبية التي لم تتمكن الحركة الوطنية من استغلالها كما ينبغي[6].

ب - اللجنة الثورية للوحدة والعمل C.R.U.A:

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة OS عام 1950 عملت السلطات الفرنسية بسياسة قمعية استهدفت بها العناصر الثورية الشابة التي من شأنها أن تشكل أي تنظيم عسكري ثوري

---

(1) محمد يوسفي، مرجع سابق، ص ص ص: 136- 137- 138-139.

(2) أحمد منصور، مرجع سابق، ص ص : 67-68.

(3) الطاهر آيت حمو ، مرجع سابق، ص: 47.

(4) حسين آيت أحمد، مرجع سابق، ص: 215.

(5) Mohamed Boudiaf, Op- cit, p 26.

(6) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص ص: 79-80.

جديد، في حين أن قيادة حزب الشعب تأثرت بالأفكار الإصلاحية (الانتخابات) إلا أنها ما لبثت أن وقعت في أزمة عميقة، في مقدمتها الصراع بين المصاليين والمركزيين[1].

والسبب الجوهري لتلك الأزمة حسب بن خدة هو: "أن مصالي طالب بالسلطة المطلقة له لإدارة الحزب وهو الشيء الذي قابلته اللجنة المركزية بالرفض لأنها تؤيد مبدأ السلطة الجماعية أو القيادة الجماعية وترفض القيادة الفردية"[2]، ونتج عن ذلك الوضع الجمود وحتى الاضطهاد أما التشكيلات السياسية الأخرى ويأتي في مقدمتها العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) والحزب الشيوعي (PCA) فإنها كانت في ذلك في قعر الموجة فقد كونت في ذلك الوقت بالضبط مع حزب الشعب (PPA) ومع حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MLTD) الجبهة للدفاع عن الحرية واحترامها (FADRL) [3]، في 25 جويلية 1952 ووجهت نداءها إلى جميع الجزائريين المهتمين بتحقيق الاتحاد لكي يضاعفوا نشاطهم ويتمكنوا من إحباط القمع وفرض احترام الحرية والكرامة الإنسانية إضافة إلى دعوة بإلغاء الانتخابات الماضية وانتهاء تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون الديانة الإسلامية، ووضحت جميع أهدافها بمصادقة جماعية من اللجنة التأسيسية للجبهة في بلاغ نشر عنها[4].

وأمام هذه الأزمة لم تتوقف همة أعضاء المنظمة الخاصة على مواصلة العمل النضالي وبذلك وقفوا موقف الحياد في تلك الأزمة وقرروا الانتقال إلى العمل الثوري الفعلي بتأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتؤثر على المصاليين والمركزيين على حد سواء وتكون قيادتها جماعية وسياستها الكفاح

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 10.

[2] الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 61.

[3] Mohamed Boudiaf, Op- cit, p: 26.

[4] ((بلاغ اللجنة الإنشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها))، المنار، ع 6، السنة الاولى، 27 شوال 1370- 30 يوليو 1951، ص ص: 1 - 2.

المسلح[1]، وتكون مستقلة تماما عن قيادة الحزب وكتيار ثالث بعيد عن المصاليين والمركزيين[2]، وذلك المسعى وللتوفيق بين جناحي الحزب تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) في 23 مارس 1954 والتي جمعت بين بعض قدماء المنظمة الخاصة وعلى رأسهم محمد بوضياف وبين بعض عناصر اللجنة المركزية وعلى رأسهم محمد دخلي[3].

وبهذا الصدد يقول محمد بوضياف: "... واتفقنا على عمل شيء ما لوقف التصدع وابعاد القاعدة النضالية عن الانقسام الخطير الجاري على مستوى القمة وعن هذا اللقاء تولدت فكرة تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وكان إلى جانب بوضياف، العربي بن المهيدي ورابح بيطاط، ومصطفى بن بولعيد إلى جانب داخلي ومساعده بوشبوبة[4]، وفي أول لقاء في العاصمة في مدرسة الرشاد قرب جامع اليهود في القصبة[5]، وحدد في هذا اللقاء أهداف اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتتلخص فيما يلي:

- وحدة الحزب بتنظيم مؤتمر واسع ديمقراطي قصد تزويد الحزب بقيادة ثورية والابتعاد عن النزعات القيادية ووزع هذا الإعلان في جزء كبير من القطر الجزائري.
- نشرة داخلية " الوطني " وهي إعلامية سياسية تدافع عن هذه المواقف الحيادية وتركزت على توعية المناضلين بخطورة الوضعية، وكانت نشرة الوطني أداة وصل وتوجيه وبث أفكار جديدة[6].

---

[3] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص: 56- 57.

[4] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص: 262.

[5] رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1945- 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، الجزائر، 2005-2006، ص: 65.

[4] محمد عباس، مرجع سابق، ص: 19.

[5] الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 62.

[6] Mohamed Boudiaf, Op- cit, p p: 48- 49.

ورغم ما حاولت به اللجنة لحل الأزمة القائمة في الحزب إلا أنها فشلت في ذلك وما لبثت أن ضربتها حمى الأزمات وعرفت أزمة بين مسؤولي الجناحين المشكلين وقد وقعت مواجهة بين بوضياف ودخلي حيث اكتشف هذا الأخير أن شبكة تابعة للمنظمة الخاصة تنشط منذ أشهر عديدة قبل انفجار أزمة الحزب ولم يعلم دخلي بذلك فاعتبر هذا العمل خارج عن الإطار الذي حددته اللجنة الثورية، وانعدمت الثقة بين الطرفين في أواسط شهر ماي وحينها أعلن بوضياف لزميله عبد الحميد مهري أن اللجنة الثورية انتهت[1].

واستمرت اللقاءات رغم ذلك اللقاءات وفي الشهر الموالي للازمة اجتمع قادة اللجنة مع دخلي وبوشبوبة بالبليدة وطرح سؤال عليهما: " هاهو مصالي قد عزم على تنظيم مؤتمر خاص بأنصاره ومن المحتمل أن تحذوا اللجنة المركزية حذوه، ومع ذلك أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد فشلت في مهمتها وهي توحيد صفوف الحزب من جديد فما العمل يا ترى؟".

وبعد ذلك السؤال كان جواب دخلي ان على اللجنة ان تواصل مساعيها مع ذلك ومن هذا ما كان على بوضياف ومن معه سوى التحضير للثورة المسلحة[2] .

وعموما فاللجنة الثورية للوحدة والعمل تحمل بعداً سياسياً جديداً اكثر واقعية لكنها تحمل مشروع يتماشى والطموحات ذات النزعة الثورية، حركة تجنح إلى العنف لمواجهة العنف وتؤمن فقط بالعنف الثوري كأداة ووسيلة لاسترداد الحق الضائع[3]، أي مشروع العمل المباشر في اقرب وقت تلك هي الميزة التي ضمنت ثقة المناضلين في الجنة الثورية للوحدة والعمل عكس خصومها المصاليين والمركزيين المنهمكين في نزاعاتهن العميقة[4]، وحسب أوزقان فإن أكبر استحقاق تاريخي للجنة الثورية للوحدة والعمل هو تمكنها من توفير

---

[1] رياض بودلاعة، مرجع سابق، ص: 65.

[2] محمد عباس، مرجع سابق، ص: 20.

[3] عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص: 29.

[4] احمد مهساس، مرجع سابق، ص: 377.

القوة الثورية الصحيحة الوحيدة فلقد حشدت هذه اللجنة كتيبة الأنصار المقاتلين للصدام المشتتة بعد تفكيك المنظمة الخاصة، كما أرسلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بريقا في الوقت المناسب رافضة أن تسمع إلى المؤجلين من الفريقين المتعادلين إضافة إلى هذا فقد نظمت لقاء للقطيعة مع الماضي والإيديولوجية السياسية المرابطية للوطنية التوافقية[1].

جـ - مجموعة الـ 22:

لقد أحس أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بأن بقاء الوضع على حاله سيدفن المشروع الثوري وكل المكاسب التي حققتها الحركة الوطنية عبر مسيرتها كما تأكدوا أن أي تأخير في صالحهم[2]، وتم الاتصال بين أعضاء اللجنة واتفقوا أن يعقدوا اجتماعا يكون بعيدا كل البعد عن المصاليين والمركزيين في جو من التحضير الدؤوب والأعمال الكثيفة والاجتماعات المتكررة[3].

وكان ذلك قرار نابعا من القيادة وفيه يقول بوضياف: "هذه المرة سنكون أسياد أنفسنا"، وهذا إعلان بانفصال اللجنة الثورية للوحدة والعمل عن الفريقين المتنازعين والقيام بأول خطوة نحو العلم المسلح بالدعوة إلى اجتماع 22 الشهير الذي يعتبر أهم واخطر محطة في تاريخ النضال الوطني الثوري[4]، وكل المشاركين في هذا الاجتماع من قدماء المنظمة الخاصة رغم أنهم كانوا مطاردين من طرف الشرطة فقد واصلوا نشاطهم وحافظوا على الاتصالات مع المناضلين الموثوق بهم في الجهات التي كانوا فيها مسؤولياتهم[5]، هذا ما جعلهم مجموعة متجانسة اقرب إلى حزب منها إلى بناء جبهوي[6]، كما يوصف هؤلاء أيضا

---

(1) عمار أوزقان، الجهاد الأفضل، تر: ميتال سطوف وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص ص : 115- 116-117.

(2) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 83.

(3) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 59.

(4) مؤمن العمري ، مرجع سابق، ص: 278.

(5) Mohamed Boudiaf, Op- cit, p: 52.

(6) الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998، ص: 195.

أيضا بالمناضلين الحياديين نسبة إلى موقفهم وتم بذلك الاجتماع بحي المدينة (صالومبي سابقا) بمبادرة من بوضياف، ديدوش وبن بولعيد[1]، في 25 جوان 1945 وقد ترأس هذا الاجتماع الذي عقد بمنزل إلياس دريش، المناضل بن بولعيد بينما قام بوضياف وبن المهيدي وديدوش بتقديم تقارير مختلفة عن ما يجري في الساحة السياسية آنذاك [2].

وقد سمي الاجتماع " باجتماع مجموعة 22" نسبة للمشاركين فيه وهم:

1. محمد بوضياف
2. ديدوش مراد
3. مصطفى بن بولعيد
4. العربي بن مهيدي
5. رابح بيطاط
6. عثمان بلوزداد
7. الزبير بوعجاج
8. محمد مرزوقي
9. إلياس دريش[3]
10. عبد الحفيظ بوصوف
11. رمضان بن عبد المالك
12. محمد مشاطي
13. عبد السلام حباشي
14. رشيد ملاح
15. السعيد بوعلي
16. زيغود يوسف
17. بخضر بن طوبال
18. مصطفى بن عودة
19. باجي مختار
20. عبد القادر العمودي
21. سويداني بوجمعة
22. بوشعيب أحمد. [4]

وهؤلاء المشاركون في الاجتماع يتوزعون حسب انتماءاتهم الجغرافية على كل جميع أرجاء الجزائر من الشرق قسنطينة ومن الأوراس ومن الشمال البليدة والجزائر ووهران

---

(1) عبد لحفيظ آمقران الحسيني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 35.

(2) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 354.

(3) Benyoucef Ben Khada, Les accords D'évian, office des publications universitaires , Alger , 2002, p : 45.

(4) محمد حربي، مرجع سابق، ص: 199.

في الغرب ومن الجنوب أيضا[1] ، إلا أن الملاحظ للمجتمعين يلاحظ تمثيل لكل جهات الوطن عدا القبائل التي كانت مفرطة في إخلاصها وولائها لمصالي الحاج وفي اليوم الموالي للاجتماع عمل ديدوش وبن طوبال وبن عودة على إقناع كريم بلقاسم وأوعمران[2]، وذلك لأهمية المنطقة جغرافيا ولوجود عدد كبير من المناضلين ورغبة في كسبهم إلى صف المجموعة[3]، ورغم أن أوعمران وكريم بلقاسم كان يضنان وبكل صدق أن مصالي هو رجل الثورة إلا أنهما لاحظا تخلفه عن ركب الثوار[4].

كانت النقاط المطروحة في الاجتماع هي:

- تاريخ المنظمة من نشأتها إلى ذوبانها.
- تقرير حول فضح الهيئة المخرجة لإدارة الحزب
- العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة بين 1950- 1954.
- أزمة الحزب وأسبابها العميقة .
- تفسير وضعية أعضاء (ل ت و ع) وبالنسبة للازمة بين المصاليين والمركزيين

-واعتبارا من هذه الوضعية ووجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب ماذا يجب أن نفعل؟ [5]

وانتهى التقرير بالعبارة التالية:" نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة ينبغي علينا أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا"[6]، وانطلاقا من هذا خصصت الجلسة المسائية لمناقشة التقرير وبرز خلال هذا موقفان الأول يوصي بالانتقال إلى العمل المسلح فوريا كوسيلة لتجاوز الوضعية المأساوية ليس للحزب فقط بل للحركة الوطنية الثورية كلها،

---

(1) محمد عباس، مرجع سابق، ص: 35.

(2) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية....، مرجع سابق، ص ص : 119- 120.

(3) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 16.

(4) الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 65.

(5) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص ص: 59- 60.

(6) محمد عباس، مرجع سابق، ص: 21.

أما الاتجاه الثاني، كان يرى بأنه لم يحن أوان العمل المسلح[1]، إلا أن رأي الجميع استقر على الرأي الأول بعد التدخل الحازم من طرف سويداني بوجمعة والذي قال والدموع تنهمر من عينه: "هل نحن ثوريون؟ أم لا؟ فإذا كنا نزهاء مع أنفسنا ماذا ننتظر للقيام بالثورة؟"[2]، وهناك اتخذ القرار التاريخي بتفجير الكفاح المسلح قرار كان على درجة من الأهمية والغرابة جعلت منه في حد ذاته انطلاقة للعمل المسلح[3]، كما تم اختيار لجنة متكونة من خمس مناضلين كقيادة لتحديد موعد تفجير الثورة وبانضمام كريم بلقاسم اصحوا ستة وفي مجملهم هم محمد بوضياف، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، وكريم بلقاسم، محمد العربي بن المهيدي، رابح بيطاط[4] وهي ما تسمى بلجنة الستة (أنظر الملحق رقم:10) وهي النواة التي تشكلت منها قيادة الثورة في الداخل[5].

تولت لجنة الستة التنسيق والتنفيذ والتمثيل وإصدار القرارات وضبط مختلف العمليات كما عكفت هذه اللجنة على دراسة أهم القضايا التي يمكن أن تعرقل انطلاق الثورة أو التي يمكن أن تدعم مسار الحركة وتقويه هذا ما جعلها تسمى أيضا بلجنة التنسيق والتنفيذ[6]، وللإشارة فهؤلاء الستة لم يكونوا سياسين محنكين ولا قادة عسكريين بارعين ولا ذو خبرة واسعة في هذا المجال لكنهم كانوا قادة ملهمين اجتمعت فيهم خصال نادرة قلة ما تتوفر في غيرهم من الرجال مثل الإخلاص التام والوفاء بالعهد والصدق في العمل والشجاعة النادرة[7].

---

(1) Mohamed Boudiaf, Op- cit, p 55.

(2) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 84.

(3) خالفة معمري، عبان رمضان، تر: زينب رخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص: 139.

(4) عبد الحفيظ آمقران الحسيني، مرجع سابق، ص: 6.

(5) عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954- 1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص: 101.

(6) عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد...، مرجع سابق، ص ص: 31-32.

(7) عثماني مسعود، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص: 85.

ثانيا – انـــدلاع الثـــــورة الجزائرية:

بعد تشكيل لجنة الستة التي تولت مهمة قيادة الثورة وتكثيف وتنظيم العمل المسلح ثم تأسيس لجنة ممتدة لها هي لجنة التاريخين التسعة وبذلك حققت العناصر الثورية داخل التيار الاستقلالي اللمسة ما قبل الأخيرة في عملية تشكيل أول هيئة قيادية سياسية عسكرية للثورة كما يعود الفضل لهذه اللجنة في بناء أول هيكل سياسي لجبهة التحرير الوطني،[1] وتتكون هذه اللجنة من آيت أحمد وبن بلة ومحمد خيضر إضافة إلى أعضاء لجنة الستة[2]، ويعتبر هؤلاء الثلاث الوفد الخارجي وكلف بوضياف بالتنسيق بين مجموعة الداخل والخارج[3]، وطول فترة الصيف أعطى قادة الداخل الأوامر باستخراج السلاح من المطامر لفرزه وتنظيفه وتوزيعه تحضيرا للثورة[4]، واستكمالا للاستعدادات عقدت عدة اجتماعات للقادة آخرها في 23 أكتوبر 1954 في منزل بوقشورة[5]، في 42 شارع كونت غيو (بشير ديدي رايس حميدو حاليا).

وتقرر في هذا الاجتماع تسمية الواجهة السياسية لهم جبهة التحرير الوطني، والواجهة العسكرية جيش التحرير الوطني[6]، كما نقرر في هذا الاجتماع تقسيم البلاد إلى خمس مناطق للكفاح:

1. المنطقة الأولى (الأوراس): بقيادة مصطفى بن بولعيد.
2. المنطقة الثانية (قسنطينة): بقيادة ديدوش مراد.
3. المنطقة الثالثة (القبائل): بقيادة كريم بلقاسم.

---

(1) عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص: 106.

(2) محمد حربي، مرجع سابق، ص: 200.

(3) أحمد مهساس، مرجع سابق، ص: 38.

(4) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص:65.

(6) Aissa Kechida, (Ben m'hidi : un homme du people), premie Novembre, n°175 , Alger, 2011,p17.

(6) عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تر: موسى أشر نثور، زينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص ص:96-97.

4. المنطقة الرابعة (الجزائر): بقيادة رابح بيطاط.
5. المنطقة الخامسة (وهران): بقيادة العربي بن المهيدي[1].

وتمخضت عن تلك الاجتماعات أيضا أن اتفق القادة على:

- جمع 1,4 مليون فرنك قديم مقابل صفقة أسلحة وكلف بيطاط بنقل هذا المبلغ إلى سويسرا.
- كلف بن بولعيد بالسفر إلى طرابلس لبحث موضوع الأسلحة مع بن بلة
- سفر بوضياف وبين المهيدي إلى الريف الاسباني لتكوين شبكة اتصال استعدادا لاستقبال ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وتهريبها إلى الداخل[2].

كما أجمع القادة على نقطتين أساسيتين:

- اللامركزية: نظرا لاتساع التراب الوطني والظروف المحيطة كان يستحيل وجود هيئة قيادية مركزية لهذا تقرر ترك كامل الحرية لكل ولاية (منطقة).
- أولوية الداخل إلى الخارج: وهو مبدأ عادل في جوهره بقدر ما يدل على انه لا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين كانوا يكافحون في الميدان[3].

كما قرر القادة تحضير منشور يعلن عن الثورة ويوضح أهدافها وغاياتها للشعب الجزائري والعالم وشروط توقيف الكفاح المسلح ووجوب اعتراف فرنسا بالدولة الجزائرية ووحدة ترابها[4].

هذا المنشور هو بيان أول نوفمبر الشهير(أنظر الملحق رقم:01) [5].

---

[1] خالفة معمري ، مرجع سابق، ص: 139.

[2] محمد عباس، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص: 7-5.

[3] Mohamed Boudiaf, Op- cit, p: 75.

[4] الغالي غربي ، مرجع سابق، ص: 88.

[5] Les texts Fondamentaux de la Révolution (Appel du 1er Novembre 1954 ; plate- forme de la Soummam, texte du congres de Tripoli), Edition ANEP, Alger, 2005, p : 5.

وتمت كتابة نص البيان بقلم المناضل العيشاوي محمد وتمت طباعته بالآلة الراقنة وجهاز الاستنتاج[1]، وهذا البيان الخالد يؤكد على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، ومعنى هذا أن الموقف الوطني بقي ثابتا رغم البعد الزماني والذي لم يهضم فكرة اختفاء الدولة الجزائرية أبدا[2]، كما دعوا في هذا النداء إلى تحمل عبئ الكفاح المسلح وحددت فيه جبهة التحرير شروطها وأهدافها ووسائلها واشترطت فيه الاستقلال التام[3]، وتضمن هذا البيان عدة مفاهيم هي:

أولا: تعتبر جبهة التحرير منظمة وطنية موجهة ضد الاستعمار بجميع أشكالها السياسية والعسكرية والثقافية.

ثانيا: هي منظمة وطنية ثورية تهدف إلى إحداث تغيير كامل شامل.

ثالثا: هي منظمة ديمقراطية اجتماعية أي أنها حركة الجماهير العريضة لشعب مضطهد ممزق متخلف. [4]

ومن هذا ما بقي ما عدا تحديد تاريخ تفجير الثورة وحسب بوضياف فإن القادة اتفقوا في البداية على 15 أكتوبر ولكن بسبب اطلاع المندوبية الخارجية تسرب الخبر[5]، وبعد ذلك ذلك تقرر اندلاع الثورة في أول نوفمبر عند منتصف الليل لعدة اعتبارات أولها أنه يوم القديسين[6]، كما تزامن الموعد مع يوم الاثنين والذي يصادق ميلاد النبي صلى الله عليه وسلم مما جعله يوما مباركا واستلهاما لمعاني الجهاد[7].

---

(1) عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص: 100.

(2) إبراهيم مياسي، قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 191.

(3) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ج1، ص: 5.

(4) أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954- 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دس، ص ص: 44- 48- 49- 50.

(5) Mohamed Boudiaf, Op- cit , p18.

(6) جوان جلسبي، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صديقي أبو طالب، الدار المصرية، مصر، دس، ص: 118.

(7) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 68.

وبهذا يكون القادة قد اعدوا العدة والعتاد لتفجير الثورة رغم أن إمكانياتها كانت متواضعة ويقول كريم بلقاسم بهذا الصدد: "كنا نعلم بأن وسائلنا المادية والمالية كانت غير كافية ولكن كنا ندرك أيضا بان الثورة الكامنة لشعبنا تكون آنذاك قوة لا تنفذ"[1]. مع هذا التنظيم حرص قادة المناطق على تنفيذ القرارات المتفق عليها في مواعيدها وضمان السرية التامة لتحقيق عنصر المفاجأة قصد إرباك العدو من جهة وتحقيق أكبر الخسائر في صفوفه من جهة أخرى[2]، ووزع بيان أول نوفمبر داخل البلاد وأذيع في الفاتح من نوفمبر على أمواج صوت العرب في القاهرة وقد بعثه بوضياف بالبريد السريع بعد أن لم يتمكن من الالتحاق في الوقت المحدد[3].

أ - العمليات الأولى:

اندلعت الثورة الجزائرية في ليلة 31 أكتوبر أول نوفمبر 1954[4]، وشن 30 هجوما في وقت واحد في جميع أنحاء الجزائر ولم يقم بالهجوم سوى عدد يتراوح بين 2000 و3000 مجاهد مسلحين في الغالب ببنادق صيد والأسلحة البسيطة[5]، ورغم أن العمليات شملت معظم أنحاء الوطن إلا أن مهد الثورة هي الأوراس وهي الولاية الأولى تاريخيا، وهي الولاية التي كانت أكثر استعدادا وأشد حماسا للثورة واختارها القادة لعدة أسباب أهمها:

- الطبيعة الجبلية الوعرة للمنطقة.
- تجمع أكبر عدد من المناضلين في المنطقة.
- عدم التغلغل الكامل للمحتل في أواسط السكان والمنطقة[6].

---

(1) Charles- Henri Fafrod ,La Révolution Algerienne, Edition Dahlab, Alger, 2007, p : 346.

(2) عثماني مسعود، الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص: 102.

(3) محمد عباس، اغتيال حلم...، مرجع سابق، ص: 65.

(4) Mohamed Teguia, L'Algerie en gurre, office de publications Universitaires, Alger,2007, p : 98.

(5) جوان جلسبي، مرجع سابق، ص: 118.

(6) عمار ملاح، قادة جيش التحرير (الولاية الأولى)، دار الهدى، الجزائر، 2007، ج1، ص: 9.

وفي الأوراس كانت العمليات الاولى للثورة بقيادة مصطفى بن بولعيد وشيهاني بشير وعباس لغرور وبوستة وتم إعداد ما يزيد عن 720 مجاهد في ناحية الحجاج[1]، واستهدفت العمليات بالاوراس المناطق التالية: باتنة، خنشلة، فم الطوب، تيغانيمين، جسر الباشا، آريس، إشمول، بوحمار، تازولت، عين لقصر، عين مليلة[2]، وتمت العمليات بقيادة بن بولعيد الذي تمكن من تنظيم 85 فوج تولت هذه العمليات أما عن الجنوب فقد خصص لبسكرة 41 مجاهدا انطلقوا من منطقة احمر خدوا متوجهين إلى بسكرة[3]، وعند وصولهم تمركزوا في العالية ثم وزعوا إلى خمس مجموعات لكل منها مهمتها وهذه المجموعات هي: الثكنة العسكرية، دار الشرطة، محطة القطار، دار البريد، محطة الكهرباء[4].

أما في العاصمة فقد حددت خمسة أهداف وهي مقر الإذاعة ومصنع الغاز ومحطة الهاتف ومخزن البترول ومستودع الفلين وكانت النتائج متفاوتة بينها، كما تمت عدة عمليات ببوفاريك ومتيجة، اما في وهران تعرض المجاهدون بقيادة العربي بلمهيدي إلى هجوم من قبل الدرك الفرنسي بعد أن أبلغ عنهم سائق سيارة أجرة،[5] وبذلك تعرضت المنطقة والمجاهدون لخسائر كبيرة نتيجة لما حدث ولتوقيف أحمد زبانا والحاج بن علا مما أثر على سير العمليات في المنطقة[6].

---

[1] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص:11.

[2] عمار ملاح، مرجع سابق، ص 12.

[3] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع (1954– 1962)، دار هومة، الجزائر، 2002، ص:42.

[4] مقابلة خاصة مع محمد الشريف عبد السلام: (مجاهد من ليلة اول نوفمبر، تقلد عدة مناصب آخرها مسؤول ناحية في 1960) في يوم 2013/4/21 على الساعة 9:45، بمنظمة المجاهدين لولاية بسكرة.

[5] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص: 11–12.

[6] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص: 81.

ب – ردود الفعل:

تعتبر ثورة أول نوفمبر 1954 نقلة نوعية في المقاومة الجزائرية التي لم تتوقف طول مدة الاحتلال[1]، كما أنها كانت نتيجة طبيعية لتجاهل فرنسا للمطالب المشروعة للشعب الجزائري وكبت الحريات العامة والقمع الوحشي[2].

أثار اندلاع الثورة ردود فعل متباينة على جميع الجهات الداخلية والخارجية المتمثلة في[3]:

موقف السلطات الفرنسية:

لم تستطع الحكومة الفرنسية إخفاء حقيقة ما جرى ليلة أول نوفمبر بسبب الخسائر البشرية والاقتصادية[4]، لذلك ظهرت الصحافة في اليوم الثاني داعية إلى الالتزام بالهدوء وترك الأمر للسلطات المختصة بالقضاء على هذه الأعمال الإجرامية على حد قولها[5]، وجاء هذا أيضا على لسان قادتها السياسيين مانديس فرانس وفرانسوا متيران وروجي ليونار كما دعى هؤلاء لطمأنة الرأي العام والتقليل من أهمية هذه الأحداث[6]، كما عمدت السلطات الفرنسية إلى إرسال قوافل عسكرية إلى عدة مناطق كما أرسلت المظليين خاصة في منطقة الاوراس ووقعت معارك وحدثت اشتباكات في الأيام الموالية شهداء[7].

أما الأحزاب الجزائرية فقد تباينت مواقفها وتأرجحت بين معارض ومتحفظ ومشكك في إمكانية نجاح الثورة وكانت المواقف كما يلي:

---

(1) إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص: 191.

(2) الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد 1929– 1979 (ملامح حياة)، دار القصبة، الجزائر، 2012، ج1، ص: 57.

(3) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 26.

(4) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 125.

(5) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ب، 1999، ج2، ص: 15.

(6) الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص: 125– 126.

(7) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 19.

موقف المركزيين:

تميز موقفهم بالضبابية والمناورة والغموض وذلك لأنهم لم يكونوا عناصر فاعلين في الثورة، فعملوا في بادئ الأمر على مراسلة الوفد الخارجي للتريث في تدويل القضية الجزائرية[1]، ثم عملوا على وصف الثورة بأنها انقلاب في الداخل سببه الوفد الخارجي بدعم مصري[2]، وظهر ترددهم في مراسلاتهم للسلطات الفرنسية لتهدئة الأوضاع ووضع حد للقمع الفرنسي إلى أن تم اعتقالهم.

موقف المصاليين:

لم يتخذ المصاليون موقفا علنيا وصريحا ومباشرا من الثورة إلا بعد فترة من انتظار لنتائج التي ستحققها وبسبب المفاجأة التي أحدثها اندلاع الثورة[3]، إلا أن المصاليين تمسكوا بزعيمهم مصالي الحاج كقائد واحد بلا منازع وتجندوا لمحاربة جبهة التحرير الوطني لإبعادها عن مسرح الأحداث[4]، ويقول بن خدة بهذا الصدد: ((نحن الذي بنينا صنما في البداية فصعب علينا تهديمه في النهاية)) [5].

موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

رغم أن كل الأحزاب الجزائرية الوطنية وعلى رأسها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد قضوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كل ثقة في الوسائل السلمية إلى فض القضية الجزائرية[6]، إلا أن موقف البيان وزعيمه فرحات عباس كان مشككا في نجاح الثورة خاصة باختيار العمل المسلح كوسيلة للاستقلال[7]، ذلك أن جبهة التحرير الوطني التي

---

(1) علي كافي، مذكرات على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946- 1962)، ط2 ، الجزائر، 2010، ص ص: 72- 73.

(2) محمد حربي، مرجع سابق، ص: 58.

(3) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 141.

(4) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 27.

(5) الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 66.

(6) فرحات عباس، مرجع سابق، ص: 161.

(7) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 28.

التي ظهرت فجأة لتنقل الصراع السياسي إلى ميدان المعركة المسلحة لن تكون قادرة على الاستمرار في الكفاح لمدة طويلة[1]، ومباشرة بعد اندلاع الثورة طالب فرحات عباس الحكومة الفرنسية بالقيام بإصلاحات دستورية مطابقة لطموحات المسلمين الجزائريين[2]، وكان تعليقه عن عمليات الفاتح من نوفمبر بقوله:((إنها اليأس والفوضى والمغامرة)) [3].

موقف جمعية العلماء المسلمين:

انقسمت جمعية العلماء المسلمين إلى تيارين متباينين تجاه اندلاع الثورة التحريرية، الأول عارض فكرة العمل المسلح تلك المعارضة نتيجة لتذبذب الوضع ووصفت معارضتها باللاشعورية والعفوية للبيان[4]، أما الاتجاه الثاني فكان يرأسه الشيخ البشير الإبراهيمي الذي أعلن عن مباركته للثورة مبكرا في خطابه الشهير الداعي للمشاركة في 15 نوفمبر 1954[5].

موقف الحزب الشيوعي:

لقد عارض القادة الشيوعيون كل العمل المسلح واعتبروه مغامرة لا ترقى إلى مستوى الوسائل المتوفرة والإمكانيات المتاحة للشعب الجزائري[6]،إلا أن الحزب عرف من الوهلة الأولى لليلة الفاتح من نوفمبر أنها ثورة وكان من الصعب عليهم الاعتراف بذلك علنا والانضمام تحت لواءها، ففي اليوم الثاني من شهر نوفمبر أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا سياسيا يدين فيه جبهة التحرير الوطني، ويعلن أنه أرسل وفدا برئاسة نيكولا زانتاسكي، ليخبر رفاقه في الأوراس ويأمرهم بعدم الاشتراك في الثورة بعد

---

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص: 154.

(2) حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، ط3، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص: 138.

(3) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 146.

(4) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية....، مرجع سابق، ص 182.

(5) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 28.

(6) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 17.

أن لاحظوا نجاحها كما فضل الشيوعيون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح السكان الجزائريين بدون تمييز الجنس والدين ويأخذ مصالح فرنسا بعين الاعتبار[1].

موقف الجزائريين:

أبدى المناضلون والمجاهدون الذين قاموا بتنفيذ أوولى العمليات المسلحة ارتياحهم للنتائج التي تم تحقيقها بالرغم من فشل بعض العمليات وحدوث بعض بعض الاعتقالات إلا أن موقف الجزائريين في البوادي والقرى والمدن كان مفعما بالمشاعر الحماسية العميقة وباعتزاز حقيقي برؤية الجزائر تلتحق بالجهاد كما كان هناك تخوف من عمليات القمع أن تكون مشابهة إلى تلك التي أعقبت أحداث 8 ماي 1945[2]، وكان الريف الجزائري هو المساند الأول للثورة وذلك بازدياد الوعي الوطني والبعد الثوري، كما أن الأسر هناك كانت هي مراكز الإمداد والتموين وقاعدة ثابتة للثورة وكان الريف بحق هو الوسط الطبيعي الذي احتضن الثورة وكان المجاهدون في الرف كالحوت وسط الماء[3].

ثالثا – هجومات 20 أوت 1956:

خلال العام الأول من الثورة التحريرية ازداد إيمان والتفاف الجزائريين أحزاب وأفراد حولها وقادتها من جهة، ازداد قمع السلطات الفرنسية وبطشها من جهة أخرى، ومع تعيين جاك سوستيل حاكما عاما على الجزائر انتهج هذا الأخير أساليب سياسية تحمل أفكار جديدة لإطفاء الثورة وكسب المعمرين إلى كفته وذلك بتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا لتهدئة المواطنين، كما قام بإطلاق سراح قيادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية هادفا إلى تجريد الثورة من شعبيتها[4].

---

(1) محمد العربي الزبيري، ((موقف الحزب الشيوعي من ثورة أول نوفمبر))، أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 60، الجزائر، 1983، ص ص: 89-90.

(2) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 13.

(3) مسعود عثماني، الثورة التحريرية ...، مرجع سابق، ص: 123.

(4) ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص ص: 97-98-99.

كما شهدت سنة 1955 استشهاد قائد المنظمة الثانية الشمال القسنطيني ديدوش مراد في معركة بوكركر في 18 جانفي 1955، وأسر القائد مصطفى بن بولعيد واعتقال رابح بيطاط[1]، كما عملت السلطات الفرنسية على تشديد الحصار على المنطقة الأولى الأوراس والتي تحملت عبئ كبير للمحافظة على شعلة الثورة حتى لا تنطفئ تحت ذلك الضغط[2]، وفي شهر جويلية من نفس السنة وقع اجتماع في دشرة الزمان في منزل رابح يونس وفي الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل بين مسؤولي الناحية الثانية وتبعه اجتماع موسع لجميع جنود وضباط المنطقة الثانية في دوار المجاجدة ونتج عن هذه الاجتماعات إعادة تنظيم المنطقة الثانية وعين زيغود يوسف[3]. مسؤولا عليها خلفا لديدوش مراد[4] وقررت قيادة المنطقة تنفيذ هجوم عسكري يشمل كل ترابها، قرار خطير يضع وزن المنطقة في هذا الهجوم باستعمالها إمكانياتها من الأسلحة وجنود وإطارات وأن تشارك الجماهير أيضا في هذا الهجوم حتى تأخذ مصير المعركة بيدها ويسير معها جيش التحرير الوطني كطليعة[5].

وهي هجومات 20 أوت 1955 بقيادة زيغود يوسف[6] ويكون هذا انطلاق الهجوم في وضح النهار على الساعة 12 نهارا بانطلاق الرصاص والأنعام في المناطق المحددة[7].

---

(1) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991، ج1، ص: 315.

(2) عمار بوحوش، ((تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني))، الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية، ع3 ، 1995، ص: 50.

(3) من مواليد 1921 بالسمندو ضواحي قسنطينة ناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عين مستشار لبلدية السمندو في 1948، ألقي عليه القبض وسجن سنة 1950، وتمكن من الفرار في أفريل 1954، نظم وقاد هجومات 20 أوت 1955، كما شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 استشهد في معركة بقرية الخربة في 1956 (أنظر: عثمان الطاهر علية، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص ص: 36–37).

(4) علي كافي، مرجع سابق، ص: 105.

(5) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 210.

(6) عمار بوحوش، ((تحويل المنظمة...))، مرجع سابق، ص: 50.

(7) ((ملحمة 20 أوت في شمال قسنطينة))، أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد خاص، 230 أوت 1973، الجزائر، ص: 19.

كانت عملية 20 أوت 1955م عملية مخططة مدروسة مسبقا تحت قيادة زيغود يوسف، وهي عملية أملتها الظروف الصعبة والتطورات الخطيرة التي عاشتها الثورة في مرحلتها الأولى في الداخل والخارج ولذلك تحددت مجموعة الأهداف من هذا الهجوم[1] وهي:

- فك الحصار المفروض على منطقة الأوراس وتشتيت القوات الاستعمارية المطوفة بها.
- ربط الاتصالات بين مختلف مناطق الثورة، وذلك كرسالة إعلامية عن طريق الجرائد الفرنسية التي تنشر مختلف العمليات الفدائية والعسكرية التي ينفذها جيش التحرير وذلك بعد أن انعدمت الاتصالات الداخلية والخارجية بسبب تضييق الخناق على الثورة.
- تأمين القاعدة الشرقية والغربية لهدف استراتيجي يتعلق بمستقبل الثورة[2].
- تأكيد استمرارية وشمولية الثورة المسلحة التي فجرها طلائع جبة وجيش التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954.
- تعميم الثورة وترسيخها وتغلغلها في الأوساط الشعبية بواسطة الهجوم العام الذي تسانده قوى الشعب وتشارك فيه.
- كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جبهة التحرير لتوحيد صفوف الحركة الوطنية.
- الرد على عمليات التعذيب والإبادة والاعتقال الجماعي والنفي ضد المواطنين[3].
- الرد على سياسة سوستيل التي تظهر بمظهر إصلاحي والتي تعتمد على التهدئة لإطفاء الثورة في مهدها.
- رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار وجيشه الذي لا يقهر، وغرس الثقة والروح القتالية في المجاهدين[4].

---

(1) عمار ملاح، محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى الجزائر، 2012، ص: 114.

(2) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص: 211-212-213.

(3) عمار قليل، مرجع سابق، ص: 316.

(4) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص ص: 103-104.

– القضاء بصفة نهائية على الدعاية الفرنسية الزاعمة بأن الثورة الجزائرية منتوجات من الخارج وليست نابعة من صميم الشعب.

– تعبير عن تضامن وتكاثف الشعب الجزائري مع الشعب المغربي ذلك أن هذا التاريخ يصادف اعتقال ونفي العاهل المغربي محمد الخامس إلى مدغشقر[1].

– تدويل القضية الجزائرية وعرضها أمام الأمم المتحدة في دورتها العاشرة، وكان الاتفاق على عرضها بعد مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 وتم ذلك بتقديم مندوبو 24 دولة افريقية وآسيوية بالأمم المتحدة برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبوه فيها بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[2].

عملت قيادة المنطقة الثانية على ترتيب وتنظيم الهجومات بدأ بالتحضيرات المادية والبشرية لترجمة الأهداف المرجوة من هذا الهجوم[3] وحددت مواقع الهجوم معظم مناطق الشمال القسنطيني كواد الزناتي، عين أعبيد، الحروش، السمندو، فيليب فيل سكيكدة حاليا، الخروب عزابة قالمة والميلة[4]، سان تشارك، كلارمان، غالييري، سطارة، فليفلة، مناجم العالية، السقفة، وغيرها من المناطق والمدن الكبرى وهي مجملها 39 منطقة في الشمال القسنطيني[5].

وقد حددت مدة الهجوم بثلاثة أيام متتالية وذلك على النحو التالي:

اليوم الأول (20 أوت) نصب كمائن للعدة، القيام بعمليات فدائية، تنفيذ حكم الإعدام في الخونة الذين يشكلون خطرا على الثورة.

---

(1) عثمان الطاهر علية، مرجع سابق، ص: 82.

(2) يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2009، ج3، ص: 272.

(3) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 216.

(4) شلبي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2005–2006، ص: 377.

(5) عمار قليل، مرجع سابق، ص: 319.

اليوم الثاني (21 أوت): نصب الكمائن خلقوات العدو، حرق وتخريب مزارع المعمرين تنفيذ حكم الإعدام في الغلاة منهم.

اليوم الثالث (22 أوت): إضرام النار في مختلف المصالح الاستعمارية[1].

وجند لهذه العمليات أزيد من 500 مجاهد مسلحين ببنادق حربية ومسدسات وبنادق صيد ومتفجرات تساندهم أفواج المسلبين والفدائيين[2]، وبذلك تكون انطلقت الهجومات والتي وصفها مصطفى الأشرف بأنها:"تاريخ الإنطلاقة الحقيقية لجيش التحرير الوطني بصفته تأطير هجوميا لفئة الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم مدعوين للمشاركة بكيفية مباشرة في الهجومات المنظمة"[3]، واستهدف الهجوم في المناطق الآنفة الذكر معسكرات العدو ومقرات الدرك والشرطة، المطارات، الموانئ، مزارع المعمرين والمراكز التجارية، والوحدات الإنتاجية التي يمتلكها الأوربيون[4]، ومع حلول منتصف نهار 20 أوت 1955 انطلقت الهجومات بصيحات المجاهدين ((الله أكبر)) و((الجهاد في سبيل الله)) [5].

لقد حققت هذه الهجومات نتائج ملموسة ووصلت إلى الأهداف المسطرة رغم الخسائر المحققة، ويعود السبب نجاحها إلى نجاح الاجتماع التخطيطي، والتنظيمي للهجومات هو اجتماع الزمان الذي نجح في المحافظة على السر من طرف المسؤولين وجيش التحرير بل حتى الجماهير الشعبية، وهذا ما ترك جيش المستعمر على غفلته وعدم تنبئه للعمليات حتى بدأها[6]، كما يرجع ذلك أيضا إلى التخطيط المحكم الذي سبق ساعات التنفيذ[7].

---

(1) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص: 219-220.

(2) عمار ملاح، محطات حاسمة...، مرجع سابق، ص: 117.

(3) عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص: 135.

(4) عثماني مسعود، الثورة التحريرية ...، مرجع سابق، ص: 218

(5) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 47.

(6) ((ملحمة 20 أوت...))، مرجع سابق، ص: 17.

(7) عثمان الطاهر علية، مرجع سابق، ص: 88.

ومن ناحية الخسائر فقد مني المستعمر بخسائر مادية وبشرية كبيرة وتم خلال الهجومات تخريب المطار الموجود ببعد 8 كلم عن مدينة سكيكدة وخربت الطائرات الحربية والمباني العسكرية، الهجوم على مركز المخابرات العامة وعلى الميناء وفجرت مناجم فليفلة للحديد والتي قدرت خسائرها 35 قتيل وحوالي مئة مليون فرنك فرنسي، كما حوصرت مناجم العاليا وسقط فيها 30 قتيل أوروبي[1] كما تم قطع الهاتف والكهرباء وقطع الطرقات، ودام ذلك لأسابيع بعدها بالإضافة إلى خسائر أخرى[2] وكان وقع الصدمة شديدا على السلطات والصحافة الفرنسية، هذه الأخيرة ظهرت صدمتها على صدر صفحاتها الأولى بعناوين سوداء ضخمة تصور الوضع المأساوي ووجود عدم الاستقرار الذي أصبح يهدد الفرنسيين المعمرين[3] كما أن إدارة العدو اهتزت وانقلب الميزان وسادت الفوضى وتكالبت قوات العدو من عسكر ومعمرين على الشعب أكثر من الماضي فارتكبت مجزرة في سكيكدة لا مثيل لها إلا مجزرة 8 ماي 1945 واغتيل كل عربي أينما وجد وأحرقت المداشر وهدمت القرى وجمع آلاف من الشباب في ملعب سكيكدة وحصدت أرواحهم حصدا[4]، وكان عددهم حوالي 1500 رجل وتم إعدامهم جماعيا ودفنهم بواسطة جرافة وخنادق حفرت لهذا الغرض، وكانت الحصيلة 12000 جزائري في التي أعقبت الهجوم، أما عدد ضحايا العدو فكان 123 قتيل و233 جريح[5].

ورغم هذه الخسائر فقد حققت هذه الهجومات بالنسبة للثورة عدة نتائج هي:

- استطاعت الثورة نتيجة لهذا الهجوم أن تثبت وجودها وتعمق جذورها وتفرض هيبتها وتزيد انتشار نشاطاتها[6].

---

(1) أمال شلبي، مرجع سابق، ص: 378.

(2) ((ملحمة 20 أوت...))، مرجع سابق، ص: 22.

(3) عثمان الطاهر علية، مرجع سابق، ص: 93.

(4) علي كافي، مرجع سابق، ص: 110.

(5) أمال شلبي، مرجع سابق، ص: 378.

(6) عمار قليل، مرجع سابق، ص: 324.

- إظهار قدرة الثورة على التنظيم والتخطيط وضرب العدو في أي زمان ومكان.
- الضغط على قوات العدو في الدن والقرى ومراكزه وتشتيتها والتأثير على معنوياتها[1].
- فك الحصار الذي ضربة العدو على بعض المناطق وعلى رأسها الأوراس.
- تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر.
- تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصر المقاتلة فقد أعطى الهجوم للعمل العسكري دفعا قويا وخلق التفاتا واستجابة جماهيرية كبيرة.
- إثبات وطنية الثورة وذلك أن الهجوم شارك فيه الجماهير الشعبية، وتم بذلك إسقاط الإدعاء الفرنسية القائلة بأن الثورة من الخارج[2].
- مساندة الأشقاء في تونس والمغرب الأقصى وليبيا مما أزعم الإدارة الفرنسية على التعجيل بالاعتراف باستقلال تونس والمغرب في 1956[3].
- وعلى الصعيد الخارجي تم رفع القضية الجزائرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع أنها رفضت مناقشتها في دورة 1955، إلا أن هذا الرفض تم بأغلبية صوت واحد فقط، وذلك دليل على أن الثورة الجزائرية لقيت صداها في العالم[4].

---

(1) عمار ملاح، محطات...، مرجع سابق، ص: 118.

(2) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص: 243-244-245.

(3) يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا...، مرجع سابق، ص: 275.

(4) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 112.

الفصـــل الثانـي

لجنة التنسيق والتنفيذ من تأسيسها

في أوت 1956 إلى أوت 1957

أولا – مؤتمر الصومام ونشأة لجنة التنسيق والتنفيذ:

شهدت الثورة الجزائرية في عامها الثاني تطور ملحوظا فخلال الأشهر الأولى من سنة 1956 انضم إليها عدد من الأفراد المهمين من الجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي وكذلك أيضا جمعية العلماء المسلمين[1]، كما أن هجومات 20 أوت 1955 كان لها صدى كبير وبها اتسعت وشملت الثورة معظم التراب الجزائري[2]، وكل هذا لم تتركه السلطات الفرنسية يمر بمرور الكرام فعملت على فرض حصار محكم على منطقة الأوراس وعلى تفكيك الخلايا الثورية بالمنطقة الخامسة[3]، هذا من جهة ومن جهة أخرى شنت حرب إعلامية على الثورة الجزائرية لتشويهها أمام الرأي العام العالمي ووصف الثوار الجزائريين بالجماعات المنظمة التي لا تملك الشرعية القانونية[4].

واستمرارا للسياسة القمعية الفرنسية أعلنت حالة طوارئ منذ 1955 وتم وصول عني مولي إلى الحكم كممثل للشيوعيين والذي زار الجزائر في 6 فيفري 1956، وقام خلال تلك الزيارة بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر[5]، وشن غي مولي ضد الجزائر حربا عنصرية متوحشة عمياء وتبعا لأوامره أنجز المسؤولون العسكريون على كل المستويات إلى أساليب عمياء وإلى سلوك عنيف لا مسؤول تمثل في حرب الإبادة[6]، ونظرا لهذه الظروف الصعبة التي كانت تعانيها الثورة الجزائرية سادت حالة من الفوضى والانقسام والسباق نحو الزعامة وغياب التنسيق فلقد كانت كل منطقة تقود الحرب بوسائلها الخاصة[7]،

---

(1) جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص: 119.

(2) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 131.

(3) عمار قليل، مرجع سابق، ص ص: 382– 383.

(4) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 331.

(5) جمال يحياوي، ((الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام))، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع5، 2002، ص: 132.

(6) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 115.

(7) الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص: 85.

مما أدى بقيادة الثورة إلى تنظيم مؤتمر وطني للثورة لوضع نظام جديد يوحد بين مختلف المناطق ويستجيب للتطورات التي تعيشها الثورة[1].

أ – مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

لقد كان هذا المؤتمر حتمية فرضتها الظروف خاصة مع ازدياد المواجهة مع المستعمر وتفاقم مشكلة التسليح[2]، واستشهاد أحد ابرز قادة الثورة الجزائرية مصطفى بن بولعيد،[3] الملقب سي مصطفى غيابه الذي خلق خلافا في من يخلفه ويتبادل أصابع الاتهام في مقتله[4]، مقتله[4]، وجاء انعقاد المؤتمر بعد جهود طويلة قام بها كل من عبان رمضان وزيغود يوسف يوسف بدأت في شتاء 1955 وانتهى في صيف 1956[5]، ليتم اختيار تاريخ 20 أوت 1956 كزمن انطلاق المؤتمر لعدة اعتبارات أولها أن هذا اليوم يصادف الذكرى السنوية الأولى لهجوم 20 أوت 1955 وما يحمله هذا الحدث من معاني وطنية وحدوية وأنه سيبقى مسجل في تاريخ الشعوب كذلك فإن تلك الفترة الزمنية من عام 1956 شهدت اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية واستعداد الدول الصديقة والشقيقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[6]، واختبر مكان انعقاد المؤتمر في واد الصومام الصومام وهو واد محيط بسلسلة من الجبال الشاهقة وعرة المسالك بضواحي مدينة بجاية[7]،

---

(1) عمار بوحوش، ((تحويل المنظمة...))، مرجع سابق، ص: 51.

(2) حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية جامعة الجزائر، الجزائر، 2005–2006، ص: 34.

(3) هو مصطفى بن أمحمد بن عمار بن بولعيد من مواليد 1917/02/5 باريس درس بسقط رأسه وأتم دراسته ببانتة كان من احد كبار الأثرياء في عمالة قسنطينة لكن ذلك لم يمنعه من العمل النضالي، انخرط في حركة الانتصار، وكان من المخططين والقادة لثورة الفاتح من نوفمبر ووجد على رأس الولاية الأولى الأوراس النمامشة إلى أن استشهد في 15 مارس 1956، (أنظر: عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد...، مرجع سابق،ص ص: 43–44 ، أنظر أيضا: ((رجال صادقو الله ما عاهدوه عليه))، المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع9، 20 أوت 1957، ص:1).

(4) فلوسي مسعود، مذكرات الرائد مصطفى مراردة " ابن النوي" (شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى)، دار الهدى الجزائر، 2003، ص: 63.

(5) عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص: 146.

(6) عمار قليل، مرجع سابق، ص ص: 383– 384.

بجاية[1]، وتم الاتفاق على أن يعقد المؤتمر في هذا الوادي حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة وكان جدول أعمال المؤتمر في عدة قرى قريبة بالمنطقة[2]، وكان قد تغير مكان انعقاد المؤتمر قبل هذا بعد حادثة سقوط وثائق للمؤتمر لمحمدي السعيد من على حصانه ووقعت في يد قوات العدو كاد أن يهلك الكل لولا التدابير المسبقة التي اتخذها القادة فقرروا في الحين تغيير مكان انعقاد المؤتمر بع أن كان قد تقرر انعقاده في قرية تازمالت على الضفة الغربية لواد الصومام[3].

انعقد المؤتمر في قرية إفري–إغزر أمقران الواقعة على الصفة اليسرى من نهر الصومام على بعد كيلومترات من مدينة أقبو[4]، واختبرت هذه القرية تحديدا لموقعها الاستراتيجي والحصين الذي يحاذي غابة أكفاد الكثيفة المتصلة بجبال جرجرة، كما أن دوار "أوزلاقن" كان منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عملية حربية لمدة تسعة أشهر مما جعل العدو يظن أنها منطقة مسالمة وآمنة لا علاقة لها بالثورة، وقد أبدى سكان الدوار تعاونهم في احتضان هذا المؤتمر التغلغل نظام الثورة في هذه المنطقة إثر إعلان العدو عن حملة الجنرال ديفور الواسعة وأنه سيطر على المنطقة[5].

بدأ المؤتمرون أعمالهم منذ يوم 14 أوت 1956 المصادف ليوم الثلاثاء، وذلك في لقاءات عامة تمهدية للمؤتمر[6]، والذي انطلقت أشغاله يوم الاثنين 20 أوت 1956 لتنتهي بعد عشرة أيام[7]، وفي بيان الجلسة الأولى من أشغال المؤتمر أعطت قائمة الحضور فكانوا كالآتي:

---

(1) زغدود علي، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، النشر للمؤلف، الجزائر، 2006، ص: 17.

(2) ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 133.

(3) يحيى بوعزيز، موضوعات...، مرجع سابق، ص: 277.

(4) يوسف بن خدة، شهدات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2008، ص: 69 .

(5) Les textes fondameutaux de la Reiolution,Op- cit, p : 22.

(6) يحيى بوعزيز، موضوعات... ، مرجع سابق، ص: 277.

(7) عبد الحفيظ آمقران الحسيني، مرجع سابق، ص: 51.

– المنطقة الثانية: مثلها زيغود يوسف لخضر بن طوبال، عمار عودة، إبراهيم مزهودي، وحسين روبيح.

– المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، محمد السعيد، اعميروش آيت حمودة، قاسي .

– المنطقة الرابعة: أعمر أوعمران، الصادق، دهيليس، أحمد بوقرة.

– المنطقة الخامسة: محمد العربي بن مهيدي[1].

– سجل غياب مصطفى بن بولعيد ممثل ولاية الأوراس النمامشة المنطقة الأولى[2]، وغياب سي الشريف ممثل الجنوب بعد أن تقدم بتقرير للاجتماع سمح له بالغياب[3].

– كما تغيب عن المؤتمر ممثلي الجبهة في الخارج أمثال بوضياف وبن بلة وغيرها وذلك راجع لأسباب أمنية لأن قوات العدو متمركزة في تونس والمغرب بالإضافة إلى الجو والبحر[4]، لكن يرى البعض أن هذا السبب ليس كافي بل كان غيابهم لأسباب غير معروفة[5]، ويرجع ذلك الغياب إلى توتر العلاقات بين قادة الخارج وقادة الداخل بدرجة أولى، ويظهر ذلك في رفض الوفد الخارجي والأوراس لقرارات مؤتمر الصومام لاحقا[6].

– تضمن جدول أعمال المؤتمر دراسة الوضع السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني والمشاكل الهيكلية والآفاق المستقبلية أسندت رئاسة المؤتمر إلى العربي بن مهيدي والأمانة العامة إلى عبان رمضان حيث استعرض المسؤولان أهداف الاجتماع ثم تطرقنا بعدها إلى تقارير مختلف مسؤولي النواحي والتي أعطوا من خلالها فكرة عامة عن وضع الثورة بها كما وجهت بعض الانتقادات لهجومات 20 أوت 1955[7].

وتلخص جدول الأعمال في النقاط التالية:

---

(1) حكيمة شتواح ، مرجع سابق، ص: 51.

(2) علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، النشر للمؤلف ، الجزائر، 2004، ص: 15.

(3) عمار ملاح، محطات...، مرجع سابق، ص: 120.

(4) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص: 338– 339.

(5) الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص: 86.

(6) حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص: 37.

(7) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 59.

- دراسة ومناقشة تقارير المناطق (عسكرية، سياسية، مالية).
- دراسة المجالات التالية:

أ- النظامي: التقسيم، الهياكل القيادة.

ب-العسكري: الرتب العسكرية، الوحدات.

ج- السياســـي: المحافظون السياسيون ومهامهم.

د- الإداري: المجالس الشعبيـــة.

- العلاقة بين الداخل والخارج[1].
- جبهة التحرير الوطني: مبادئها قوانينها الأساسية، نظامها الداخلي المنظمات القيادية.
- جيش التحرير الوطني: المصطلحات (المجاهد، المسبل، الفدائي)، الحالة الراهنة الامتداد التطور الهجومي[2].
- تقرير جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني: التقرير الداخلي والخارجي تونس، المغرب، فرنسا.
- المعـــدات والعتـــاد.
- برنامج العمل العسكري السياسي، إيقاف إطلاق النار المفاوضات، الأمم المتحدة.
- عموميات : بلاد القبائل الأوراس[3].

ومما تقدم يتضح أن قادة الثورة استطاعوا أن يصنعوا بدقة النقاط التي يجب دراستها اعتمادا على التجارب السابقة التي مرت بها الثورة لتفادي كل الإشكاليات في المستقبل وقد احتوى جدول الأعمال على إستراتيجية الثورة في المستقبل سواء السياسية والعسكرية أو الاجتماعية[4].

رغم أن عدد الحاضرين الرسميين كان قليلا إلى أنهم حملوا على عاتقهم المسؤولية الكبرى التي هي تسير ثورة ووضع أسس بناء الدولة[5].

---

[1] عمار قليل، مرجع سابق، ص ص: 390، 391.

[2] عمار ملاح، محطات...، مرجع سابق، ص ص : 120- 121.

[3] أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح، مجلد 3، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج3، ص: 336.

[4] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 136.

[5] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص: 92.

وعند انتهاء جلسات المؤتمر تمت المصادقة على برنامجه السياسي والعسكري المنبثق عن النص التأسيسي[1]، وهي وثيقة لهيئة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، والتي تعتبر ملفا هاما يشتمل على ملخص لمقررات مؤتمر الصومام المنعقد يوم 20 أوت 1956، كما تحتوي على المنهج السياسي الذي درسه لمؤتمر وأقره وقد أعد هذا المحضر: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب[2]، والوثيقة الأصلية تقع في 11 صفحة مكتوبة على الآلة الراقنة من مقياس 21×27 يضاف إليها صفحة الغلاف[3].

وقد أكدت وثيقة وادي الصومام على أن الكفاح المسلح يبقى مستمرا، وان كل الطاقات الوطنية يجب أن تعبأ لتدعيمه وتطويره بجميع الوسائل إلى أن تحقق الأهداف التالية:

1. الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزأ معنى ذلك أن خرافة "الجزائر فرنسية" وغيرها يجب أن تزول من القاموس الاستعماري.
2. الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية[4].
3. الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري لها وحدها حق التفاوض وحق الأمر بوقف إطلاق النار[5].

وعلى إثر هذا جاءت قرارات مؤتمر الصومام ومن أهمها توحيد النظام العسكري وفق تقسيم هيكلي ووظيفي محكم للجيش وللمساحة الجغرافية التي ينشط فوقها وحتى للفئات الشعبية العريضة التي تمثل السند الأول والأساسي لجبهة التحرير الوطني[6]، وهكذا تمخض تمخض عن مؤتمر الصومام منهج يعتبر الوجهة العلمية أساس التنظيم لبناء الدولة الجزائرية

---

[1] حكيمة شتواح ، مرجع سابق، ص37.

[2] يحيى بوعزيز، ثورات ...، مرجع سابق، ج1، ص: 5.

[3] مرجع نفسه، ص: 14.

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر..، مرجع سابق، ج2، ص: 52.

[5] غاني بودبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004–2005، ص: 163.

[6] أمال شلبي، مرجع سابق، ص: 396.

المستقلة فقد عالج هذا المنهج بصراحة الثوار وإخلاص الأحرار كل ما فعلوه وما يجب أن يفعلوه فكان تعبيرا صادقا ووثيقة تاريخية عكست كل المواقف التي واجهتها الثورة خلال تلك المرحلة ويعبر منهج الصومام عن الأصالة الثورية التي استطاعت أن تنتصر وأن تعيد الجماهير عزتها وكرامتها وشرفها التي ستبقى خالدة مع خلود جزائر الثورة[1]، ونتج ذلك المنهج عن دراسة المؤتمرين في جلساتهم جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع والميادين ونتج عن تقييم ونقد الكثير من الأعمال التي أنجزها قادة ومسؤولوا المناطق من خلال العروض التي قدموها[2].

وكانت قرارات مؤتمر الصومام هي كالتالي:

– تقسيم الجزائر إلى ست ولايات وكل ولاية مقسمة إلى مناطق وكل منطقة إلى ناحيات وكل ناحية إلى أقسام والمنطقة تكون تحت أوامر ضابط ثان قائد كتيبة، والناحية تحت أوامر ملازم ثان قائد سرية، أما فيما يخص القسم المتسع كثيرا أو قليلا فإنه ينتمي إلى ملازم قائد فرع وفي إطار الناحية بالأخص تنتظم البلاد على نمط الخلايا[3]، ويكتسي هذا التقسيم أهمية بالغة باعتباره وضع حد للاحتياجات التي كانت قائمة قبل ذلك بين مختلف المناطق كما كان له الفضل في إعداد خريطة عسكرية حقيقية للجزائر من خلال رسم معالم كل ولاية مع توضيحات دقيقة شأنها في ذلك شأن أكبر قيادات الأركان[4]، وهي الولايات هي:

1. ولاية الأوراس (الولاية الأولى)
2. ولاية الشمال القسنطيني (الولاية الثانية)
3. ولاية القبائل (الولاية الثالثة)
4. ولاية العاصمة وضواحيها (الولاية الرابعة)
5. ولاية وهران (الولاية الخامسة)

---

(1) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 343.

(2) les textes fondamentaux de la révolution, op-cit,p : 23.

(3) Charles –Henri Faford, Op-cit, p : 171.

(4) خالفة معمري، مرجع سابق، ص: 344.

6. ولاية الجنوب (الولاية السادسة) [1].

وكان الهدف من هذا التقسيم الدقيق هو التحكم الجيد في كل النشاطات والتحركات وتوفير نوع من التعاون والتنسيق بين مختلف أنحاء القصر الشاسع[2].

– توحيد النظام العسكري: لقد روعي عند وضع هيكلة جيش التحرير الوطني أساليب مواجهة قوات العدو والمتمثلة في حرب العصابات، وفي تأسيس نواة الجيش الوطني الشعبي المرتبط بالجماهير قلبا وقالبا والمتسم بالطاعة والانضباط[3].

وكان التوحيد العسكري في الوحدات والرتب العسكرية والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية[4]، وكانت الوحدات كالتالي:

– الفــوج: يتركب من 11 جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولا، ونصف الفوج يشتمل على خمسة جنود من بينهم جندي أول.

– الفرقــة: تتركب من خمسة وثلاثين رجلا، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

– الكتيــبة: تشتمل على 350 رجلا، ثلاث كتائب مع عشرين إطاراً[5].

أما الرتب العسكرية فهي كالتالي:

– الجندي الأول: (كابران) علامة (v) حمراء في الساعد الأيمن – مقلوبة.

– العريف (سرجان): علامتان على شكل (v) حمروان.

– العريف الأول (سرجان شاف) 3علامات على (v) حمراء[6].

– المساعد (أجودان) علامة على شكل (v) تحتها خط أبيض

– الملازم (أسبيران) نجمة بيضاء.

– الملازم الثاني (سوليوطنا) نجمة حمراء[1].

---

[1] عمار قليل، مرجع سابق، ص: 392.

[2] أمال شلبي، مرجع سابق، ص: 396.

[3] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 344.

[4] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 136.

[5] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص: 342.

[6] عمار ملاح، محطات....، مرجع سابق، ص ص: 128– 129.

- الضابط الأول (ليوطنا) نجمة حمراء ونجمة بيضاء.
- الضابط الثاني (ليوطنا) نجمتان حمروتان.
- الصاغ الأول (كومندان) نجمتان حمروتان. ونجمة بيضاء.
- الصاغ الثاني (كولونيل): ثلاث نجوم حمراء[2].

أضيف إلى هذه الرتب العسكرية، الممرضون والممرضات والأطباء المساعدون والأطباء[3].

كما كانت القيادة على مستوى كل المستويات مسيرة من طرف قائد سياسي عسكري في آن واحد يمثل السلطة المركزية بجبهة التحرير الوطني، ويكون محاطا بنواب ومساعديه وضباط صف بعدد ثلاثة الذين يتكلفون بالمسائل السياسية والعسكرية والاستعلام والاتصال[4]، وعلى هذا الأساس تم تعيين هذه المراتب:

قائد الولاية : هو صاغ ثاني ومساعدوه ثلاث من رتبة صاغ أول.

قائد المنطقة: ضابط ثاني ومساعدوه ثلاث من رتبة ضابط أول.

قائد الناحية: ملازم ثاني ومساعدوه من رتبة ملازم. [5]

وتم تخصيص للرتب منح تتفاوت حسب درجة الرتبة وتتراوح بين 1000 فرنك كأدنى منحى و5000 فرنك كأقصى حد للمنح[6].

وقد تكون هناك اعتبارات أخرى لدفع المنح بين الريف والمدينة وبين المرأة والرجل[7].

---

(1) أمال شلبي، مرجع سابق، ص: 397.

(2) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص: 343.

(3) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 345.

(4) Charle-Henri Faford, Op-Cit, p : 171.

(5) عمار ملاح، محطات....، مرجع سابق، ص: 129.

(6) يحيى بوعزيز، ثورات....، مرجع سابق، ج1، ص ص : 19– 20.

(7) Charle-Henri Faford, Op-Cit, p : 171.

حددت أيضا الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني بحيث تقرر استعمال الكلمات التالية:

- المجاهد: هو جندي جيش التحرير الوطني.
- المسبل: هو المشارك في العمل العسكري.
- الفدائي وهو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن[1].

كما أن من أهم قرارات المؤتمر توحيد القيادة بتشكيل قيادة جماعية وطنية محددة وذلك بعد استخلاصه للعبر من تجارب الفترة التي قطعتها الثورة منذ اندلاعها حتى انعقاد مؤتمر الصومام، ولخصت هذه التجارب في أهمية توحيد المواقف لضمان نجاح الثورة الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتدعيم وحدة التصور والعمل من أجل استمرار الثورة وتحقيق النصر المبين[2].

وهذه القيادات الجماعية للثورة هي قيادات ذات صلاحيات تشريعية وتنفيذية مهمتها الإشراف على مواصلة الكفاح المسلح وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني[3]، وهذه الهيئات هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ وهما يمثلان أيضا جهازي إدارة جبهة التحرير الوطني[4].

ويمثل المجلس الوطني للثورة البرلمان أو السلطة التشريعية في الجزائر ويجتمع أعضاؤه عندما تسمح لهم الظروف السياسية والقتالية في البلاد[5]، ويتكون من 34 عضوا و17 عضوا دائما و17 إضافيا[6]، وكان ضمن السبعة عشر عضوا الأساسيين زعماء عسكريون جدد من التشكيلات السياسية الأخرى التي انضمت إلى الثورة[7].

---

(1) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 347.

(2) عمار قليل، مرجع سابق، ص ص: 400، 401.

(3) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 439.

(4) بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص: 70.

(5) عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص: 395.

(6) خالفة معمري، مرجع سابق، ص: 352.

(7) جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص: 119.

أما لجنة التنسيق والتنفيذ فهي جهاز تابع للمجلس الوطني للثورة وهي الممثلة للسلطة التنفيذية[1] وتتكون من خمسة أعضاء دائمين[2].

ومن أهم قرارات مؤتمر الصومام أولوية الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية تأكيدا لهدف الثورة الذي هو هدف سياسي وان العمل العسكري ما هو إلا وسيلة لفرض الإرادة السياسية، كما تم خلق منصب المحافظ أو المرشد السياسي للإشراف على التنظيم السياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني، كما تم وضع قرارات بوضع مجالس شعبية هدفها تدريب الشعب الجزائري على إدارة شؤونه بنفسه وتمكين جبهة التحرير من تدعيم وتوسيع قواعدها الشعبية[3].

كما لم يهمل المؤتمر الجانب القضائي فقد كان له تصور استراتيجي لوضع حد للمحاكم الفرنسية، وشكلت محاكم جزائرية كان الغرض منها أن تكون محاكم للثورة تحاكم المدنيين والعسكريين[4].

لقد نجحت الثورة الجزائرية العملاقة بذلك المؤتمر الصغير في حجمه العظيم بأعماله[5]، ويصفه بن خدة في قوله:"... يمثل بحق الصورة الوحدوية التي كان يدعو إليها عبان رمضان والعربي بالمهيدي"[6]، فرغم غياب قادة الولاية الأولى على اثر استشهاد مصطفى بن بولعيد إلا أن منظمي المؤتمر احتلوا الوضع ويدل ذلك على علمهم باستشهاده[7]، إضافة إلى ممثلي الخارج وتلك الظروف الصعبة التي تعاني منها الثورة فقد مثل المؤتمر تمثيلا بما فيه الكفاية معدا بكيفية تعطي صورة منسقة منسجمة لجبهة التحرير

---

(1) أمال شلبي، مرجع سابق، ص: 401.

(2) Charle-Henri Faford, Op-cit, p: 174.

(3) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 441.

(4) أحمد بومالي، مرجع سابق، ص: 347.

(5) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص: 332.

(6) الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 83.

(7) مسعود فلوسي، مرجع سابق، ص: 61.

الوطني[1]، ويصفه عبد الحفيظ أمقران بقوله: "هو أعظم حدث تاريخي يسجل خلال الكفاح المسلح بعد بيان أول نوفمبر وميلاد جبهة التحرير الوطني، والتحاق جميع الأحزاب الوطنية والجمعيات والمنظمات بالجبهة"[2]، ويصف الشاذلي موقفه بقوله:"...غير أننا فوجئنا بانعقاد المؤتمر في شهر أوت بالصومام دون أن تشارك في أشغاله الولاية الأولى"[3]، أما احمد بن بلة الذي كان معارضا للمؤتمر فعلق بقوله "كان هدفه سحب البساط من تحت أقدامنا"[4]، أما عن قراراته فيضيف:"إن المؤتمر حمل للثورة أبنية ونظاما مرتبيا وتنظيما كانت جميعا مفقودة، ولكنه حمل غليها أيضا وفي نفس الوقت جهازا بيروقراطيا ورقيا انفصل شيئا فشيئا عن واقع النضال"[5].

ب – تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ CCE: [6]

إن الهيئة الإدارية الجماعية للثورة انتصبت مبدئيا وكل التنظيمات ذات المداولة تحترمها احتراما مضبوطا، وعليه إحدى المهام الرئيسية في الاجتماع الأول على المستوى الوطني والخاص بمسؤولي النظام المسلح والذي وقع في 20 أوت 1956 بوادي الصومام كان من حقه تعيين أعضاء التنظيمات المديرة للثورة[7]، وبموجب ذلك أنشئ المجلس الوطني الوطني للثورة الجزائرية CNRA كأعلى هيئة لجبهة التحرير الوطني وانبثقت عنه لجنة التنسيق والتنفيذ CCE[8]، تكونت من خمسة أعضاء لم يتم التصريح بأسمائهم في بادئ الأمر، اختبروا من بين أعضاء المجلس الوطني والذين يوجدون بالقطر الجزائري[9]، ولم يشر القانون الأساسي إلى الكيفية التي يتعين بها أو كيف تنتخب أو مدة عدة هذه اللجنة كل

---

(1) سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص: 29.

(2) عبد الحفيظ آمقران الحسيني، مرجع سابق، ص ص: 55– 56.

(3) الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص: 86.

(4) أحمد منصور، مرجع سابق، ص: 129.

(5) أحمد بن بلة ، مذكرات احمد بن بلة كما أملاها على روبير ميلير، تر: التحقيق الأخضر، ط2، منشورات دار الأدب، لبنان، 1981، ص ص: 114– 115.

(6) CCE: Le comité de coordinetion et d exécution (أنظر: بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير (1954– 1962)، طاكسيج، كوم، الجزائر، 2011، ص: 241).

(7) Charle- Henri Faford, Op cit, p : 325.

(8) الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص: 87

(9) عمار قليل، مرجع سابق، ص: 87.

ذلك بقي غامضا[1]، إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ هي مجلس حرب حقيقي، فهي تقود وتوجه جميع فروع الثورة، الفرع العسكري والفرع السياسي والفرع الديبلوماسي ومن اختصاصها الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسي والعسكري والدبلوماسي والاجتماعي والإداري...الخ[2]، وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ السياسيون هم عبان رمضان، وبن يوسف يوسف بن خدة وسعد دحلب والعسكريون هم بن المهيدي وكريم بلقاسم (أنظر الملحق رقم:11)[3]، ويصفها سعد دحلب بقوله: " كانت لجنة التنسيق والتنفيذ أكثر من مكتب سياسي، حيث أنها كانت ديوان حرب حقيق ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة فلأول مرة تجد سلطة جبهة التحرير الوطني نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة[4].

جاء قرار إنشاء أول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا ومنسقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائري، وكان عبان رمضان صاحب الفكرة الداعية إلى الفصل بينهما لمنع التداخل والغموض الذين كانا يميزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة، والهدف من تأسيس هذه الجنة يظهر من خلال تسميتها التي توضح ضروريتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة، وتقصد بهما التنسيق بين المناطق ومع الخارج، والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي كان يتم اتخاذها من طرف القادة. [5]

أما عن اختيار أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ فيرى سعد دحلب أن المؤتمرين قد قادهم في ذلك انشغالهم بالفاعلية والواقعية والاستعداد التام، فقد كان بلمهيدي وكريم بلقاسم أعضاء في لجنة ثورية للوحدة والعمل وبالتالي يمكنهم وبصفة مقبولة ضمان روح الفاتح من نوفمبر، ولم يخدل عبان من جهته في اي نزعات النزعات، وباعتباره كان عضوا مهيأ وفوق مستوى كل الشبهات، ولقد كان بإمكانه كسب ثقة جميع المناضلين الذين أضلهم وخيب آمالهم انشقاق

---

[1] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص: 96.

[2] ((مهام لجنة التنسيق و التنفيذ))، المجاهد ، مصدر سابق، ع 11، 1 نوفمبر 1957، ص: 9.

[3] Aissa Kechida, Op- cit, p : 18.

[4] سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 30.

[5] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص: 163.

حركة الانتصار وبذلك وباقتراح منه تم تعيين سعد دحلب وبن خدة في اللجنة رغم أنهما لم يحضرا المؤتمر[1].

يرى الكثيرون أن عبان رمضان وكريم بلقاسم قد نجحا في هذا في خلق قوة ثورية جديدة منبثقة منهما ومن المركزيين أمثال بن يوسف وبن خدة وسعد دحلب وأصبح القادة المؤسسون للمنظمة الخاصة العسكرية التي حولت إلى جبهة التحرير الوطني أمثال بوضياف وبن بلة مجرد ممثلين للجبهة في الخارج[2].

إلا أن التبرير الذي تم تقديمه حول ارتقاء كل من نجدة ودحلب في مواقع قيادة أعلى هيئة تنفيذية للثورة ارتكز على انه جاء وفقا للمبدأ التنظيمي الذي اقر أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، لكن المواقف الرافضة لصعود النخب السياسية الوطنية في دوائر القيادة العليا أضفت على تعيينها بعدا أكثر ارتباطا بالتسابق نحو الزعامة والتآمر بغرض الانفراد بالزعامة[3]، وتباينت المواقف الرافضة لمقررات مؤتمر الصومام على أنها أخطار تهدد كيان ومسيرة الثورة الجزائرية، وأنها قرارات خطيرة سوف تكون لها آثارها المدمرة على استمرار الكفاح المسلح وفي أخطر المراحل التي يواجه فيها عنفوان التآمر للقضاء على الثورة الجزائرية ونضالها المسلح ووجهت أصابع الاتهام إلى عبان رمضان وأنه نجح في فرض رأيه على المؤتمرين بأسلوب الحفاظ على مسيرة الكفاح المسلح مستخدما قدراته وذكاءه وتسانده مجموعته من السياسيين مستفيدين بخبرتهم في المناورات الحزبية مستحوذين بذلك على دقة النقاشات، والمقصود هنا أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[4].

وبعد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها[5]، وكان ذلك المقر الدائم في الجبل[6]، بالرغم من أن أعضائها كانوا كثيري التنقل[1].

---

(1) سعد دحلب، مرجع سابق، ص ص :32-33.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي ...، مرجع سابق، ص: 398.

(3) خيثر عبد النور، مرجع سابق، ص: 164.

(4) فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، ص: 245.

(5) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 75.

(6) خالفة معمري، مرجع سابق، ص: 357.

ثانيا- نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في عامها الأول:

عقب مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، انتقلت الثورة الجزائرية من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية ومن مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام وبفضل التنظيم الجديد أصبح المجلس الوطني للثورة هو الذي يتمتع بالسلطة السياسية العليا، أما أن إقامة لجنة التنسيق والتنفيذ قد سمح لجبهة التحرير الوطني أن تجند أعضاء المنظمات الجزائرية لخدمة الثورة وإقامة تعاون وثيق بين القيادة المركزية في الجزائر العاصمة وبين الولايات والمسؤولين في الداخل والخارج[2]، فقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ عبارة عن حكومة مصغرة وهي هيئة تنفيذية وحربية[3]، كما كان لها الحق في دعوة المجلس الوطني للثورة إلى الانعقاد وتقدم أمامه في جلساته العادية والاستثنائية تقريرات عن نشاطها وفي نفس الوقت تستمد منه التفويض كلما دعت الحاجة للقيام ببعض المبادرات[4]، أما تكوينها فلقد كان لتسهيل العمل الثوري[5].

لقد تظافرت جهود أعضاء اللجنة لتحقيق أحسن النتائج ووزعت المسؤوليات بينهم فتكفل ابن المهيدي بالإشراف على العمل الفدائي وسعد دحلب بالصحافة والإعلام، وبن خدة بالعلاقات والتنظيم السياسي والأمانة[6]، والاتصالات والملاجئ والمحادثات مع هؤلاء وأولئك، المالية نقل الأسلحة والمتفجرات أي الجزء الأكبر من العمل كان مؤمنا من طرف بن خدة، أما القرارات اليومية في إطار المشاورات والقرارات التي تتخذها مبدئيا لجنة

---

(1) جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص: 122.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص ص: 397- 398.

(3) زغدود علي، صفحات...، مرجع سابق، ص: 75.

(4) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 463.

(5) محمد عباس، اغتيال حلم...، مرجع سابق، ص: 67.

(6) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 75.

التنسيق والتنفيذ كان عمليا تتخذ من طرف عبان رمضان[1]، أي التنسيق العام، في حين كان كريم بلقاسم شكليا يشرف على الجانب العسكري[2].

ويؤكد سعد دحلب أن كريم بلقاسم لم تكن له صلاحيات محددة، لكن كان له نفوذ كبير ويناقش في كل المسائل ولم يكن يخفي أي شيء عن لجنة التنسيق والتنفيذ فكان يكفي كل واحد منا أن يقدم عرضا عن أعماله وعن كل المبادرات التي كان عليه أن يتخذها لقد كانت قوة لجنة التنسيق والتنفيذ على حد قول دحلب تكمن في الثقة المتبادلة بين أعضاء اللجنة[3].

ومن نشاطات اللجنة والصلاحيات التي منحت لها هو دراسة ومنح الرتب العسكرية والإشراف على جميع اللجان التابعة لها[4]، وهي اللجنة النقابية[5]، وكان كل عضو من لجنة لجنة التنسيق والتنفيذ، أو نائب له تفويض من هذه اللجنة له السلطة الكافية، لمراقبة كل نشاط المنظمات في الداخل والخارج، كما أن قادة الولايات يجب عليهم أن يقدموا قرارات عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية كل ثلاثة أشهر[6].

لقد كانت اللجنة بدورها عبارة عن جهاز تنفيذي للجبهة وذات طابع ائتلافي مثلها مثل المجلس[7]، إلا أن هذا الأخير كان يعد الرقيب والحسيب لكل الأعمال التي يقوم بتنفيذها وتطبيقها أعضاء اللجنة[8]، ومن النشاط التي كانت تواظب عليها لجنة التنسيق والتنفيذ هي الإشراف على السلاح وشؤون الكفاح المسلح، وبذلك حصل عبان رمضان على موافقة من أعضاء المؤتمر لتعيين ممثلين جدد للقيادة وإرسالهم إلى الخارج مكان بن بلة وزملائه[9]، وعين عبان مكان بن بلة محمد الأمين دباغين ممثلا للثورة بالقاهرة وليقوم بالتحقيق في

---

(1) سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 43.

(2) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 75.

(3) سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 44.

(4) الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 464.

(5) يحيى بوعزيز، ثورات....، مرجع سابق، ص: 25.

(6) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص: 349.

(7) الأمين شريط، مرجع سابق، ص: 105.

(8) Les textes fondamentaux, Op-cit, p : 34.

(9) بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص: 241.

عمليات نقل السلاح ، وعلى حد قول فتحي الديب فإن عبان رمضان حاول في نفس الوقت كسب ثقة الحكومة المصرية من أجل دعم اللجنة[1].

أ – حادثة اختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1956 وموقف لجنة التنسيق والتنفيذ :

ومع قرار تعيين دباغين تزاديت المواقف الرافضة لقرارات الصومام وارتفعت حدة الصراع بين الداخل والخارج وتميز الوضع بالتحفظ وكان من الممكن أن تقع ردود فعل حاسمة لولا حادثة اختطاف الطائرة الشهيرة[2]، والذي تم في 22 أكتوبر 1956 وكانت أول عملية قرصنة جوية في التاريخ[3]، وكان على متن الطائرة القادة الخمسة وهي أسطورة صنعها الإعلام العربي وفي طليعته الإعلام المصري[4]، والقادة هم أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف مصطفى الاشرف[5]، وكان من المفروض أن يحضروا في تونس ندوة تجمع بين المغاربة والتونسيين والجزائريين أي بين الرئيس الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس أو ممثله وبين جبهة التحرير الوطني، وموضوع هذه الندوة هو تنسيق الجهود لإعانة الثورة الجزائرية[6]، ولقد دبر مخطط قرصنة الطائرة وبسرية تامة تامة حيث تتبعت أجهزة المخابرات في الرباط والجزائر وباريس تحركات القادة الجزائريين ولعلها تدخلت في آخر لحظة لترتب سفر الوفد الجزائري وفي طائرة خاصة بل وفي الطائرة الملكية[7].

---

(1) فتحي الديب، مرجع سابق، ص: 249.

(2) أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص: 115.

(3) أحمد منصور، مرجع سابق، ص: 139.

(4) محمد عباس، اغتيال حلم...، مرجع سابق، ص ص: 69– 75.

(5) عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899–1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004–2005، ص: 239.

(6) الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 94.

(7) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 84.

بعد عملية الاختطاف تباينت المواقف فقد حاولت السلطات الفرنسية عن طريق أجهزة الإعلام خلق جو من الاضطراب النفسي بين صفوف الجزائريين بالادعاء بحصول السلطات على وثائق هامة تكشف عن جميع شبكات اتصال الثورة الجزائرية وعناصر بفرنسا وأذاعت على لسان بن بلة تصريحات عدة بهدف زعزعة ثقة المناضلين فيه، كما تم اجتماع ممثلو 25 دولة من الكتلة الآسيوية الإفريقية بعد اتصالات المندوب المصري المستديم بنيويورك بهم ووافقوا بالإجماع على إصدار بيان يعبر عن استياءهم من اعتقال الزعماء[1].

واجتمع مجلس الجامعة العربية ثلاث ساعات لبحث موضوع اعتقال الزعماء الجزائريين، وقرر إرسال برقيات إلى كل من باي تونس وسلطان ومراكش ورؤساء وفود الدول العربية والمجموعة الآسيوية الإفريقية بالأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات السريعة لإطلاق سراح الزعماء والحفاظ على حياتهم، وكان الموقف الأمريكي من جهة أخرى مميزا بالصمت معللا باستمراره بتقصي الحقائق، في حين أن الحكومة البريطانية لم تبد أي اهتمام بقضية الاختطاف وكشفت الأيام التالية أسباب هذا الموقف وارتباطه بالعدوان الثلاثي على مصر، غير أن الموقف الاسباني جاء مناقضا للموقفين الأمريكي والبريطاني فقد أبدت السلطات الاسبانية استعدادها منذ البداية للمساهمة بجهودها لصالح المحافظة على حياة الزعماء وبذل مساعيها لدى السلطات الفرنسية للإفراج عنهم وقدمت معلومات عن ظروف وتطورات عملية الاختطاف، اما الدول العربية الشقيقة مصر وتونس والمغرب فقد بذلت كل ما في وسعها لحل هذه الازمة عن طريق سفراءها ومندوبيها في كل بلدان العالم كما تم توضيح الموقف ونشره في كل وكالات الأنباء بالعالم وكانوا على اتصال مباشر بالسلطات الفرنسية[2]، وكانت جبهة التحرير الوطني بصدد معايشة مضاعفات هذا الوضع ومحاولة احتواءه داخليا وخارجيا واقليميا[3].

---

[1] فتحي الديب، مرجع سابق، ص: 275.

[2] نفســـــه، ص ص: 276– 277– 278.

[3] محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص:222.

سجن الزعماء الخمسة في سجن "لا صنتي" بباريس واستمر تجاهلهم ثم تم تحويلهم إلى سجن "فران" بضواحي باريس حتى سنة 1960، أين بدأت مسألة المفاوضات تلوح في الأفق[1]، وعلى كل حال فإن سجن بن بلة قلل من حدة الصراع على الزعامة بين قادة الثورة[2]، واجتمع أعضاء الوفد الخارجي واتفقوا على لامتثال لأوامر لجنة التنسيق والتنفيذ وتحت قيادة دباغين وقبول قرارات مؤتمر الصومام وإبلاغ ذلك للحكومة المصرية[3]، ويقول أحمد توفيق المدني بهذا الصدد: " ليست لنا ولم تكن لنا أي زعامة بل نحن منفذون لما تأمرنا به اللجنة..." [4].

ب – إضراب الثمانية أيـــــام (من 28 جانفي 1957 الى 4 فيفري 1957):

في نهاية سنة 1956 وفي مطلع 1957، التفتت لجنة التنسيق والتنفيذ نحو البحث عن أشكال جديدة من النشاط الثوري، خاصة بعدما أحست بتزايد التأييد الشعبي للثورة وانتقال ذلك التأييد من البيئة الريفية التي احتضنت النشاط الثوري في مرحلة الانطلاقة العصبية إلى التجمعات الحضرية، وإمكانية الشروع في نقل الحرب إلى المدن للتعبير عن انتقال الثورة من مرحلة الفعل العسكري المعزول إلى مرحلة المشاركة الشعبية الواعية والعريضة، ورغم خطورة دفع الثورة نحو الحرب الحضرية لكنها كانت خطوة ذات أهمية قصوى بالنسبة لعبان رمضان وبن المهيدي، لان توظيف الجماهير كدعامة أساسية وبشكل معلن يمثل انتصارا سياسيا ومعنويا أكبر من الانتصارات الميدانية التي يتم تحقيقها في المناطق الريفية المعزولة والبعيدة عن الصحافة والرأي العام الدوليين، وفي ظل هذا المنظور كانت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ ترى بان صدى القنابل في الجزائر العاصمة أكثر وقعا وتأثيرا من الناحيتين المعنوية والنفسية[5].

---

[1] محمد عباس، اغتيال حلم...، مرجع سابق، ص ص ص: 69– 70 –71.

[2] عز الدين معزة، مرجع سابق، ص: 239.

[3] رياض بودلاعة، مرجع سابق، ص ص: 142– 143.

[4] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص: 387.

[5] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص: 167.

وانطلاقا من هذا كانت أكبر عملية قام بها أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والتي جعلتهم يتعارضون مع بعضهم هي اضراب الثمانية أيام[1]، وانطلق الاضراب من يوم 28 جانفي 1957 وتزامت مع مناقشات القضية الجزائرية بجمعية الأمم المتحدة[2]، وكانت فكرة الإضراب تراود بن المهيدي باستمرار حيث يؤكد العديد من الشهود أنهم رأوه يكلم زملاءه في لجنة التنسيق والتنفيذ في الموضوع إلا أن فكرة الإضراب لم تكن جديدة لكن النقاش كان حول مدة الإضراب فاقترح ابن المهيدي شهراً من الإضراب لشل حركة البلاد ولكي يشمل كل مناطق الوطن على الأقل بصفة تدريجية[3]، غير أنه وبعد نقاش بين أعضاء الجنة تقرر الإضراب لمدة ثمانية أيام كقرار جماعي[4].

وجهت لجنة التنسيق والتنفيذ نداءها للشعب الجزائري في بيان أعدته(أنظر الملحق رقم:05) ، ووجه صريحا إلى أبناء الأمة الجزائرية من عمال وفلاحين وتجار وموظفين وطلبة وتلامذة ، رجالا ونساء وأطفالا، ووصف البيان هذا الإضراب بالتاريخي ذلك أنه سيبعث صرخة مدوية في وجه الاستعمار صرخة تنبعث من أعماق ثورتنا العظيمة، وسيكون هذا الإضراب هو الخطوة الحاسمة في سبيل النصر العظيم[5]، وقد قامت المنظمات المنظمات الوطنية بدعوة أعضائها إلى الإضراب فاتحاد العمال وزع المناشير في كل المؤسسات وعلى جميع الفروع النقابية، وتواصل التجار مع التجار والحرفين وأرباب المصانع وكان تكتل القوات الحيوية الفعالة للشعب الجزائري من وراء جبهة التحرير لتبرهن للرأي العام العالمي والدولي أن مطالب الجبهة في السيادة والكرامة هي إرادة الملايين من الجزائريين[6].

---

[1] سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 44.

[2] Charle- Henri Faford, Op- cit, p : 398

[3] خالفة معمري، مرجع سابق، ص ص: 410، 411.

[4] الطاهر آيت، مرجع سابق، ص: 100.

[3] Khalfa Mameri, Abane Ramdane Documents et verites, Editions Mehdi, Algérie, 2012, p p : 40-41

[6] ((الذكرى الاولى للإضراب الرهيب)) ،المجاهد، مصدر سابق، ع 27، 1 فيفري 1958، ص: 9.

وتميز الإضراب بمدته التي حددت بثمانية أيام وهي مدة قياسية لأن العادة جرت ألا تتجاوز الاضرابات 48 ساعة، كما انه يتميز بشموليته التي تتجاوز حدود الجزائر لتشمل الجاليات القاطنة بفرنسا وبعض الاقطار الشقيقة مثل مصر والمغرب وتونس.[1]

أما فأهداف هذا الإضراب فتتمثل فيما يلي:

– تحقيق القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري الفرنسي وبين كل فرد من أفراد الشعب الجزائري.

– أشعار الوفود الدولية في نيويورك بالوضعية القائمة في الجزائر لتعزيز الجهود التي يقوم بها وفد جبهة التحرير الوطني الذي يتابع القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والوفد يأمل من جهوده هذه أن يتمكن من مصادقة جمعية الأمم المتحدة على لائحة الاعتراف للجزائر بحقها في الاستقلال[2].

– التمكين أكثر لجبهة التحرير في أوساط الشعب ودفع الجماهير في المدن في خضم معركة التحرير لتخفيف الضغط على جيش التحرير وسكان الأرياف والجبال...

– نسف خرافة "الجزائر الفرنسية" باطلاع الرأي العام الدولي على حقيقة النزاع الدائر على الساحة الجزائرية.

– ابراز جبهة التحرير الوطني أمام الرأي العام الدولي كقوة سياسية رئيسية تمثل فعلا تطلع الشعب الجزائري إلى استعادة حريته واستقلاله[3].

– اشراك طبقات اجتماعية جديدة في الثورة النشطة بتحويل كراهيتهم للاستعمار التي لم تتجاوز مستوى الشعور إلى أعمال ملموسة عنيفة[4].

ولإنجاح مشروع الإضراب والانتفاضة القوية ضد المستعمر جرى التخطيط والتحضير لإنجاح الإضراب على قدم وساق حيث وجهت للمسؤولين التوجيهات الآتية:

---

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص: 223.

[2] رابح لونيسي و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ج2، ص: 19.

[3] محمد عباس، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص: 224.

[4] خالفة معمري، مرجع سابق، ص: 412.

تشكيل لجان خاصة للإشراف على مستوى الولاية والمنطقة والناحية والحي، وكذا على مستوى اسلاك العمال المختلفة، تنظيم الإضراب في المدن الكبرى (26 مدينة) وتشكيل فرق كومندوس في الأحياء الأوروبية، ودعوة السكان للتزويد بالمواد الغذائية لمدة الإضراب وتقديم مساعدات للعائلات المحتاجة وتشكيل كومندوس عبر كامل الوطن لشن عمليات تخريب واعتراض القوات الفرنسية، وقد بادرت لجنة التنسيق والتنفيذ للقيام بحملة تحسيس وتعبئة واسعة كانت حركيتها نشطة في مدينة الجزائر خصوصا.[1]

وبالمقابل استعدت السلطات الفرنسية لمواجهة التحدي الذي لم تقدر انعكاساته حيث شنت حربا نفسية مثبطة لعزيمة السكان وسنت القوانين الكفيلة بعزل الشعب عن جبهة التحرير الوطني بإعداد المحتشدات والمعتقلات وإنشاء المناطق المحرمة. [2]

انطلق الإضراب في وقته المحدد وشمل منذ ذلك اليوم الأول مختلف أنحاء القطر الجزائري حيث اعتصم الجزائريون في بيوتهم، وتوقفت مختلف الأنشطة في المدن استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني حيث بدت المدن كأنها ميتة بعد أن أغلقت محلاتها التجارية وهجرها أصحابها وهذا ما يؤكده أحد الصحفيين حيث يصف اليوم الأول من الضارب بقوله: " إنني لم أرى في حياتي مدينة يخيم عليها شبح الموت في وضح النهار كمثال القصبة في اقفار شوارعها ورهبة السكون العميق النازل على دورها كأن سكانها في سبات عميق"[3].

أما صحفي "لومند" الفرنسية فيصف الوضع صباح اليوم الأول بقوله: " صباح يوم الاثنين 28 جانفي 1957 كانت مدينة الجزائر كأنها لا تزال نائمة وظل الصمت يسودها... ومع ذلك فالصمت كان ثقيلا لا تمزقه من حين لآخر إلا سيارات الجنود المتأهبين لحملة فتح الدكاكين والمتاجر المغلقة التي يملكها الجزائريون".

وما إن جاءت الساعة الثامنة والنصف حتى بدأت عمليات تحطيم الأبواب لفتح الدكاكين وقد فتحت أبوابها بالقوة وظلت مفتوحة بدون أصحابها أمام المارة الذين كانوا أحرار في

---

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 98.

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 98.

[3] رابح لونسي وآخرون، مرجع سابق، ص: 20.

دخولهم وانصرافهم، وكان الوطنيون قد أصدروا أوامرهم للمسلمين بان لا يمسوا شيئا من تلك البضائع أما السلطات الفرنسية فقد أعلنت أنها غير مسؤولة عما ينهب من هذه البضائع وان الشرطة لن تتولى حراستها وشاهدت عمليات النهب في شارع طنجة بالجزائر.[1]

وطول مدة الإضراب من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957، استمر التدخل العنيف لقوات الاحتلال بهدف كسر الإضراب وتفكيك خلايا الجبهة كما استمرت عمليات المداهمات والتفتيش والقمع التي شملت كل الأحياء[2]، وكانت ردة الفعل تلك هي محاولة يائسة لخنق صوت الشعب الجزائري ومنع وصوله إلى الرأي العام الدولي بالوضوح الكافي فقد مهدت له وواكبته بحملة قمع لم يسبق لها مثيل بعد أن حاولت دعايتها تقديمه في صورة حركة تمرد شامل[3].

ومن النتائج الهامة التي أسفر عنها إضراب الثمانية أيام هي:

- تزكية الشعب وجماهير المدن بصفة خاصة لمطلب الاستقلال.
- تعزيز وحدة الشعب تحت طائلة القمع الاستعماري الذي كان شاملا وبدون تمييز
- تعزيز مكانة وسمعة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا.
- تخريب أسس التعاون والثقة بين المناضلين وبين المواطنين وإدارة الاحتلال بالعاصمة مما خفف الضغط إلى حد ما على الولايات.
- تزايد الشعور بالخرف وانعدام الأمن لدى الكولون رغم وجود الجيش الفرنسي هذا ما شجعهم على الهجرة الجماعية عشية وغداة الاستقلال[4].
- وكانت تكلفة الإضراب باهضة وعانى التنظيم السياسي للجبهة كثيرا وقد دمرت كليا في بعض الأحياء والقرى ولقي آلاف الجزائريين حتفهم من بينهم عدد كبير من أحسن

---

[1] ((الذكرى الاولى ...))، المجاهد ، مصدر سابق، ع 27، 1 فيفري 1958، ص: 9.

[2] عثماني مسعود، الثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص: 379.

[3] محمد عباس، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص: 224.

[4] نفســـــه، ص: 391.

المناضلين بسبب الأعمال البشعة والتعذيب وتم إتلاف مصلحة الصحافة واختفت مصالح الاتصالات والاستخبارات وتم اكتشاف مخابئ الأسلحة وسرقت الأموال.

ثالثا – انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخـــارج:

بنهاية سنة 1956 وبداية سنة 1957 اشتد الخناق على لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة مع قرار إضراب 8 أيام مما اضطر أعضاء اللجنة للانتقال إلى الخارج بعدما حوصر مقرها في الجزائر العاصمة [1].

إن السبب الأول لخروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج هي ما عرف بمعركة الجزائر، وتم إطلاق تسميتها على تلك المواجهة التي نشبت سنة 1957 بين الفدائيين التابعين للمنطقة المستقلة للجزائر العاصمة والمظليين التابعين للجنرال ماسو وأعوانه العقداء غودار، بيجار وترنكي، وقد بدأ التصادم قبل هذا التاريخ إلا أنه ازداد شراسة سنة 1957[2]، وتزامننا مع الإضراب ازداد الحملة الاستعمارية المسعورة واستعمال القوة لم يكن في وسعه وقف تيار الإضراب[3]، والتجأت الحكومة الفرنسية إلى معركة عسكرية وجندت الفرقة العاشرة للمضللين وأفواج القطاع[4]، وقوات الشرطة والتي كانت متواجدة في الجزائر العاصمة قدرت بـــ 1,500 شرطي وعدد قوات المظلين قدر بـــ 4600 مظلي، تحت قيادة الجنرال ماسو، وذلك بقصد تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة[5]، وهكذا شكلت من الشباب سواء القادمين من الأحياء الشعبية المتطوعين بسبب الإيمان الثوري الشجعان والمجازفين، أو الفدائيين وكانوا ماي قارب 1200 إلى 1400 وكلهم من المؤيدين لهذا الشكل الجديد من الكفاح[6]، ورغم بشاعة الأعمال الإجرامية كان من المستحيل الرد على قوات الاستعمار بنفس الطريقة واللجوء إلى نفس العمليات كي تمس السكان

---

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 119.

[2] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 121.

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 99.

[4] سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 46.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص: 463.

[6] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 121.

الأوروبيين، لكن كانت العمليات واختيار الأماكن التي يتردد عليها الأوروبيون لكي يشعروا بعدم الأمان وبأنهم معرضون للخطر[1].

وكان لاعتداءات الجزائر العاصمة أثر عبر كل مناطق البلاد بل حتى مناطق العالم لأنه كان مبالغ فيها كالعادة، فأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين أمروا بتنفيذ العمليات الفدائية في الحرب الجزائر وبتنفيذ اضراب الثمانية أيام وذلك ردا على القمع الاستعماري الجامح ولم يفكروا أبدا في في توقيف استعمال هذه الوسيلة ولا حتى التخفيف من حدتها وذلك يعكس حجم المجرى الجديد لحرب الجزائر الذي لم يعد يمكن التحكم فيه وتجاوزت هذه الحرب كل الحدود[2].

ورغم أن الجنرال ماسو وجنرالات فرنسا اعتقدوا أنهم ربحوا معركة الجزائر، من خلال عزلهم لحي القصبة ووضع حد للعمليات الفدائية واعتقال كثير من عناصر تنظيم الجبهة ومنهم البطل الرمز ابن المهيدي[3]، لكن ما حققه الإضراب من صدى سياسي واسع وما خدم به إستراتيجية الثورة على المدى البعيد كان كفيلا بالتأكيد أن الإضراب ومعركة الجزائر مثلا مكاسب تاريخية لصالح القضية الجزائرية[4].

ولكن بعد الهجومات الشرسة التي قامت بها قوات المظلات بقيادة الجنرال ماسو تم تفكيك الفرعين السياسي والعسكري لمنطقة الجزائر المستقلة وبعدها تولى ياسف سعدي قيادة المنطقة بمفرده وسعى لإحكام قبضته على الفرعين وضمهما تحت سلطته إلى حين اعتقاله في سبتمبر 1957 بعد أن تم تفجير المعقل الذي كان يختبئ فيه على عمار وبقية رفاقه[5].

---

(1) خالفة معمري، مرجع سابق، ص: 396.

(2) خالفة معمري، مرجع سابق، ص: 397.

(3) من مواليد 1923 بعين مليلة بقسنطينة، كان من المناضلين الأوائل في حزب الشعب ثم من كوادره في التنظيم المسلح، كان عضوا مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم قائدا لمنطقة وهران و اصبح من قادة الثورة التحريرية وبعد مؤتمر الصومام 1956 أصبح من اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وخلال معركة الجزائر تم اعتقاله من طرف قوات الكولونيل بيجار و بقي تحت التعذيب دون أن يعترف بأي شيء حتى استشهد في 4 مارس 1957، (أنظر: Aissa Kechid, op cit, ,pp : 19 -20.، أنظر ايضا: محمد حربي، مرجع سابق، ص ص: 191–192).

(4) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص: 99 – 100.

(5) بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص ص: 83 – 84.

وأمام هذا الضغط قررت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 27 فيفري 1957 ودون علم قواتها مغادرة البلاد حيث انتقل بن خدة إلى تونس وفي 21 ماي 1957 وصل عبان رمضان وسعد دحلب إلى المغرب[1].

لقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة تنفيذية حقيقية حازت هذه السلطة على ثقة البلاد بواسطة مجلس مقيم فيها، ومتمتع هو الآخر بتأييد السكان، فبعد أن مارست نشاطاتها على أرض الوطن طوال 11 شهرا اضطرت بعدها للنزوح مزودة بالمبايعة القانونية التي تلقتها[2]، رغم أن الكثيرين ربطوا فشل معركة الجزائر والحصار الذي فرض على اللجنة بفشل عبان رمضان أي عجز اللجنة[3]،غير أن قرار اللجنة في الانتقال تقرر لأسباب امنية مثلما يقول أعضائها من أجل الحفاظ على القيادة الوطنية ان تنتقل إلى الخارج أين يتعين عليها الاستقرار مؤقتا قبل أن تعود إلى البلد في ظروف اكثر ملائمة ، ولا أحد يعود إذ يبقى المسئولون الوطنيون بالخارج ويستقروا هناك على الرغم من القرارات العديدة بالعودة ، وهذا الوضع لم يمنع لا جيش التحرير ولا جبهة التحرير من بسط وجودهما عبر كل القطر لكن في ظروف مختلفة[4]، وظل هذا الانتقال محطا للنقاش وأن انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج لم يأت تحت تاثير الضغط استنادا إلى قول عبان رمضان : " لقد كبرت الثورة ولابد أن نكبر معها"، ويقول بن خدة أيضا: " أن اللجنة قدّرت أنه من الصعب مواصلة تسيير الثورة انطلاقا من الجبال"، وعلى العموم فإن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الاربعة انطلقوا في رحلة دامت 03 أشهر[5].

كانت انطلاقة خروج أعضاء اللجنة من العاصمة وكانت محطتهم الأولى البليدة ثم صعدوا إلى الجبل، ولم تكن الظروف سهلة فبالنسبة لكريم بلقاسم وعبان رمضان فتكلفت

---

[1] حكيمة شتواح ، مرجع سابق، ص: 59.

[2] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960– 1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص ص: 130–131.

[3] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 171.

[4] Mohamed Tegia, Op- cit, p229.

[5] محمد عباس، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص: 228.

بنقلهما السيدة شولي بسيارة زوجها بيير شولي وهي من نوع 2 أحصنة 2C.V، وكان هذا سببا في سجن السيد شولي فيما بعد لتعاونه مع القادة[1].

أما بالنسبة لسعد دحلب فهو لم يكن متابعا من طرف الشرطة الفرنسية آنذاك ولهذا فقد انتقل بوسائله الخاصة وبطريقة عادية أما بن خدة فقد تكلف بإيصاله رشيد وعمارة إلى البليدة، وعند وصول القادة إلى البليدة تكلف النظام إلى مقر الولاية الرابعة التي كان يرئسها في ذلك الوقت العقيد سليمان دهليس واجتمع القادة في قرية تدعى قرية جراح وعملوا على دراسة الوضع ثم قرروا في النهاية الخروج من الجزائر، وبعد ذلك انقسم القادة إلى قسمين وذلك لكي لا يسافروا مع بعضهم، لكي لا يسقطوا في يد العدو معا لو قدر الله، وبذلك ذهب بن خدة[2] وكريم باتجاه الشرق إلى تونس، وذهب عبان ودحلب باتجاه الغرب إلى المغرب[3]، ويقول عن ذلك سعد دحلب: " لقد انقذت لجنة التنسيق والتنفيذ في آخر لحظة بفضل الشجاعة والإخلاص وروح التضحية التي كانت تشكل السلاح الوحيد لمناضلين في المدينة لمواجهة المضليين المدججين بالأسلحة"[4]، وبعد خروج القادة وصلوا إلى وجهتهم في 21 ماي 1957 فوصل كريم وبن خدة إلى تونس، ووصل دحلب وعبان إلى المغرب واجتمعا بتيطوان وأعادا دراسة الوضع وتعداد الخسائر. [5]

وفي بداية جوان اجتمع قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس وتدارسوا انعكاسات اضراب الثمانية أيام وتطورات القضية الجزائرية واستعدوا لخدمة أهداف الثورة، كان لهم

---

[1] الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 112.

[2] من مواليد 1922، من مناضلي حزب الشعب والمشاركين في مؤتمر 1953/4 وعند انشقاق الحزب انضم إلى المركزيين، التحق بالثورة سنة 1955، وبعد مؤتمر الصومام عين عضوا في لجنة CCE، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة اشتهر بخطابه الذي ألقاه في تونس 18 مارس 1962 الذي بشر فيه بوقف إطلاق النار، وبعدها أقصي من الساحة السياسية، وعاد إليها سنة 1976 عندما وقع على البيان الذي يشحب نظام العقيد بومدين، وتوفي في الجزائر العاصمة في 2003/02/4، (أنظر محمد حربي، مرجع سابق، ص 187، أنظر أيضا: الطاهر آيت حمو، مرجع سابق،ص: 188)

[3] الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 112-113.

[4] سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 56.

[5] نفسه ، ص: 60.

نشاط حثيث في تونس، تنظيم القاعدة اتخاذ قرارات سياسية وعسكرية الاتصال بالسلطات التونسية ولقد لقيت قيادة الثورة استعدادا كاملا في تونس لدعم الكفاح الجزائري. [1]

وتكونت بعد خروج كثير من قادة الثورة إلى الخارج أقسام تحت تسمية لجنة التنسيق والتنفيذ الفرع الدائم وهي بمثابة وزارات ولكنها خفيفة الهياكل تولى مسؤوليتها قادة عسكريون ومدنيون ذو كفاءة في كافة الميادين وذلك بتاريخ 1957/4/4 وهي كالآتي:

1- القســـم الحربـــي ويتكون من:القيادة العامـــة، توزيع الأسلحة والقوافل ونقلها إلى الداخل والتموين الصحة العسكرية، والإطارات العسكرية[2] وعلى رأس هذا القسم العقيد كريم بلقاسم[3].

2- قسم الأسلحة والتموين ويتكون من المصالح الآتية:

- التموين بالأسلحة، استقبال وشراء والتموين واللباس
- التوريد إلى الحدود، الرقابة والخبرة النقدية وعلى رأس هذا القسم العقيد أو عمران.

3- قسم المواصلات والاتصالات العامة ويتكون من:

- الاتصال باللاسلكي والوسائل الأخرى
- الاستعلامات والاستعملات المضادة
- مدارس اللاسلكي وعلى رأس هذا القسم العقيد عبد الحفيظ بوصوف.

4- قسم العلاقات الخارجية ويتكون من ثلاث مصالح:

- إفريقيا الشمالية
- الدول العربية وإفريقيا وآسيا
- أوربا وأمريكا وعلى رأس هذا القسم محمد الأمين دباغين.

---

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 102.

[2] زغدود علي، ذاكرة ثورة...، مرجع سابق، ص: 22.

[3] من مواليد 1922 بذراع الميزان بتيزوي وزو، انخرط في حزب الشعب سنة 1945 حكم عليه بالإعدام مرتين، كان من المنادين إلى الكفاح المسلح ومن مؤسسي جبهة التحرير الوطني، عين قائدا على الولاية الثالثة، ومن المشاركين في مؤتمر الصومام ومن أعضاء CCE المنبثقة عنه، ومن المفاوضين البارزين في اتفاقيات ايفيان، قتل شنقا بألمانيا سنة 1970 بعد حكم الاعدام عليه (أنظر: عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد...، مرجع سابق، ص: 36).

5- القسم المالي ويتكون من مصالح:

- الميزانية – الاملاك والأدوات
- المحاسبة الرقابة وعلى رأس هذا القسم العقيد محمود الشريف

6- القسم الداخلي والتنظيم الإداري ويتكون من:

- تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني في تونس والمغرب .
- تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني في فرنسا وعلى رأس هذا القسم العقيد عبد الله بن طوبال.

7- قسم الشؤون الاجتماعية والثقافية ويتكون من مصالح:

- اللاجئين- الهلال الأحمر – النقابات- الطلاب

وعلى رأس هذا القسم عبد الحميد مهري

8- قسم الصحافة والأخبار ويتكون من مصالح:

- الدعاية في الخارج
- الدعاية في الداخل
- الوثائق العامة والنشر وعلى رأس هذا القسم السيد فرحات عباس.

تشرف لجنة التنسيق والتنفيذ الفرع الدائم على هذه الأقسام وكانت تتكون من كريم بلقاسم وعبان رمضان ومحمود الشريف وعبد الله بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وعمار أوعمران[1] .

ورغم النشاطات التي قامت بها اللجنة في تونس فقد بدأت تظهر بوادر التوتر بين عبان وكريم[2]، ثم ما لبثت اللجنة أن انتقلت من تونس واتخذت قرار الانتقال إلى القاهرة واتخذتها

---

[1] زغدود علي، ذاكرة ثورة ...، مرجع سابق، ص ص: 22-23-24.

[2] خيثر عبد النور، مرجع سابق، ص: 170.

مقرا دائما لها وذلك خشية من الوقوع في يد العدو الذي ما يزال يحتفظ بنفوذه في تونس، ولازدياد ضغوط بورقيبة الداعية إلى قبول دخول المفاوضات مع فرنسا دون اشتراطات[1].

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 102.

الفصل الثالث

لجنة التنسيق والتنفيذ من أوت 1957 إلى سبتمبر 1958

أولا – لجنة التنسيق والتنفيذ في عامها الثاني:

بحلول شهر أوت 1957 يكون قد مرت سنة على تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ، سنة تضاربت فيها الأحداث وتعدد نشاطات اللجنة، وكانت أهم محطة هي انتقالها إلى الخارج بعد إضراب 8 أيام الشهير واشتداد وتيرة حرب الجزائر التي شددت الخناق على اللجنة، وقيدت نشاطها داخل تراب الوطن.

ومع انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج، شهدت صائفة 1957 مناورات واسعة تمحورت أساسا حول مراجعة ما جاء في الأرضي السياسية لمؤتمر الصومام وتوسيع الهيئات القيادية[1]، وذلك في ظل الصراع القائم بين القادة حول السلطة، فانطلاقا من مبدأ أولوية السياسي على العسكري، انتقد عبان رمضان بشدة العسكرين، ومن جهتهم أخذ عليه محاولة فرض سلطته على الثورة مستندين في ذلك على شرعيتهم التاريخية، وأسبقيتهم في الانضمام إلى الكفاح المسلح، خاصة وأن كريم بلقاسم من الستة التاريخين الذين خططوا للفاتح من نوفمبر، وعليه فإنهم لن يقبلوا لا بسلطة عبان الذي انضم إلى الكفاح المسلح متأخرا ولا بسلطة المركزيين سعد دحلب وبن خدة[2]، وحسب عمار بوحوش فقد خلق عبان رمضان جبهة مدنية ضد جبهة أخرى تتكون من قادة رؤساء الولايات الخمسة الموجودة بالشمال[3]، وبانعقاد مؤتمر القاهرة في 20أوت 1957 أين اجتمع قادة جبهة التحرير الوطني[4]، كان الواجب تعيين خليفة لبن المهيدي وكان بوصوف قائد الولاية الخامسة مؤهلا لذلك، فاستغل بوصوف وكريم بلقاسم هذه الفرصة لوضع حدود لعبان ومكانة تناسيه والتخلص من صديقيه دحلب وبن خدة اللذين كانا يتفقان معه دائما[5].

---

(1) محمد عباس، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص: 234.

(2) حكيمة شتوح، مرجع سابق، ص: 62.

(3) عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص ص: 467، 468

(4) Charle Henri Faford, Op.cit, p : 401.

(5) سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 67.

أ – دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة ما بين 20 أوت إلى 28 أوت 1957:

اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية بدأت خلال شهر أوت بالقاهرة وامتدت من 20 أوت إلى 28 أوت 1957[1] ، وحضر أغلب أعضاء المجلس وكانت الاجتماعات تحت رئاسة فرحات عباس، ويؤكد أحمد توفيق المدني أنه كانت أوامر تفيد بالسكوت و الحذر المطلق، لأن الحالة خطرة جدا وأن هناك أعمالا تقع تحت طي الخفاء، وإذا ما ظهرت فإن الجو سينقلب نارا وشرارا مع إعلامه أي الوفد الخارجي أنه سيكون هناك تغيرات مهمة في القيادة[2]، ولكن قبل انعقاد هذا الاجتماع عقد اجتماع سبقه جمع القادة العسكريين وعلى رأسهم كريم بلقاسم، وذلك لمناقشة الخلاف السائد بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ووصف هذا الاجتماع بالخارق للعادة والذي انعقد في أوت 1957 على الساعة الثانية عشرة ليلا بالقاهرة بمكان يدعى فونتانة واتفق المجتمعون على تغيير تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ وخلع عبار رمضان من منصبه وانتهت الجلسة على الساعة الثالثة والنصف[3].

وبعد هذا الاجتماع السري، انطلقت أشغال مؤتمر القاهرة في 20 أوت وحسب فتحي الديب فالأهداف المسطرة من هذا الاجتماع هي:

- استعراض موقف الثورة العام منذ مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وحتى الاجتماع.
- بحث المساعدات التي حصلت وستحصل عليها الثورة خلال العام القادم من مصر والعالم العربي.
- مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا والأسس الممكن التفاوض عليها.
- الاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر والمسؤولين المصريين لتبادل وجهات النظر في مستقبل العلاقات بين مصر والجزائر، وذلك تقديرا لمصر باعتبارها الدولة التي احتضنت الثورة وساندتها منذ البداية[4] .

---

[1] ((من مؤتمر الصومام الى القاهرة))، المجاهد، مصدر سابق، ع 31، 1نوفمبر 1958، ص: 5.

[2] احمد توفيق المدني ، مرجع سابق، ص: 490.

[3] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011، ص: 502.

[4] فتحي الديب، مرجع سابق، ص: 344.

وعقدت جلسات المؤتمر حسب عبد الحميد زوزو من 22 أوت إلى 27 أوت 1957 يوميا وكل ليلة لكن الموعد لم يكن نفسه كل ليلة وتراوح بين التاسعة ليلا والحادية عشرة ليلا وتغير مكان اللقاء بين الفونتانيلا والزمالك ونوقشت خلال هذه الاجتماعات أهم القضايا والتي هي خلاف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وسلطة المجلس الوطني للثورة والمفاوضات الجزائرية الفرنسية وبعد الاجتماعات التي مضت كلها انعقد اجتماع عام شمل كل اعضاء مجلس الثورة وصادقوا على اللائحة التي قدمت لهم (أنظر الملحق رقم:06)[1]، ويصف أحمد توفيق المدني هذا الاجتماع بقوله: "عقدنا اجتماعا عاما، ساكتا، هادئا"، خطب فيه الرئيس فرحات عباس خطابا لم يكن من لحم ولم يكن من سمك كما يقول الفرنسيون ثم خطب عبان رمضان خطابا بائسا حزينا" [2].

وجاءت قرارات هذا المؤتمر كالتالي:

– العدول عن المبدأين الشهيرين وهما أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري[3].

– توسيع أعضاء المجلس الوطني للثورة من 34 عضوا إلى 54 عضوا، يقصد إقامة هيئة تكون مقدمة لبرلمان جزائري[4].

– رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضوا، بدل 5 أعضاء وذلك بالإبقاء على اثنين من لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى وهما عبان رمضان وكريم بلقاسم، وعزل اثنين هما بن يوسف بن خدة وسعد دحلب وبهذا ظهرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وكان اغلبها من القادة العسكرين أي قادة الولايات في الداخل مع مجموعة من السياسيين لتكون هذه اللجنة مختلفة تماما عن التي سبقتها [5] .

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص: 503–505

[2] احمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص: 491.

[3] رياض بودلاعة، مرجع سابق، ص: 151.

[4] جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص: 122.

[5] محمد عباس، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص: 236.

كما تقرر انشاء قيادة غير معلنة تكون لها الكلمة الأولى والأخيرة في تسيير شؤون الثورة هي قيادة عليا سرية باسم اللجنة الدائمة للثورة[1]، تضم خمسة عسكريين هم: كريم، بن طوبال، بوصوف، محمود الشريف، وأوعمران ومعهم سياسي واحد وهو عبان[2]، ولا شك أن هذه التشكيلة غير المتكافئة بين العسكريين والسياسيين سوف تعمق الهوة بين عبان وبين الأعضاء الآخرين ذوي الصفة العسكرية، وقد تحاشى كثير من المؤرخين التعرض لما جرى في جلسات المؤتمر واكتفوا بالإشارة إلى التوصيات والقرارات التي اختتم بها هذا المؤتمر[3]، ويصف مصطفى هشماوي المؤتمر بقوله: "كان ذلك المؤتمر أقصر المؤتمرات حيث أعقب اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ الذي كان قد انعقد قبل ذلك الشهر"[4].

ويقول بن خدة في هذا الصدد: "إن هناك تغييرا وقع فيما يخص مبادئ مؤتمر الصومام فلم تعد منذ الآن تلك الاسبقية الداخل على الخارج وكذا أصبح السياسي والعسكري في مستوى واحد"[5]

أما علي كافي فيقول: "20 أوت 1957 لن يسجله التاريخ في مسيرية الثورة كحدث إيجابي ويوم حاسم يكون دفعا قويا للثورة"[6]، ويشير الدكتور محمد العربي الزبيري إلا أن المؤتمر كان منعرجا خطيرا في تاريخ ثورة نوفمبر، ويؤكد أيضا أنه من الممكن أن يتحول اللقاء إلى مأساة دموية لكن الروح الوطنية تغلبت في النهاية وتوصل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية، و أوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات ونزعات واختلافات تجاوزت حد اللياقة في كثير من الأحيان[7].

---

(1) محمد عباس، ثوار...، مرجع سابق، ص: 127.

(2) محمد عباس، الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص: 236.

(3) عثماني مسعود، الثورة التحريرية ...، مرجع سابق، ص: 384.

(4) مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص: 103.

(5) الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 118.

(6) علي كافي، مرجع سابق، ص: 261.

(7) محمد العربي الزبيري، تاريخ ...، مرجع سابق، ج2، ص: 99.

وتعود بعض الآراء إلى أن هذا المؤتمر هو طعن صريح في قرارات الصومام بل انه انقلاب واضح عن تلك القرارات واستخفاف بعناصر وطنية مثل بن المهيدي وبن بولعيد وآخرين، وسوف يشجع هذا الانقلاب القيادات المحلية في الداخل على التمادي في المعارضة والتمرد على القادة السياسيين[1] ، بينما ذهب البعض الآخر إلى اعتباره بأنه كان حركة تصحيح ثورية نجحت في انقاذ الثورة من الانحراف الإصلاحي[2]، ويرى الشاذلي بن جديد أن هذين المبدأين اللذين تمحورت حولهما الصراعات الكبرى في مسيرة الكفاح المسلح، ويقصد مبدأ أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، لم يعد لهما معنى بعد مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ العاصمة و التحاق أعضائها بعد إضراب الثماني أيام بتونس والمغرب في جوان 1957[3] .

ب – تشكيل لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية:

كان أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المعينة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 مكونة من تسعة أعضاء(أنظر الملحق رقم:12):

* عبان رمضان
* فرحات عباس
* لأخضر بن طوبال
* عبد الحفيظ بوصوف
* محمود الشريف
* محمد الامين دباغين.
* كريم بلقاسم
* عبد الحميد مهري.
* عمار أوعمران [4].

وأضيف هؤلاء التسعة خمسة أعضاء شرفيون وهم الموجودون في السجون الاستعمارية وهم: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ومحمد خيضر. [5]

---

[1] عثماني مسعود، الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 384.

[2] خثير عبد النور، مرجع سابق، ص: 171.

[3] الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص: 89.

[4] Benyoucef Benkheda, Op.cit, p: 50.

[5] ((مهام لجنة التنسيق والتنفيذ))، المجاهد، مصدر سابق، ع 11، 1نوفمبر 1957، ص: 9.

وكانت تشكيلة لجنة التنسيق تتمثل من قادة خمس ولايات ومجاهدين قدامى وسياسيين وبهذا كانت تشكيلية جذابة [1].

حاولت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد دورة المجلس الوطني أن تظهر تماسكها وقوتها وكان عليها ان تمضي في تجسيد مقررات الدورة والإشراف على شؤون الثورة، وقد عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ سلسلة من الاجتماعات لتوزيع المسؤوليات والبحث في الكثير من القضايا، ووزعت المسؤوليات بين أعضاء اللجنة وكان التوزيع كالتالي:

- كريم بلقاسم تولى الشؤون العسكرية
- عبد الحفيظ بوصوف تولى التسليح والاستخبارات
- بن طوبال تولى الشؤون الداخلية.
- محمد الأمين دباغين تولى الشؤون الخارجية.
- عبد الحميد مهري تولى الشؤون الاجتماعية والثقافية
- عبان رمضان الصحافة والإعلام[2].

أما مصير العضوين اللذين عزلا عن منصبيهما فقد كلف بن خدة بالقيام بجولة عبر الشرق الأوسط ورافقه في تلك الجولة أحمد بودة وأحمد توفيق المدني واشتملت كل العواصم العربية ماعدا اليمن لأن الإمام يحيى رفض لهذا الوفد بالسماح لهم بالدخول، وكان الهدف من هذه الزيارة هو تزويد الثورة ماليا ودبلوماسيا من طرف العرب، وثم قام بعدها بن خدة بجولة الى يوغسلافيا بدعوة من الرئيس تيتو بمناسبة انعقاد اجتماع الحزب الشيوعي اليوغسلافي[3]، أما سعد دحلب فقد كلفته لجنة التنسيق والتنفيذ بالرد عن الاشاعات المغرضة التي كان من الواجب وضع حد لها، فقام دحلب بكتابة مقال في جريدة المجاهد لتوضيح الأمور[4]، وقد عنون المقال بـــ: "موقعنا" في العدد 7 بتاريخ 5 أوت 1957 وأكد دحلب في

---

[1] سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 69.

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 110.

[3] الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 119.

[4] سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 71.

هذا المقال على تكذيب الصحف الفرنسية التي تدعي وقوع اتصالات فرنسية جزائرية تفيد استعداد جبهة التحرير الوطني على التفاهم والتنازل، كما أكد على تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة للدورة الثانية عشرة[1] ، وحسب سعد دحلب[2] فإن هذا المقال هو بداية عزله أيسبب الذي تم عزله من أجله لأنه يحمل اسمه ومازاد على ذلك هو الصراع القائم بين عبان رمضان وكريم بلقاسم[3].

ورغم الاختلافات والصراعات فقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة وطنية ليس لأنها نشأت على أرض الوطن بل لأنها كانت أشمل اختصاصا من اللجان غيرها، فاللجنة الوطنية عموما ينظر إليها على أنها تمثل شعبا لا دولة، وليس لها صفة حكومة فهي إذن ليس لها شخصية دولية، لكن التصريحات الرسمية والمواقف التي اتخذتها الحكومات الصديقة تكرارا وخاصة الحكومة العربية نتيجة العلاقات الدبلوماسية والوفود الخارجية الممثل للجزائر وللجنة، تفيد اعتراف تلك الدول المحلية للجنة التنسيق والتنفيذ بصفة تمثيل الشعب الجزائري[4].

جـــ – نشاط لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية:

وعلى هذا الأساس واصلت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية المنبثقة عن مؤتمر القاهرة نشاطها فبالإضافة إلى العمل العسكري اهتمت بالجوانب السياسية والإعلامية[5].

بالنسبة للعمل العسكري اهتمت اللجنة بالتنظيم والتخطيط المحكم وركزت على التموين والتسليح فاللجنة الأولى اهتم بهذا الجانب محمد الأمين باغين بعد حادثة اختطاف طائرة الوفد

---

[1] ((موقفنا))، المجاهد، مصدر سابق، ع 8، 5 أوت 1957، ص: 1.

[2] من مواليد 1915 بضواحي الشلالة، من مناضلي حزب الشعب، عمل سكريتير لدى مصالي الحاج عندما كان تحت الاقامة الجبرية، كان من المركزيين ثم التحق بالثورة ليكون عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ سنة 1956 مكلفا بالدعاية و الاعلام، وعضو المجلس الوطني للثورة، امين عام وزارة الخارجية ثم وزير الخارجية في التعديل الثاني للحكومة المؤقتة سنة 1961، بعد الاستقلال عين سفيرا بالمغرب، (انظر: رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة و الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص: 148).

[3] سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 71.

[4] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص: 131.

[5] علي زغدود، صفحات ...، مرجع سابق، ص: 75.

الخارجي الذي كان يتولى هذه المهمة ولم تتوقف مجهودات دباغين الذي أقام الاتصالات مع الحكومة العربية لتنظيم نقل الأسلحة عبر ترابها، وقام دباغين بإعطاء تقرير خلال مؤتمر القاهرة يلخص فيه حصيلة نشاطاته ونشاطات الوفد الخارجي الذي رافقه في هذه المهمة، والذي يؤكد خلالها أن مشكلة التسليح بدأت تعرف تحسنا ملحوظا منذ مطلع 1957، لكن الإشكال ظل في تباين وفرة الأسلحة بين المناطق الحدودية والمناطق الداخلية الجبلية[1].

ورغم الصراعات فقد نوقشت قضية التقصير في تسليح الثورة على حد التعبير وحاول الحاضرون بالمؤتمر القيام بأحسن الحلول، وشهد النصف الثاني من سنة 1957 تهريب دفعات معتبرة من الأسلحة إلى الداخل وقد تم استغلال توتر العلاقات بين فرنسا وتونس والتي كانت قد حففت من مراقبتها على نقاط عبور السلاح وقد أصبحت الحدود الشرقية قاعدة لتموين الولايات الداخلية، واستمر الدعم العربي للثورة خلال سنة 1956 ففقي مصر مثلا أصبح عمر أوعمران مندوبا لجيش التحرير في القاهرة واستلم شحنات أسلحة متنوعة وذخيرة[2].

اهتمت لجنة التنسيق والتنفيذ أيضا بالجانب الإعلامي اهتماما لا يقل عن الجوانب الأخرى، فلقد رأت الثورة الجزائرية بعد مرور حوالي سنتين من اندلاعها ضرورة إيجاد صحافة مكتوبة تابعة لها، وناطقة باسمها وتشرح مواقفها وتتبع أخبارها المختلفة، ولذلك أصدرت جريدة (المقاومة الجزائرية) والتي تزامن صدور عددها الأول بالذكرى الثانية لاندلاع الثورة التحريرية المصادف ليوم الخميس 1 نوفمبر 1956[3]، ثم دعمت الثورة الإعلام الجزائري بجريدة المجاهد والتي عرفت نفسها ببطاقة ازدياد في العدد الأول منها وكانت تسمية "المجاهد" ذات بعد عميق، فهي مشتقة من الجهاد وهي في جوهرها تدل على ظاهرة متحفزة من الدفاع عن الذات للاحتفاظ على ميراث القيم العليا الضرورية للفرد

---

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص ص: 353-354.

[2] بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص ص: 248، 249.

[3] ابراهيم لونيسي، ((المجاهد ودورها في الحرب النفسية ابن الثورة التحريرية))، الملتقى الوطني الاول حول الاعلام و الاعلام المضاد بعنوان الاعلام و مهامه اثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية اول نوفمبر، ط2، الجزائر، 2005، ص ص: 120-121.

وللجماعة أو لاسترجاعها، والجهاد هو خلاصة الوطنية السمحاء المتجردة من كل تعصب[1]، ونتيجة للأحداث التي مرت بها جريدة المجاهد بعد اكتشاف مقرها في حي القصبة إبان معركة الجزائر في 25 جانفي، خرجت "المجاهد" لأول مرة من الحياة السرية إلى العلنية، كما أنها حملت بلاغ لجنة التنسيق والتنفيذ الذي يدعم الجريدة ويحدد موقف اللجنة منها[2].

وجاء في ذلك البلاغ كالتالي: "ابتداءا من هذا اليوم يصدر المجاهد" وهو جريدة الثورة ولسانها الوحيد...، سيوحد المجاهد وهو اللسان الناطق عن جبهة التحرير الوطني الأنباء المتعلقة بكفاحنا ليقوي دعوتنا ويزيدها تأثيرا...، إن اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني سيتولى تفسير وشرح الثورة الجزائرية التي تعبر عن إرادة اثنتي عشر مليونا من النساء و الرجال" (أنظر الملحق رقم:03) [3].

وبعد مؤتمر القاهرة تقرر نقل مقرها إلى المغرب وتونس، كما تم فصل الطبعة العربية عن الطبعة الفرنسية على أساس أن التوجه الإعلامي يختلف عن التوجه نحو البلدان العربية، ولم يكن هذا الفصل الآراء والأفكار بل يعني فصل الأسلوب ولغة المخاطبة[4].

كانت سنة 1957 مليئة بالأحداث، فمع تزايد الصراعات بين القادة ومع تزايد انتقادات عبان رمضان للقادة الجدد للثورة ضاق ذرعا بهؤلاء ووجهوا له تحذيرات واضحة ونصحه المقربون منه بالكف عن ذلك، ولما تفاقمت الأزمة فكر كريم وبن طوبال و بوصوف ومحمود الشريف في وضع حد لنشاطه الذي بدا لهم مضرا بالثورة[5]، وفي حين ذلك بدأ التفكير جديا في التخلص منه بصفة نهائية وألصقت له تهمة التخطيط لاغتياله من رفقائه العسكريين ونفت فيه الإعدام يوم 27 ديسمبر 1957 بالمغرب، وكان هذا هو الحدث البارز بعد مؤتمر القاهرة، فبعد اختفاء عبان عن الساحة واندماج أتباعه داخل الصوف المؤيدة

---

[1] ((بطاقة الازدياد)) المجاهد، مصدر سابق، ع 1، جوان 1956، ص: 2.

[2] أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في الإعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص ص: 144- 145- 146.

[3] ((بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني))، المجاهد، مصدر سابق، ع 8، 5 أوت 1957، ص: 1.

[4] أحمد حمدي، مرجع سابق، ص ص: 146، 147.

[5] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 109.

لكريم، وكأن شيئا لم يحدث وواصل كريم وأنصاره، وفي إعادة ترتيب البيت الثوري إلى غاية أفريل 1958 حيث انعقدت لجنة التنسيق والتنفيذ في ثوبها الجديد[1]، رغم أن الاجتماعات التي عقدتها اللجنة في تونس بين 23 اكتوبر 1957 حاول القادة خلالها السيطرة على الأمور والاهتمام بالقضية الجزائرية عسكريا، دبلوماسيا محليا ودوليا[2].

وخلال اجتماع أفريل 1958 تم إعادة توزيع المهام بين قادة لجنة التنسيق والتنفيذ وكان التوزيع كالتالي:

- كريم بلقاسم تولى جيش التحرير الوطني
- عبد الحفيظ بوصوف تولى المواصلات والمخابرات.
- الأخضر بن طوبال تولى جبهة التحرير الوطني.
- عمر اوعمران تولى التسليح
- محمود الشريف تولى المالية
- فرحات عباس تولى الإعلام
- محمد الأمين دباغين تولى الشؤون الخارجية.
- عبد الحميد مهري تولى الشؤون الإجتماعية[3].

وتولى سعد دحلب منصب مساعد فرحات عباس في قسم الإعلام و الدعاية نتيجة لأنه كان مسؤولا عنه في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ويؤكد دحلب أن فرحات عباس كان متعاونا وترك لهم حرية التصرف[4].

إن اجتماع 4 أفريل كان بمثابة حكومة مصغرة أو لبنة أولى أو خطوة كبيرة نحو إنشاء حكومة واضحة المعالم، اشتملت 8 دوائر شملت كل الجوانب والمجالات:

– فدائرة الحرب التي كان يتولاها الأخ كريم بلقاسم اهتمت بفرعين أساسيين هما:

---

(1) مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص ص: 104، 105.

(2) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 111.

(3) Benyoucef Benkheda, Op.cit, p: 51.

(4) سعد دحلب، مرجع سابق، ص ص: 72، 73.

أ- القيادة العام

ب- توزيع ونقل المؤن والسلاح إلى الداخل.

- دائرة التسليح والتموين التي كان يرأسها عمر أو عمران اهتمت ب:

أ- التزود بالسلاح (البحث والاقتناء).

ب- نقل المعدات إلى غاية الحدود.

ج-المراقبة وإجراء الخبرات التقنية والتجارية

د- التموين والألبسة[1].

- دائرة المواصلات والاتصالات ونضم 3 مصالح وهي:

أ- الاتصالات عن طريق الراديو ووسائل اتصال أخرى.

ب- الاستخبارات والاستخبارات المضادة.

ج- مدارس الإشارة.

- دائرة العلاقات الخارجية والتي على رأسها دباغين وتضم 3 مصالح هي:

أ- الإدارة

ب- تنظيم جبهة التحرير في المغرب وتونس.

ج-تنظيم جبهة التحرير الوطني في فرنسا.

- دائرة الشؤون الاجتماعية والثقافية وتضم 4 مصالح:

أ- اللاجئين ب- الهلال الأحمر

ج- النقابات د- الطلبة

- دائرة الصحافة والإعلام وتضم 3 مصالح:

أ- الدعاية في الخارج ب- الدعاية في الداخل

ج-التوثيق العام والنشريات[2] .

---

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 170.

[2] نفســـــه، ص: 172.

وتواصلت مع هذه التنظيمات نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ وحسب محمد حربي، فإن المشكل العويص الذي بقي مطروحا خلال اجتماعات اللجنة تمثل في مسألة توحيد جيش التحرير الوطني التي تخص جيش الثلاثي العسكري بن طوبال، بوصوف وبلقاسم[1]، ورغم أن التنظيم العسكري كان موجودا أو منتشرا خلال بداية الثورة حيث يعطي لكل ولاية حق الإعداد والتنظيم الخاص بها، فقد ذكر المسئولون في إيجاد تنظيم موحد، سمي باللجنة التنفيذية العسكرية (COM) [2].

وكان الهدف المعلن هو تكليف هذه الهيئة بقيادة العمل المسلح في الداخل لكنها كانت في الحقيقة بداية لتفكيك القاعدة الشرقية وتصفية مسئوليها وبرز الخلاف بين الباءات الثلاث[3]، حتى في تشكيل الكوم (COM)، واضطر بوصوف وبن طوبال وبلقاسم إلى الوصول إلى تسوية فيما بينهم من خلال مراعاة مبدأ التمثيل الجهوي ومبدأ تمثيل كل الولايات، وأصبح واضحا أن مبدأ القيادة الجماعية الذي أسندت إليه الثورة منذ اندلاعها صار يتلون بحقائق الميدان ولعبة التوازنات[4].

لقد تم الإنشاء الرسمي للقيادة العسكرية العملياتية في أفريل 1958 وكلفت بمراقبة الولايات ومواجهة خطوات والأسلاك الشائكة المكهربة، وتنظيم المواجهة ضد بلونيس وأتباعه من الحركة المناوئة للثورة، وتسوية وضعية الجنود والضباط الذين فروا من الجيش الفرنسي والتحقوا بصفوف الثورة[5].

كما كلفت بمراقبة الوحدات الحدودية الشرقية والغربية [6]، وكان قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القاضي بتشكيل هيئة أركان لجيش التحرير الوطني COM، يقضي بتعيين على رأس هذه الهيئة محمدي السعيد غير أنه لم يعمر طويلا فبعد 3 أشهر قسمت إلى قيادتين

---

(1) حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 182.

(2) الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 192.

(3) الباءات الثلاث او "Les 3 B" وهم عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم.

(4) الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص: 121.

(5) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص: 164.

(6) Mohamed Teguia, Op.cit , p p 324 325.

للعمليات[1]، القاعدة الغربية وتواجدها في الناظور بالغرب مكلفة بالولايات الرابعة والخامسة والسادسة، ويسيرها العقيد الهواري بومدين وقايد أحمد المدعو سليمان، أما قيادات العمليات الشرقية وقاعدتها في تونس، فتكفلت بالولايات الأولى والثانية والثالثة وتتكون القيادة من محمدي السعيد، وعمار بوقلاز ومحمد العموري وعواشرية محمد، ويرى علي كافي أن هاتان القاعدتان لم تقوما بالمهمة المكلفة لهما لأنهما كانتا مستقرتان بالخارج وعلى حد قوله: "في راحة وبرذخ وملغمتان بصراعات بين الولاءات للأشخاص"[2].

أما محمد العربي الزبيري فيؤكد أن هواري بومدين قد تمكن من تنظيمي الفرع الذي أسندت له مسؤوليته تنظيما عصريا تميز في ذلك الوقت بالدقة في التخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري، واستطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات أنشأها سلفه ومعلمه العقيد بوصوف، كما أن بومدين تجاوز مسألة الأشخاص، إذ عرف كيف يختار محيطه الضيق ويفرض جو الأخوة والتعاون، لكن العقيد محمدي السعيد لم يحالفه النجاح في تأدية مهمته إذ وجد صعوبة كبيرة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك راح كل واحد منهم يعمل مستقلا ومباشرة مع الولاية التي جاء منها وكان يشرف عليها[3]، وسرعان ما وقعت مشاحنات وتبادل للاتهامات بين عقداء القيادة في تونس ومحمدي السعيد الذي اتهم بتفضيل الضباط القادمين من الجيش الفرنسي والمتهمون بدورهم بافتعال مشاكل وصعوبات للولاية الثالثة وفي سبتمبر 1958 أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE عقوبات في حق الأطراف المتصارعة، تراوحت بين تعليق النشاط لمدة شهر بالنسبة لمحمدي السعيد وثلاثة أشهر بالنسبة لكل من عمار بوقلاز وعمار بن عودة ولمدة غير محدودة بالنسبة لمحمد العموري مع تخفيض رتبته، وبذلك تكون التجربة العسكرية العملياتية دامت ستة أشهر فقط[4].

---

[1] محمد عباس ، ثوار ...، مرجع سابق، ص: 315.

[2] علي كافي، مرجع سابق، ص: 267.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ ...، مرجع سابق، ج2، ص: 104.

[4] محفوظ قداش، ص: 165.

وفي إطار الحركية الدبلوماسية المغاربية على المستوى المغاربي شاركت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى جانب الوفدين المغربي والتونسي في مؤتمر طنجة والذي عقد بصفة رسمية وعلنية[1]، وعقد المؤتمر في مدينة طنجة المغربية في أفريل 1958، وكانت الكتل الحزبية المغاربية المشاركة هي حزب الاستقلال المراكشي، والحزب الدستوري الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني، تشكيلة وطنية مغاربية متنوعة[2].

ساد المؤتمر جو من الصراحة التي قل نظيرها في تاريخ المؤتمرات العربية وكانت الأفكار كلها متفقة منذ اللحظة الأولى، تولى مندوب جبهة التحرير عبد الحفيظ بوصوف شرح الظروف العسيرة التي يعاني منها المقاومين بالقرب من الحدود الغربية من جراء وجود قوات فرنسية مرابطة هناك، وقام رئيس كل وفد بشرح الوضعية القائمة في البلد، اتخذ المؤتمر قرارات سرية لم تنشر في حينها ومن بينها القرار الذي ينص على الوسائل العملية التي سيقوم بها الحزب الدستوري وحزب الاستقلال لمساندة الثورة الجزائرية، والقرارات التي اتخذها المؤتمر ستصبح نافذة المفعول حالا من طرف الأحزاب المشاركة فيه، وبما أن الحزب الدستوري هو لمسيطر على الحكم في تونس، وحزب الاستقلال هو المسيطر في المغرب وجبهة التحرير الوطني هي الهيئة التنفيذية في الجزائر وهذا فعلا ما سيزيد في أهمية القرارات[3] .

تمخض عن هذا المؤتمر قرار يفيد إقامة حكومة جزائرية بعد التشاور مع حكومتي تونس ومراكش، كما تقرر إقامة برلمان مغربي ولجنة تنسيق للمغرب[4].

وقد عنون بالخط العريض في جريدة المجاهد عن موقف المغرب وتونس من قرارات المؤتمر ب: "جلالة الملك محمد الخامس وفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، يؤيدان تأييدا كاملا القرارات التاريخية التي اتخذها في مؤتمر طنجة نواب الحركات التحررية في المغرب

---

(1) محمد عباس، الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص ص: 288-289.

(2) جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص: 124.

(3) ((ملاحظات حول مؤتمر طنجة))، المجاهد، مصدر سابق، ع 23، الأربعاء 07 ماي 1957، ص: 08.

(4) جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص: 124.

العربي، فمؤتمر طنجة قد قضى على الخطط العلمية التي سطرها الخبراء الفرنسيين لتحطيم "العربي" في المغرب على حد قول جريدة المجاهد، وبذلك فأصبح واجبا عليهم أن يغيروا خططهم رأسا على عقب لأنهم سيجدون أمامهم الآن "العربي" قويا كامل الاستعداد للكفاح ضد فرنسا، وتلك القرارات التي تمخضت عن المؤتمر ليست ثمرة لمجرد رغبة أبداها رئيسا دولتين ولجنة التنسيق والتنفيذ وإنما هو تجسيد لإرادة 25 مليونا من المغاربة الذين ينتصبون واقفون إلى جانب الجزائر المكافحة أمام الاستعمار الفرنسي سدا للدفاع[1]، وبعد المؤتمر قام كريم بلقاسم ومحمود الشريف يعرض الوضعية العسكرية والسياسية في الجزائر في تقرير نشراه في جريدة المجاهد[2].

ثانيا – دور لجنة التنسيق والتنفيذ في تأسيس الحكومة المؤقتة "G.P.R.A ": [3]

كان انتقال قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج من حيث المبدأ انتقالا مؤقتا في انتظار توفر الشروط الموضوعية لاستقرار القيادة في الداخل، وكان ذلك مرهونا بمدى قدرة جيش التحرير الوطني على الانتقال إلى مرحلة أعلى من القتال بالتمكن من احتلال مناطق بكاملها أو منطقة واحدة والدفاع عنها، ويفسر هذا الوضع غياب قيادة وطنية في داخل البلاد[4]، كما أن أزمة الحركة الوطنية الجزائرية (مصاليين–المركزين) بقيت ذكرى راسخة في أذهان قادة جبهة التحرير الوطني، وكان النتيجة هو عدم وجود قائد واحد بل قيادة متماسكة نوعا ما، لقد برز بعض الرجال بفضل ماضيهم كمناضلين وشخصيتهم القوية والصيت الذي عرفوا به لخيضر وبن بلة وآيت احمد في الخارج وبن بولعيد وكريم بلقاسم وبن المهيدي، وخاصة عبان في الداخل، كانت هذه القيادة الجماعية مضرة أحيانا بسلطة القيادة الثورية نتيجة للصراعات التي ظهرت فيما بينهم، وفي طريق إنشاء حكومة تمثل الجزائر على الصعيد الدولي، ولكن فكرة إنشاء حكومة جزائرية كانت قيد التطبيق وعلى

---

[1] ((مؤتمر طنجة ...))، المجاهد، مصدر سابق، ص: 7.

[2] نفسه، ص: 6.

[3] GPRA : Gouvernement Provisoire de la République Algérienne (Benyoucef Benkheda, Op.cit, p : 51 : أنظر)

[4] Mohamed Teguia ; Op.cit, p: 345.

مراحل إلى أن بدأت اللحظة المناسبة، فنشأت الحكومة الجزائرية المؤقتة والتي كان فيها الكثير من الزعماء السياسيين والعسكريين المشهورين وبعض الجنود والمنظمين داخل الجزائر ممن لم يكونوا حتى ذلك الوقت معروفين للعالم الخارجي، ظهرت للعلن في 19 ديسمبر 1958، وكان ظهور الحكومة المؤقتة نتيجة تطورات شهدتها الثورة خلال أربعة سنوات وتغيرات على مستوى هياكل جبهة وجيش التحرير الوطنيين وتطور التنظيمات أخرى لمواكبة الأحداث والمتغيرات الوطنية، للوصول إلى هيكل جديد ولتنظيم وتدعيم مسار الحركة الوطنية بصفة أدق وأشمل، كل هذه كانت ظروف وعوامل أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة[1].

وللظروف والعوامل التي أدت إلى تأسيس الحكومة المؤقتة أهمية بالغة لما لها من تأثير مباشر على سير أحداث الثورة، فسياسيا وبموجب قرارات الصومام 20 أوت 1956، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ، ولقد سعت هذه اللجنة بكل ما أتيح لها من إمكانات إلى تنظيم الثورة وقيادتها غير أن الصعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج بعد فشل معركة الجزائر 1957 ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية، ورغم أن اللجنة حاولت معالجة المشاكل الداخلية للثورة من تونس ثم العودة إلى أرض الوطن لكن الأحداث سارت نحو الأسوأ، وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957 تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان ولكن وبفضل اللجوء إلى وساطة فرحات عباس، تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، في مؤتمر القاهرة 1957، ورغم ذلك أيضا فإن لجنة التنسيق والتنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة وتعاني من غياب روح الثقة وعدم تجانس الأعضاء المشكلين لها[2]، ورغم أن اللجنة حاولت إيجاد حل

---

[1] نجاة بية، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954 1962، دار الحبر، الجزائر، 2010، ص: 121.

[2] عمر بو ضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص: 21-23.

للمأزق الداخلي بإنشاء اللجنة العسكرية "COM" لتخفيف الضغط الداخلي على الثورة، لكن الأمور ازدادت تعقيدا بعد حادثة اغتيال عبان رمضان وما ترتب عليها من آثار سلبية على بقية أعضاء اللجنة، ضف إلى ذلك عودة الجنرال ديغول إلى الحكم بعد حوادث 13 ماي 1958[1]، وسياسته التي انتهجها ومناوراته المتعددة وفكرته في تأسيس حكومة فرنسية تلك الفكرة التي أخذت تسري كالنار في الهشيم[2]، أضف إلى هذه الظروف السياسية الظروف العسكرية العصيبة التي عان منها جيش التحرير خاصة الشعب الجزائري كانت جد سيئة بداخل الجزائر وعلى الحدود الشرقية والغربية[3].

وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة مسألة تحويل هذه اللجنة إلى حكومة للجمهورية الجزائرية تمثلها سياسيا وعسكريا وممثلا شرعيا للثورة الجزائرية خاصة إثر عودت ديغول للحكم الذي عمل على محاصرة الثورة خارجيا لعزلها دبلوماسيا، وقد جر مجموعة من الدول إلى عدم الإشراف بالقضية الجزائرية ومع سياساته المختلفة[4]، وكان إعلان الحكومة المؤقتة بعد 3 أشهر من وصوله إلى سدة الحكم واعتبره بمثابة ضربة وجهت إليه، ومع ذلك فإن فكرة الحكومة المؤقتة قد تحركت قبل مجيء ديغول بكثير، ويؤكد رضا مالك، أنها كانت إحدى الموضوعات المفضلة لآيت أحمد ويضيف أنه في رسالة من سجنه في فيفري 1957 راح يضغط على لجنة التنسيق والتنفيذ لكي تعلن الحكومة المؤقتة والتي سيشكل تأسيسها ردا على عملية الاختطاف في 22 أكتوبر 1956، لكن لجنة التنسيق والتنفيذ على تحسين عمل القيادة التي هي قليلة الإنتاجية[5]، وحقيقة فإن فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود قادة جبهة التحرير منذ عام 1956 وقد خول مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية، وكان عبان وقادة الثورة في الوفد الخارجي قد

---

(1) نجاة بية، مرجع سابق، ص ص: 121-124.

(2) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص: 579.

(3) عمر بو ضربة، مرجع سابق، ص ص: 27-29.

(4) نجاة بية، مرجع سابق، ص: 125.

(5) Rédha Malek, L'Algérie a Evian Histoire des négociations secrètes 1956 -1962, 3éme édition, édition ANEP , Algérie, 2010, p : 65.

تحدثوا مبكرا حول تأسيس حكومة مؤقتة تتولى مفاوضات مع فرنسا وكان ذلك في 1955، وزاد تبلورها مع حادثة اختطاف الطائرة، وفي 1957 طرحت الفكرة رسميا للنقاش وبصفة جدية وقد وافق المجلس الوطني على تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بمهمة تشكيل حكومة مؤقتة عندما ترى الظروف ملائمة[1]، وأعيد طرح الموضوع بصيغة مباشرة في مؤتمر طنجة أفريل 1958 وبمساندة مغربية تونسية واستشارة مغاربية أعطت دفعا قويا لهذه الفكرة[2]، وفي الأخير رأت هذه الحكومة النور، لتباشر مسؤولياتها من يوم الجمعة 4 ربيع الأول 1378 ه والموافق ليوم 19 سبتمبر 1958 م [3].

وقد أقدمت لجنة التنسيق والتنفيذي على هذه الخطوة بتفويض من المجلس الوطني للثورة في دورته في القاهرة 1957 فبعد دراسة المسألة من مختلف الجوانب على مستوى اللجنة شكلت خصيصا لهذا الغرض، وقدمت اللجنة تقريرا مفصلا في 6 سبتمبر المؤسس للجمهورية الفرنسية الخامسة ومن الناحية العسكرية، فهذا التأسيس يدعم قدرات الشعب النضالية ماليا وماديا، ويقضي بالمقابل على آمال جيش الاحتلال ومن الناحية الدبلوماسية فسيكون دخولا للساحة الدولية وإحراجا حتميا للعلاقات الفرنسية الدولية[4].

وبهذا سيكون إنشاء حكومة مؤقتة تعود الكفاح المسلح والسياسي للشعب الجزائري يخدم إستراتيجية حمل قيادة الثورة ويحقق لها مكاسب سياسية وعسكرية، فهذه المؤسسة ستكون الممثل الوحيد والرسمي للشعب الجزائري، وهو ما سيعطيها خصوصية الشخصية الدولية المتمايزة عن فرنسا وشرعية المفاوض الند للند للحكومات الشقيقة والصديقة[5].

وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ دون أي سرية عبر جريدة المجاهد في عددها 23 بكلمة من إعداد كريم بلقاسم ومحمود الشريف وما جاء فيها كالتالي: "إن الأسباب التي تدعو إلى إنشاء حكومة جزائرية عديدة، فهي تلبية لرغبة الشعب الجزائري الذي عبر عنها عدة

---

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص: 115-116.

[2] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 32.

[3] عبد الرحمان بن العقون، مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر، 2000، ص: 274.

[4] محمد عباس، الثورة، مرجع سابق، ص: 442.

[5] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 120.

مرات وهي أيضا تجسم بعد كفاح 4 سنوات وجود الأمة الجزائرية والنهاية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر"[1] .

تم الإعلان الرسمي عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالعاصمة المصرية في القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية، وقدم السيد فرحات عباس[2]، بيان تأسيس الحكومة (أنظر الملحق رقم:09) كما نظم حفلان آخران بتونس والرباط في نفس الوقت، وتم تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، والحكومة العراقية والمملكة الليبية والدولة الباكستانية، وكان أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قد عملوا جاهدين على تهيئة كل الظروف المواتية لذلك وقاموا بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل تسهيل الحصول على تأييدها وموافقتها، وقام مهري ودباغين و بوصوف و بلقاسم ومحمود الشريف بزيارات لذلك، وتوزيع بيان الحكومة المؤقتة ليلة الإعلان عنها إلى كل السفارات العربية بالقاهرة[3].

قد تكفلت جريدة المجاهد بنشر الجديد دائما وانفردت بتصريحي لفرحات عباس يقول فيه: "إن تشكيل الحكومة الجزائرية يعتبر قبل كل شيء استجابة لإرادة الشعب الجزائري الاجتماعية، فالحكومة الجزائرية تكتسب شرعيتها من هذا الشعب ويضيف فرحات عباس: ""قد اعترفت بنا إلى الآن 14 بلدا، ونحن متأكدون من أن هناك عددا آخر سيعترف لكن من الصعب وأنتم توافقونني على ذلك أن أتكهن بعدد الحكومات التي ستعرف بنا في المستقبل"[4].

---

[1] ((لجنة التنسيق و التنفيذ تصرح))، المجاهد، مصدر سابق، ع 23، الاربعاء 07 ماي 1958، ص: 01.

[2] من مواليد 2014/10/24 بدوار الشمالة بضواحي طاهير بجيجل، ناضل في صفوف حركة الشباب الجزائري بزعامة الامير خالد، ثم اصبح من دعاة الادماج و المساواة و بعد مسيرة طويلة التحق بالثورة الجزائرية سنة 1957 في مؤتمر القاهرة، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة و عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ ثم أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية من 1958 الى 1961، و بعد الاستقلال اصبح رئيس الجمعية التأسيسية في 1962، وفي جويلية 1964 اعتقل ووضع تحت الإقامة الجبرية، وأعلن معارضته للنظام في 1976ن وتوفي في 23 ديسمبر 1985، (أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص ص: 158–159).

[3] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص: 46، 47.

[4] ((حديث مع الرئيس فرحات عباس))، المجاهد، مصدر سابق، ع 30، الجمعة 10 أكتوبر 1958، ص: 03.

وقد أخذت الحكومة الجزائرية صفة المؤقتة فبموجب المادة 22 من المؤسسات المؤقتة فإن الحكومة تمارس السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن، وهي مسئولة عن قيادة الحرب وتسيير مصالح الأمة حسب المادة 23. [1]

وقد وليت الحكومة المؤقتة الحكم من قبل مجالس رأت النور على أرض الوطن وهي المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وحملت معها بذلك شرعية وقانونية[2]، وتتمتع الحكومة بصلاحيات واسعة حيث تقييم العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى وتعيين الوظائف المدنية والعسكرية ومختلف المناصب المسئولة وتناقش وتصادق على الميزانية، وتفاوض وتبرم المعاهدات الدولية وتستطيع أن تستدعي المجلس الوطني في دورات استثنائية وتعين قضاة المحاكم الثورية، والأهم من ذلك أنها كانت تمتع بصلاحيات تشريعية واسعة جدا بتفويض من المجلس الوطني للثورة إلى درجة أنها كانت الممارس الفعلي للسلطة التشريعية، ولذلك يصدر عن الحكومة المؤقتة نوعان من الأعمال القانونية هما المراسيم المتعلقة بمجال اختصاصها التنفيذي وتتخذ مجلس الوزراء وتكون موقعه من طرف رئيس المجلس ووزير أو عدة وزراء، ثم الأوامر وهي ذات طابع تشريعي وتسمى أحيانا المراسم القانونية، ولم يكن من الممكن لهذه الأعمال أن تعدل أو تخالف أعمال المجلس الوطني للثورة[3] .

وضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية (أنظر الملحق رقم:13) تسعة عشر شخصية برئاسة فرحات عباس، ربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس وثلاثة كتاب دولة[4]، والتشكيلة كاملة كانت كالتالي:

- رئيس المجلس الوزاري: فرحات عباس.
- نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة: بلقاسم كريم.
- نائب رئيس المجلس: أحمد بن بلة.

---

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص: 106.

[2] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص: 132.

[3] الأمين شريط، مرجع سابق، ص: 106.

[4] عمر بوضربة، مرجع سابق،ص: 47.

- وزراء الدولة وهو:حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر.[1]
- وزير الخارجية: محمد الأمين دباغين.
- وزير الأسلحة والتموين: محمود الشريف.
- وزير الداخلية: عبد الله بن طوبال (الخضر).
- وزير شؤون إفريقيا الشمالية: عبد الحميد مهري.
- وزير الاقتصاد والمالية: أحمد فرنسيس.
- وزير الاتصالات العامة والمواصلات: عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير الإعلام: أحمد يزيد.
- وزير الشؤون الثقافية: أحمد توفيق المدني[2].
- كتاب الدولة وكان كلهم في الجبل وهم: الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفى اصطنبولي[3].

قد تباينت الآراء حول تنصيب فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة فيقول بن بلة: "لقد تعجبنا جميعا في السجن من إعلان هذه الحكومة برئاسة فرحات فرجل لم يكن يؤمن بالثورة وكانت لديه مشكلة في قضية الهوية الجزائر والجزائريون، ولم يكن يصلح إطلاقا ليكون رمزا للثورة الجزائرية أو الشعب الجزائري لذلك حينما أعلنت هذه الحكومة برئاسة فرحات عباس شعرنا بأن شيئا خطيرا قد وقع داخل الثورة الجزائرية" وهذا التصريح مسند للتوجه الإدماجي الذي كان يتوجهه فرحات عباس[4]، وبن خدة يصفه بقوله: "يجب أن نعترف ن عباس صاحب شخصية سياسية معروفة بقطع النظر عن منهجه السياسي مع أساليبه في العمل، ومن هذا المنطق اختير لترأس أول حكومة جزائرية مؤقتة"[5]، والحقيقة أن أعضاء اللجنة اختاروا فرحات لاعتداله وكبر سنه (59 سنة) وخبرته الطويلة في النضال السياسي وعدم ميله لأي كتلة من التكتلات التي كانت موجودة داخل القيادة العليا[6].

---

(1) Benyoucef Benkheda, Op.cit, p : 51.

(2) عبد الرحمان بن العقون، مرجع سابق، ص: 274.

(3) Benyoucef Benkheda, Op.cit, p: 51.

(4) أحمد منصور، مرجع سابق، ص: 103.

(5) بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص: 103.

(6) عز الدين معزة، مرجع سابق، ص: 242.

القول بأن مجيء الحكومة المؤقتة لم يكن سوى تأثير سلبي على تطور النزاع هو قول خطأ فقد حمل في الواقع عنصر تعقيد جديدا للدبلوماسية الفرنسية[1]، فإن تأسيس الحكومة المؤقتة كان وفق أبعاد إستراتيجية مسطرة وإن لجنة التنسيق والتنفيذ بعد دراسة مفصلة توصلت إلى ضرورة تشكيل هذه الحكومة وتحقيق القيادية التي كانت تعتبر طلبا ملحا لتفادي مشكلة أساسية عانت منها الثورة آنذاك، ولحل مشكل التسليح الذي لطالما عنت منه الثورة وأيضا لإعطاء نفس جديد للثورة وإعادة زرع روح الأمل والتفاؤل لدى أفراد الشعب الجزائري[2]، والملاحظ أن الحكومة المؤقتة لم تعين من طرف المجلس الوطني للثورة وأن لجنة التنسيق والتنفيذ قد تحولت بمطلق الحق إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دون أي نقاش أو استفسار من أعضاء المجلس بل بحفاوة كبيرة[3]. إذن فقد حلت الحكومة المؤقتة محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958[4]، وكان مصير لجنة التنسيق والتنفيذ قد انتهى وجودها بعد إنشاء الحكومة، ولكنها حسب بن خدة بقيت بصورة أخرى حيث أعطت لنفسها اسما آخرا وهو اللجنة الدائمة للثورة CPR وأصبحت الحكومة المؤقتة هي الممثل الحقيقي للسلطة [5].

ثالثا – المشاكل التي واجهتها لجنة التنسيق والتنفيذ:

إن تنظيم الثورة وهيكلتها قد كان رسميا في مؤتمر الصومام 1956 أين تأسست لجنة التنسيق والتنفيذ والتي تعد الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية، ورغم الجهود التي قامت بها هذه اللجنة والتنظيم الذي سارت عليه إلا أنها واجهت مشاكل جمة في تطبيق قراراتها واعتراضا عليها جملة وتفصيلا.

---

(1) Rédha Malek, Op.cit, p : 70.

(2) نجاة بية، مرجع سابق، ص: 127.

(3) سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 80.

(4) Benyoucef Benkheda, Op.cit, p: 51. (4)

(5) الطاهر آيت حمو، مرجع سابق، ص: 120.

أ – بن بلة و مؤتمر الصومام:

من أهم هذه المشاكل الاعتراض على قرارات الصومام، كان ذلك من عناصر واضحة فقد اعترض بن بلة[1] بوضوح على تلك القرارات ويؤكد فتحي الديب انه في لقاءاته به، عقب المؤتمر الذي بدا عليه –أي بن بلة– الإرهاق الشديد والتأثر الواضح المتسم بالألم والانفعال على حد قوله وأن ما تم في مؤتمر الصومام هي أخطار بدأت تهدد كيان الثورة وقراراته خطيرة سوف يكون لها أثر مدمر على استمرار الكفاح المسلح[2]، وكان رفض بن بلة لا يقتصر على القرارات فقد بل على الأشخاص في حد ذاتهم وأتهم المؤتمر بأنه أوجد جهازا بيروقراطيا وأدخل في تنظيمات القيادة شخصيات سياسية كانت على طول الزمن، تعارض بضراوة الانتقال إلى النضال المسلح، ويضيف بن بلة أن هذه الشخصيات لم تخش غداة نوفمبر أن تشجب علانية عملنا، إلا أنها مع نجاح أسلحتنا ودعوة جبهة التحرير الوطني المؤثرة ، تطور هؤلاء الانتهازيون إلى الأبد، وقفزوا الآن في القطار السائر لينفعلوا بهذه الثورة التي احتقروها في البداية" ووصف بن بلة الوضع بقوله: "إن البلبلة الفكرية والتناقض وانعدام المبادئ الصارمة وإستراتيجية الثورة المدروسة كلها تربعت على رأس جبهة التحرير الوطني"[3]

وقد نتج عن ذلك الرفض أن بن بلة ومن تبعه من أعضاء الوفد الخارجي قد أخفوا نتائج وقرارات مؤتمر الصومام وحتى حدوثه على باقي أعضا الوفد الخارجي وهذا ما يؤكده أحمد توفيق المدني في مذكراته و وفي التقرير الذي قدمه لأعضاء المجلس الوطني للثورة

---

[1] من مواليد 25 ديسمبر 1918 بمدينة مغنية، أدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي وشارك كمجند في الحرب العالمية الثانية، وبعدها انضم على صفوف حزب الشعب، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومستشار بلدي ثم مرشح انتخابات 1948، ثم مسؤول المنظمة الخاصة في منطقة الغرب سجنته السلطات الفرنسية وهرب ليلتحق بويت أحمد في القاهرة وفي 1956 اختطف في حادثة الطائرة الشهيرة ، عضو في المجلس الوطني للثورة منذ مؤتمر الصومام ثم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ثم أول رئيس لدولة الجزائرية بعد الاستقلال وابعد عن الحكم في انقلاب بومدين جوان 1965 وعاش تحت الإقامة الجبرية، ثم انتقل في الخارج وعارض النظام الجزائري وتوفي في 11 أفريل 2012 (أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص ص: 120– 121).

[2] فتحي الديب، مرجع سابق، ص: 245.

[3] احمد بن بلة، مرجع سابق، ص ص: 115– 116.

في مؤتمر القاهرة 1957، ويفيد المدني أنهم لم يعرفوا حتى بحادثة الطائرة ولا المنهاج السياسي لمؤتمر الصومام ولا وجود المجلس القومي للثورة الجزائرية ولا بلجنة التنسيق والتنفيذ ما وضع الوفد الخارجي في موقف حرج بعد حادثة اختطاف الطائرة لكنهم تداركوا الوضع بالاستمرار بالأعمال اليومية والتغلب على اليأس وإعادة تنظيم المكتب بالقاهرة والتعاون بين أعضاء المكتب وفعلا فلو حادثة اختطاف الطائرة لكان لمؤتمر الصومام توجهات أخرى[1].

إضافة إلى المشكل الذي خلقه معارضة بن بلة إلى قرارات مؤتمر الصومام فإن قادة الولاية الأولى بغض النظر عن الصراع الذي كان قائما بينهم فقد تحول الصراع بينهم وبين جماعة مؤتمر الصومام، والمشكل الأساسي هو ارتباط جماعة الولاية الأولى بابن بلة ومجموعته، وكذلك استيلاء إطارات الولاية على الحدود لأن علاقتهم بها كانت قديمة[2]، وكان يرى قادة الولاية الأولى هذا الوضع من منظور أن جيش التحرير الوطني الذي يفتخر باحترامه للإنسان ويتبنى الطابع الثوري لا يمكن أن يرضى بالفكرة التي مفادها أنه على المأمور أن يكتفي في حالة ملاحظة عدم شرعية الأمر الذي يتلقاه فقط بممارسة حق بسيط في النقد والاعتراض أو أقل من ذلك الطاعة والالتزام بالصمت وتفضل الثقافة السياسية لجبهة وجيش التحرير الوطني منطق الامتثال للأوامر الشرعية دون سواها، فالرجل الذي يحمل السلاح ويصدر أوامر لرجال يحملون السلاح مثله أي الرجل الذي يتمتع بالقدرة على فرض إرادته على الآخرين ليس له الحق فقط بل واجبه أن يعارض الأوامر اللاشرعية وأن يرفض تنفيذها[3].

ب – مهساس و القاعدة الشرقية:

لقد أسس مؤتمر الصومام قاعدة تنظيمية وعلى أساسها قام بتغيرات على مستوى الولايات، ومنها الولاية الأولى، فقد قرر كريم بلقاسم تعيين محمود الشريف قائدا للولاية

---

(1) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص: 492– 493.

(2) مسعود فلوسي، مرجع سابق، ص: 79.

(3) عبد الرزاق بوحارة، مرجع سابق، ص ص: 236– 237.

الأولى، لكن مجاهدي الولاية رفضوه قائدا لهم بسبب ماضيه التاريخي إلى جانب الجيش الفرنسي، غير أن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تتراجع عن قراراتها وتمسكت بها مما خلق مشاكل عديدة[1]، وعلى اثر ذلك رأى بعض القادة أن قرارات مؤتمر الصومام فيها نقاش ومن واجبهم رفضها والموقف مشابه للجنة التنسيق والتنفيذ.[2]

وما زاد في الأزمة القائمة هو تلك المبادرات الساعية إلى تطبيق قرارات مؤتمر الصومام في منطقة سوق أهراس، وهذا أدى إلى بعض الخلل بين المنطقتين وبالجهاز التنفيذي للثورة، إذ سرعان ما سارت مجريات الأمور نحو الانسداد وأنجزت عنه أزمة حادة بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقادة منطقة سوق أهراس وفي مرحلة لاحقة مع قادة الولاية الأولى، وما زاد في بؤرة التوتر ظهور عنصر جديد في الأزمة[3]، هو مهساس[4]، ورفضه وبشدة قرارات مؤتمر الصومام وكان هو المدعم الأول لابن بلة، بحيث كان مهساس هو المسؤول العسكري في قاعدة تونس[5]، وهذا الولاء كان ناتجا عن تعيينه في هذا المنصب الذي تكفل بع بن بلة رئيس الوفد الخارجي في القاهرة[6]، وما زاد الطين بلة هو قدوم احمد مهساس ممثل الجبهة في تونس إلى القاهرة وتصريحه علنا للمصريين وللجزائريين بأنه ثائر على مقررات المؤتمر وبأنه لا يعترف به ولا بمقرراته ولا بأعضائه ولا بأعضاء لجنته، وأثر ذلك على الناس برسالة من بن بلة قبل اختطافه يعتبره فيها ممثلا وعاملا باسمه[7].

---

(1) الطاهر سعيداني، مرجع سابق، ص ص: 156– 157.

(2) عبد الرزاق بوحارة، مرجع سابق، ص: 237.

(3) الطاهر جيلي، ((مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية))، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ع9، 2004، ص: 215.

(4) من مواليد 17 نوفمبر 1923 ببومرداس ، مناضل بحزب الشعب وحركة الانتصار وثم عضو في المنظمة الخاصة اعتقل وسجن مع بن بلة سنة 1950، عن مؤسسي خلايا حزب جبهة التحرير بفرنسا ومسؤول عن تموين المنطقة الغربية في الثورة بعد الاستقلال تولى عدة وزارات، له عدة مؤلفات، توفي في 24 فيفري 2013، (أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص: 179).

(5) حكيمة شتواح ، مرجع سابق، ص: 52.

(6) الطاهر جيلي، مرجع سابق، ص: 216.

(7) احمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص: 494– 495.

ويوضح مهساس موقفه بقوله:" لقد خرجت من النظام بمحض إرادتي"، ويضيف بن بلة أنه بعد المؤتمر الذي قام به، حاول حل الأزمة والمشكل بينهم وانه قام بتسليم السلطة مع جميع الحسابات مفيدا أن ذلك جاء بعد أن جاءته رسالة من بن بلة والأربعة الذين كانوا معه، وهم من حملوه على ضرورة التعامل مع المجموعة الأخرى أو ما أسماه بالإخوة ويقصد بذلك جماعة عبان، مؤكدا أنه رغم معارضته لمؤتمر الصومام، إلا انه كان متمسكا بالمسؤولية تحت ضغط المناضلين، ويؤكد مهساس أنه لجأ إلى الحل السلمي بالتخلي عن السلطة بدلا من تنظيم معارضة مسلحة ضد الوضع ويبقى الشقاق بين جماعة مهساس وجماعة عبان كما حدث الشقاق بين الثورتين وبين جناح مصالي، ويضيف مهساس: " ليس مسألة سلطة، ولكن قضية نظام فقد"، لكن مهساس لم يكتفي بنقد النظام فقد بل وجهه نقده إلى الأشخاص فوصف فرحات عباس بأنه لم يكن يملك السطة ولمين دباغين كانت تنقصه الخبرة رغم ذكائه، أما عبان فوصفه بأنه شخص ليس عضوا في الحركة الوطنية تسرب إلى النظام وقرنه ببن خدة ووصفهما بالمهمشين في الثورة[1].

والحقيقة أن مهساس اعلن عن مواجهته لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وممثليها القادمين من تونس معارضة ضم فيها جميع المناطق الشرقية التي لم تحضر المؤتمر وكانت هناك محاولات لا تنتهي من لجنة التنسيق والتنفيذ لمواجهة هذا الوضع ففي ديسمبر 1956 راسلت أحمد تليلي الأمين العام للحزب الدستوري التونسي تنبهه للأخطاء المرتكبة من طرف مهساس على الأراضي التونسية[2].

ظل مهساس رافضا لقرارات المؤتمر وأي قرارات تصدرها لجنة التنسيق والتنفيذ، واستمر الصراع حتى 1957، وراسلت لجنة التنسيق والتنفيذ الحكومة التونسية في هذه القضية (أنظر الملحق رقم:02) [3]

---

[1] مصطفى دالع،((في آخر حوار مع احمد مهساس احد مهندسي الثورة))، الخبر اليومي، جريدة يومية جزائرية، ع 6643، الجزائر، 2 مارس2012، ص: 11 .

[2] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص ص: 53- 54- 55.

[3] Khalfa Mamri, Op-cit, p : 107

إلى غاية مارس 1957 نظمت الحكومة التونسية اجتماعا للتوفيق بين الطرفين المتنازعين وحضره كل من أوعمران وقاسي وأحمد مهساس ومحمود الشريف، وعلى الجانب التونسي حضر كل من الباهي لدعم والطيب المهيري وأحمد تليلي.

وأسفر الاجتماع على النتائج التالية:

- توقيف جميع الذين تسببوا في الأزمة وعلى رأسهم مهساس.
- تعين عمار بوقلاز قائدا على منطقة سوق أهراس.

ورغم هذا لم تيأس جماعة احمد مهساس وحاولت إلقاء القبض على محمود الشريف لكن التدخل السريع لأوعمران حال دون ذلك[1].

جـ – اغتيال عبان رمضان:

ومن اهم الشاكل التي واجهتنا لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى هو مشاكل التموين والتسليح وتوزيع قادة الولايات لكن بانتقالها إلى الخارج تفاقمت المشاكل بين قادة اللجنة ، خاصة عبان رمضان[2]، الذي كانت سمعته في التصاعد وهذا ما كان يثير الرعب في نفوس بعض العناصر وكان عدد كبير منهم يؤاخذ عليه تعيين عضويين مركزيين في لجنة التنسيق والتنفيذ[3]، رغم انع بان كانت له أفكار وتصورات للثورة وأهدافها ووسائل عملها وكان له انسجام وتوافق مع أكثر العناصر التاريخية العربي بن المهيدي، إلا أن هذا جعله يقف على حد النقيض مع النواة الصلبة في قيادة الثورة التي لم تغفر له كسر احتكارها لقيادة حرب التحرير عندما سمح للنخب الوطنية (دحلب وبن خدة) بالارتقاء في عضوية الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي للثورة [4].

---

[1] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص ص: 56– 57.

[2] من مواليد 10 جوان 1920 بضواحي الاربعاء ناثي راثن بمنطقة القبائل، جند في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية، وكان مناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار ثم سجن بسبب نشاطه السياسي من 1951– 1955، وبعد خروجه من السجن نشط في الثورة وقام بضم عناصر من الحزب الشيوعي وجمعية العلماء إلى الثورة، وكان من مهندسي مؤتمر الصومام ، عضو المجلس الوطني للثورة، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، تم اغتياله في تيطوان بالمغرب، 27 ديسمبر 1957 (أنظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص: 159).

[3] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص: 88.

[4] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص: 174.

وفي ظل الصراعه الفكري والسلطوي بين القادة وتكتل الباءات الثلاث يجتمعون للبحث في سبيل التعليل من سلطته وعزله نتيجة المشادات التي لم تنتهي بينهم قبل دورة المجلس في مؤتمر القاهرة وكانت محاولة عزله من لجنة التنسيق والتنفيذ لكن تم التراجع عن هذا القرار، واتسم بعد ذلك الوضع بالهدوء النسبي[1]، وبذلك تم التخطيط لعزله وإزاحته من قيادة الثورة بالتصفية الجسدية والجوء إلى العناصر التي كونوا يسمونها بالإصلاحية والمعتدلة لتشكل الواجهة السياسية بعد عبان رمضان[2].

لقد تلقى عبان رمضان تحذيرات صارمة من العقداء، وبالأخص من كريم بلقاسم وظهر العداء بينه وبين الذي كان حليفة بالأمس وكانت تساؤلات العقد لا تتوقف: " ماذا سيفعل هذا السياسي"، وخاصة بعد أن وصلتهم اخبار بان عبان اتصل بأحد القادة في الولاية الأولى وحثه على ارسال فيلق إلى تونس للقضاء على سطوة لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد كل ما جرى، قرر عبان رمضان مقاطعة اجتماعات اللجنة، فقام العقداء بإرسال الأعضاء السياسيين للتوسط لحل الخلاف، فالتقى فرحات عباس بعبان وطلب منه أن يكف عن زرع الشقاقات بين الصفوف، وأخبره بأنه يضر بالثورة بعد أن خدمها بصدق، ومن اقتراح فرحات علي عبان السفر إلى سويسرا للعلاج يظهر أنه كان مريضا، وكان رد عبان بالرفض متأكدا في رغبتهم في التخلص منه، وبعد معرفتهم لرد فعله، لم يجدوا أمامهم سوى، حلين إما تصفيته وإما سجنه[3].

وقد ابدى العقيد محمود الشريف تحفظات بخصوص القتل وأنه يفضل السجن وشاركه أوعمران الراي، واعتبر التصفية خطيرة ستضر بالثورة، وتخالفت آراء بن طوبال وبوصوف وكريم، ورأى كريم مسالة السجن غير ممنة فاقترح نقل عبان إلى المغرب وسجنه هناك[4].

---

[1] حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص: 63.

[2] خيثر عبد النور، مرجع سابق، ص: 174.

[3] حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص ص: 144-145.

[4] نفسه، ص: 145.

وبذلك كان القادة الخمسة الاعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ قد تشكلوا كمحكمة خلاص لمحاكمة عبان بتهمة أنه شرع في تشكيل قوة موازية قصد فرض سلطته على الثورة ومؤسساتها واتهامه بأنه شديد التعصب لأفكاره وسلوكه[1]، ورغم اختلاف آراء القادة الخمسة حول تصفيته أو سجنه إلا أن التخطيط لفعل احدهما قد بدأ، فتم تشكيل وفد مكون من كريم بلقاسم وعبان رمضان والشريف محمود انتقلوا في 23 ديسمبر 1957 إلى روما فمدريد ومنها إلى تطوان بالمغرب وقد حل بها الوفد على الساعة الحادية عشر قبل منتصف النهار من يوم 27 ديسمبر 1957، ليجدوا في استقباله، عبد الحفيظ بوصوف وعبد القادر معاشو وبعض المساعدين ، وتختلف الروايات في كيفية الوصول إلى المزرعة فحسب محمود الشريف نقلا عن عثماني مسعود فإن الوصول إلى هناك كان عاديا غير انه وفي المطار تم اخذ السلاح من عبان وبعدها ركبوا سيارة وتوجهوا إلى مزرعة معزولة تستغلها مصالح بوصوف لاغراض خاصة، وأنه عند وصولهم ترجوا من السيارة بشكل عادي وكان يسير أمام عبان وبينهما أمتار وخلف عبان بوصوف، وبعدها يضيف: " سمعت دفعا قويا خلفي، فالتفت ورائي فرأيت عبان موثقا من قبل أربعة عناصر مسلحين"[2]، ويختلف حميد عبد القادر في الرواية ويقول أن السيارة توقفت فجأت وفي لحظة خاطفة طلب أحد حراس بوصوف من عبان أن ينزل من السيارة فقال عبان: أنا لماذا؟ فأجاب الرجل: انزل من السيارة ولا تناقش، نزل عبان من السيارة وقد أدرك كل شيء فانقض عليه احد الرجلين وبينما صوب آخر نحوه المسدس، وتم نقله إلى المزرعة دون أن يلتفت وراءه لقد اغتيل عبان رمضان شنقا يوم 27 ديسمبر 1957[3].

ويضيف محمود الشريف حول تلك الحادثة الأليمة، أنه بعد تقيد عبان دار جدال بين القادة الحاضرين وكان الاتفاق على القتل بين بن طوبال وكريم بلقاسم، ويضيف انه بعدها

---

(1) رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص: 159.

(2) عثماني مسعود، الثورة التحريرية ...، مرجع سابق، ص ص: 391– 392.

(3) حميد عبد القادر، عبان رمضان...، مرجع سابق، ص: 148.

ذهبوا إلى الغرفة التي كان فيها عبان فيقول لمحت في ثانية إعدام عبان خنقا بواسطة حبل صغير جذبه جلادان إلى الخلف فاندفعت إلى الخارج مروعاً من ذلك المشهد"[1].

لم يعلن عن وفاة عبان رمضان إلا بعد مرور مدة طويلة قرابة خمسة أشهر والغريب في الأمر أن وفاته تصدرت صحيفة المجاهد بعنوان غريب هو: "عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف"، مرفوقا بصورته ومقال مطول عددت فيه خصال المرحوم وانجازاته في مسيرته النضالية[2]، ولكن القادة عملوا بمقتله في اجتماع جانفي 1958، وكان رد فعلهم الاستنكار من هذا الفعل واعترف كريم بلقاسم بكل شيء وتحمل مسؤولية ذلك[3]، وعارض فرحات عباس ذلك ورد على كريم بلقاسم بقوله: " من أعطاك حق محاكمته؟ ألا تخاف أن يحدث لك ولأبنائك مثل ما حدث لعبان رمضان"[4]، وفعلا فقد عرف كريم بلقاسم نفس المصير حينما أغتيل خنقا في إحدى فنادق فرانكفورت بألمانيا في 18 أكتوبر 1970. [5]

بعد اغتيال عبان رمضان غرقت لجنة التنسيق والتنفيذ في مزيد الصراعات والشقاقات وتكونت عدة زمر متصارعة[6]، كما أن هذه الحادثة تسببت في أزمة حادة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ عطلت أشغالها أكثر من شهر، وعندما تفطن أعضائها السياسيون دباغين، مهري وعباس لهذه العملية أصروا على توقيع وثيقة تبرأ ساحاتهم مما حدث ولم تستأنف الجنة اجتماعاتها مضطرة إلا بعد العدوان على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958[7].

---

(1) عثماني مسعود، الثورة التحريرية ...، مرجع سابق، ص: 393.

(2) ((عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف))، المجاهد، مصدر سابق، ع 24، 1957/05/29، ص: 1.

(3) حميد عبد القادر، فرحات عباس....، مرجع سابق، ص: 179.

(4) معز عز الدين، مرجع سابق، ص: 240.

(5) رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص :159.

(6) حميد عبد القادر، عبان رمضان...، مرجع سابق، ص: 149.

(7) عثماني مسعود، الثورة التحريرية ...، مرجع سابق، ص: 393.

الخـــاتمـــة

بعد هذه الدراسة المتواضعة لموضوع لجنة التنسيق والتنفيذ من 1956 إلى 1958 م نخلص إلى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

تعتبر الثورة الجزائرية 1954 مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر، ومنعطفا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، قادت البلاد نحو تحقيق الاستقلال التام وهي حصيلة تجربة سنوات من الكفاح المسلح، وهذه الثورة ليست مجهود حزب أو مجموعة قادة، بل هي مجهودات شعب بأكمله التف حول راية واحدة لتحقيق هدف واحد على نهج واحد.

كان قرار تفجير الثورة تقريرا مدروسا وبكل حكمة من كل الجوانب سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعياً، وانطلقت عمليات الثورة لتشمل كل ربوع الوطن شمالا وجنوبا، وغربا وشرقا، تباينت بعدها ردود الفعل الوطنية والفرنسية وعلى جميع الجهات الداخلية والخارجية، فاختلفت بين مؤيد ومعارض ورافض ومستنكر وغير معترف ومتحفظ ومشكك، وإن ما دل هذا فيدل على شمولية الثورة ونجاحها في إيصال صيتها إلى كل البلاد، وزعزعت قوات المستعمر ومع تضارب الأحداث كانت هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني، تمثل نجاح داخل قلب الثورة بسبب تنظيمها المحكم وهيكلتها، ونجاحها فعليا بترجمة الأهداف المرجوة من هذا الهجوم.

لقد اخرج مؤتمر الصومام الأداء الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي الموجه، وألغى ميزة الاستقلال الذاتي التي تمتعت بها المناطق التاريخية الخمسة وقيادة الوفد الخارجي عندما تمكن من إخضاع كل الأطراف إلى قيادة وطنية مركزية اتخذت من العاصمة مقرا لها، كما التف المؤتمر نحو أحداث تغيير كبير في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني، وكان السبق لقرارات مؤتمر الصومام مقارنة ببقية مواثيق الثورة في تحديد العلاقة بين النشاط الثوري والجماهير الشعبية ويمكن القول أن اعتماد مبدأ القيادة الجماعية وقرار إنشاء المجالس الشعبية عن طريق الانتخابات كان من ابرز الدلائل على وجود روح ديمقراطية لدى بعض منظري الصومام.

تبعا لقرارات مؤتمر الصومام ومن خلال وضع الهيكلة تنظيمية المسيرة للثورة وهي الأسس الأولية لهياكل الدولة المستقلة تم تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ كجهاز تنفيذي للمجلس التشريعي والذي هو المجلس الوطني للثورة، وكانت تتولى تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاؤه وهي بمثابة مجلس حرب حقيقي له مسؤولية توجيه وإدارة جميع فروع الثورة العسكرية، وكانت نشاطات هذه اللجنة سياسية بقراراتها واجتماعاتها وإعلامية عن طريق جريدة المجاهد إلى جانب نشاطاتها العسكرية، من أهم الأحداث البارزة لها في عامها الأول إضراب الثمانية أيام وانتقالها إلى الخارج بعد معركة الجزائر، واستشهاد العربي بن مهيدي أحد قادتها الخمس.

بعد انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج، غيرت مقرها من تونس إلى القاهرة أن نظمت الدورة الأول للمجلس الوطني للثورة في القاهرة أوت 1957م والذي أسفر على إعادة تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ والتي أصبحت تعرف بالثانية أين تم توسيع عضويتها من خمسة إلى أربعة عشرة عضوا وقامت اللجنة خلال عامها الثاني بعدة نشاطات في جميع المجالات واهتمت بالتسليح والتموين والواجهة الإعلامية والدبلوماسية، وقامت اللجنة بتأسيس فرع عسكري لها هي اللجنة التنفيذية العسكرية (COM)، وسارت اللجنة خلال هذا العام على خطى ثابتة لتأسيس حكومة جزائرية رغم ما عانته من مشاكل وصراعات وأحداث كادت أن توقف مسار هذه اللجنة، وبدأت المعارضة التي لاقتها منذ تأسيسها في مؤتمر الصومام وصراعها مع الوفد الخارجي وعلى رأسهم بن بلة، ثم مشكل القاعدة الشرقية ومهساس، ثم استشهاد العربي بن مهيدي أحد قادة هذه اللجنة، ثم اشتعال فتيل الصراع بين قادتها السياسيين والعسكريين والذي انتهى باغتيال عبان رمضان في 23 ديسمبر 1957م رغم ما عانته إلا أنها أوصلت الجزائر إلى مرفأ الأمان عند تأسيس الحكومة المؤقتة 19سبتمبر 1958م وكان مصير لجنة التنسيق والتنفيذ أن تنهي وجودها بعد إنشاء الحكومة وبقيت بصورة أخرى أعطت لنفسها اسما آخرا وهو اللجنة الدائمة للثورة CPR وأصبحت الممثل الحقيقي للسلطة.

الملاحظ أن لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى تميزت بعملها الديمقراطي بينما يسجل أن الثانية ابتعدت عن الممارسة الديمقراطية وقد يعود ذلك إلى طبيعة التكوين العسكري لأغلبية عناصر اللجنة ودخول الثورة مرحلة المواجهة الشاملة عسكريا مع فرنسا، وبعد اغتيال عبان رمضان عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ في مزيد من الشقاقات وتكونت عدة زمر متصارعة أخرى.

نخلص في الأخير إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تكن جهازا تنفيذيا وحسب بل كانت هي اللبنة الأولى والقاعدة لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م التي قادتها نحو الاستقلال، عدا ما يعاب عليها من صراعات ونزاعات تجاوزتها لتستمر.

الملاحق

ملحق رقم(01):

النص الأصلي لبيان أول نوفمبر 1954 باللغة العربية و اللغة الفرنسية[1]

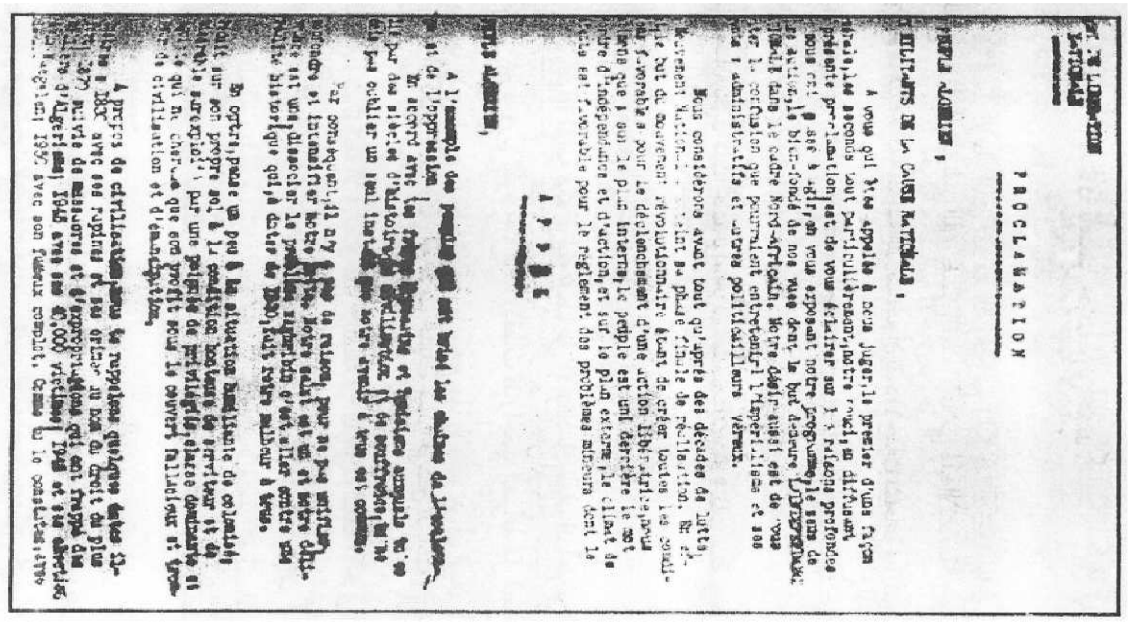

PROCLAMATION

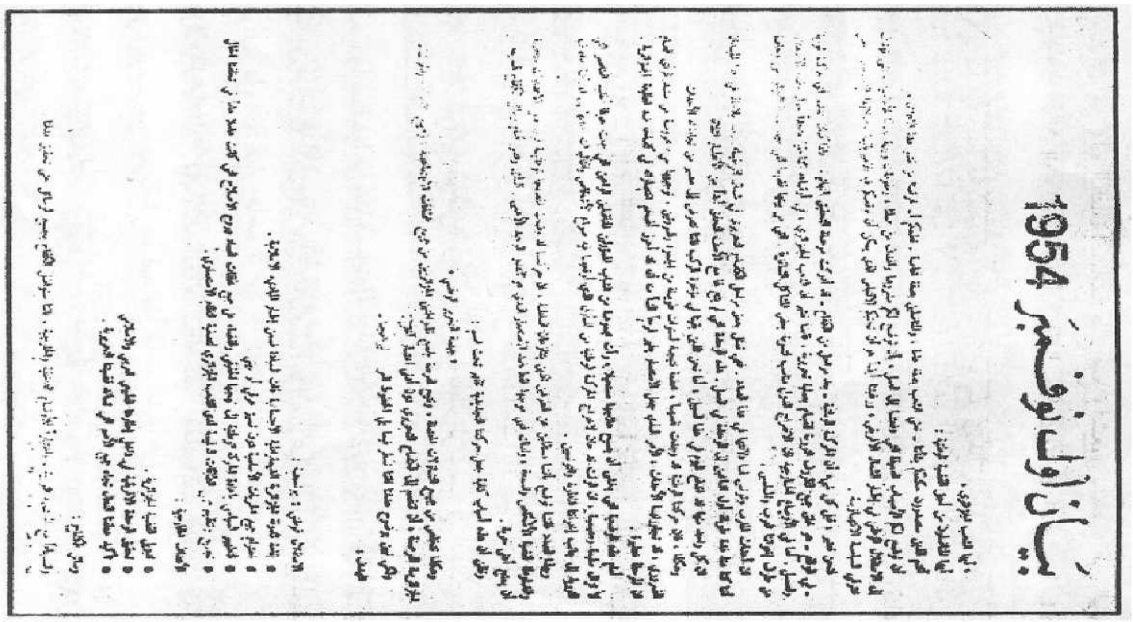

بيان أول نوفمبر 1954

[1] عثماني مسعود، الثورة التحريرية ...، مرجع سابق، ص: 96 – 97.

ملحق رقم (02):

رسالة من لجنة التنسيق و التنفيذ إلى تونس حول قضية مهساس[1]

Le C.C.E.

à

Monsieur Ahmed TELLILI
Secrétaire Général du Néo-Destour
TUNIS

Le Dr LAMINE Mohammed, Chef de la Délégation du FRONT DE LIBERATION NATIONALE à l'extérieur de l'ALGERIE nous a rendu compte que le frère Ahmed MASSAS, membre suppléant du C.N.R.A. sème dans les milieux Tunisiens une certaine confusion qui, si elle n'est pas dissipée peut vous induire en erreur.

A cet effet, nous tenons à vous informer que le C.C.E. (Comité de Coordination et d'Exécution) élu par le Congrès National du 20 Août 1956 a désigné le Dr LAMINE Mohammed, Chef de la Délégation du FRONT DE LIBERATION NATIONALE et le Colonel OUAMRANE comme son Adjoint, chargé tout particulièrement de la branche logistique.

En attendant l'arrivée de ce dernier qui est en route vers TUNIS, les Commandants BEN AOUDA Ben Mostefa dit "MOURAD" et Brahim MEZHOUDI sont habilités à parler au nom du C.C.E.

En conséquence, nous vous prions de vouloir bien faciliter la tâche des frères LAMINE, OUAMRANE, MEZHOUDI et BEN AOUDA. Nous vous prions en outre, de bien vouloir porter les faits ci-dessus à la connaissance de votre Gouvernement.

En vous remerciant, nous vous prions de croire à nos sentiments fraternels et de solidarité nord-africaine ./.

BEN M'HIDI	KRIM	SAID	BENKHEDDA	ABANE
Mohammed Larbi	Belkacem		Benyoucef	Ramdane.

[1] Khalfa Mamri, Op-cit, p : 107.

ملحق رقم (03):

بلاغ لجنة التنسيق و التنفيذ الذي يعلن فيه رسميا أن جريدة المجاهد هي جريدة الثورة الجزائرية و لسانها الوحيد[1]

بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني

ابتداء من هذا اليوم يصدر "المجاهد" وهو جريدة الثورة الجزائرية ولسانها الوحيد.

إذن فقد انتهى صدور "المقاومة الجزائرية" على طبعاتها الثلاث (الأولى– الثانية –الثالثة)

سيوحد "**المجاهد**" وهو اللسان الناطق عن جبهة التحرير الوطني الأنباء المتعلقة بكفاحنا ليقي دعوتنا ويزيدها تأثيرا و نفوذا ... فهذا العدد يواصل السير مع الإعداد السابقة .

... إن اللسان المركزي لجبهة التحرير سيتولى تفسير وشرح الثورة الجزائرية التي تعبر عن إرادة اثني عشر مليون من النساء والرجال .

إن الشعب الجزائري، قد اندفع إلى المعركة التحريرية اندفاع الأبطال، سيتتبع كل أسبوع من خلال صفحات "**المجاهد**"، اقتراب هدف الثورة الجزائرية المستمرة: هو هزيمة العدو وتشييد جمهورية جزائرية ديمقراطية، أيها الجزائريون والجزائريات سيكون "**المجاهد**" هو مرآت الثورة الجزائرية .

تحيا الجزائر حرة مستقلة .

---

[1] ((بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني))، المجاهد، مصدر سابق، ع7، 5 أوت 1957، ص: 1.

ملحــق رقــم (04):

نمــوذج من بيانـــات لجــنة التنســيق والتنفــيذ

بيـــان لجنـــة التنسيـــق والتنفيـــذ[1]

المعروفين، والغير معروفين ممن وقفوا في نهضة جارفة ليفتكوا استقلال وطنهم، وإن لجنة التنسيق والتنفيذ تنحني بكل ألم، أمام المئات الآلاف من ضحايا هذه الحرب الكاملة، وهي تسجل بالإضافة إلى ذلك بكل ارتياح النجاح الذي التحق في الميدان العسكري والذي تم تتويجه الهجومات التي عمت الجزائر منذ 20 أكتوبر 1957.

إن جبهة التحرير الوطني بعد أن فتحت في الصيف الماضي، واجهة الصحراء تواصل الآن توسيع هذه الواجهة، وتكبت في الأرض الصحراوية لتفوقها في ميدان المبادرة العسكرية.

وبهذا تريد لجنة التنسيق والتنفيذ أن تبرهن على إرادة الشعب الجزائري،في أن لا تترك المجال لتحقيق عملية نهب لثروات الجزائر تتفاوت صبغتها الدولية.

إن الباحثين عن الذهب الأسود ينبغي أن لا ينسوا بأنه يجب عليهم أن يقرؤوا لنا حسابا، وكذلك أصحاب السوق الأوربية المشتركة، ويجب أن لا يجهلوا بأن الجزائر لا يمكن أن تكون ملزمة بمعاهدات أو اتفاقيات، أو أي مشاريع أخرى اتخذتها فرنسا أو يمكن أن تتخذها باسم الجزائر، وإن لجنة التنسيق والتنفيذ تسجل بكل اعتزاز تحسن نوع وعدد السلاح المقاومين الذين يقفون في وجه جيش عصري بعد ستمائة ألف رجل مضافا إليهم قوات الجند رمة والشرطة والميليشيا والمدنية.

إن جيش التحرير الوطني الذي تكون في يوم أول نوفمبر 1954 من ثلاثة آلاف رجل مسلحين بسلاح رديء من بنادق صيد، أصبح اليوم يتركب من أكثر من مائة ألف جندي مزودين بسلاح عصري ويواجهون قوات العدو مواجهة منتصرة.

ونتيجة لذلك فإن الرأي العام ،سواء الفرنسي أو الدولي ينبغي أن يسجل أن سياسة "التهدئة" التي هي الحرب قد منيت بفشل لا جدال فيه .

---

[1] ((بيان لجنة التنسيق و التنفيذ))، المجاهد، مصدر سابق، ع 11، 1 نوفمبر1957، ص: 16.

ملحق رقم (05):

بيان إضراب الثمانية أيام جانفي 1957 [1]

Arrivé le 26/1/57 122

FRONT DE LIBERATION
NATIONALE
=ooo=

POUR UNE GREVE GENERALE DE HUIT JOURS
A PARTIR DU 28 JANVIER 1957 A ZERO HEURE !

=====ooOOo=====

PEUPLE ALGERIEN !

L'annonce de la grève générale de huit jours à l'occasion du débat à l'O.N.U. sur la question Algérienne a semé le désarroi chez les Autorités françaises. Le général MASSU menace de livrer les magasins des grévistes au pillage et l'Administration française de licencier les fonctionnaires. C'est la meilleure preuve de l'affolement qui règne dans les rangs colonialistes.

C'est une raison supplémentaire pour que le Peuple Algérien fasse de cette grève un succès total.

Les menaces du général MASSU resteront vaines. Nos commerçants savent les sacrifices qu'exige notre libération. Ils ne se laisseront pas intimider. Les meilleurs de nos fils tombent tous les jours. Les biens du peuple sont quotidiennement saccagés par la soldatesque française. Que le général MASSU instaure le pillage à ALGER, ce sera une nouvelle illustration de l'Ordre colonial et de la pacification. Cela n'ébranlera guère la détermination des Algériens d'arracher Leur Indépendance.

PEUPLE ALGERIEN !

Le Monde a les yeux fixés sur toi. Grâce à ta vaillance et à ton courage tu as affirmé ton existence à l'opinion universelle. Une fois de plus tu manifesteras ta volonté inébranlable d'en finir avec le colonialisme.

Les Commerçants fermeront leurs magasins en n'accordant aux menaces du général MASSU que le mépris qu'elles méritent. Les Ouvriers déserteront les chantiers et les usines, les Fonctionnaires abandonneront les bureaux. Les Employés de toutes catégories suspendront le travail.

Pendant huit jours, tous les Algériens manifesteront à l'unisson et en pleine communauté d'idées et de sentiments avec nos Délégués à l'O.N,U., nos Moudjahiddines, nos Moussebilines et Fidayines leur volonté de vivre LIBRES et INDEPENDANTS.

Pendant huit jours, le Peuple Algérien, uni et organisé, prouvera au Monde son unité derrière le FRONT DE LIBERATION NATIONALE.

Pour la liquidation du régime colonial;
Pour la libération de la Patrie Algérienne;
Pour l'instauration d'une République Algérienne démocratique et sociale;

EN AVANT POUR LA GREVE GENERALE DE HUIT JOURS A PARTIR DU 28 JANVIER 1957 A ZERO HEURE !

V I V E L ' A L G E R I E L I B R E E T I N D E P E N D A N T E !

=======

[1] Khalfa Mamri, Op-cit, p : 109

الملحق رقم(06):

النص الكامل لمحضر اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الأولى من 20 أوت الى 27 أوت 1957 [1]

محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة (م و ث ج) أوت 1957

أن أشغال الدورة العادية ل م و ث لسنة 1957 جرت في القاهرة بين 20 و 27 أوت 1957

الحاضرون: عبان – عباس – عمارة – بن عودة – بن خدة – بن يحيى – بو منجل – بومدين – بوصوف – دحلب – دهيليس – بن طوبال – فرانسيس – كريم – العموري – مزهودي – أوعمران – الثعالبي – توفيق المدني – يزيد – لمين –مهري – الشريف – محمود .

و عين فرحات عباس رئيسا للجلسة و محمد بن يحيى كاتبا .

قرأ عبان رمضان حصيلة نشاطات لجنة التنسيق و التنفيذ (التي انتهت عهدتها) و صودق على الحصيلة بالإجماع .

عند اجراء المناقشات التي دارت خلال الجلسات قرر ال (م و ث ج) توسيع اجهزته القيادية و لهذا الغرض صوت بالإجماع على التصريح بالمبادئ التالية:

"إن (م و ث ج) يتكون من 54 عضوا و يعد جهازا ذا سيادة للثورة يجتمع مرة في السنة في دورة عادية و يمكن أن يستدعي إلى دورة غير عادية إما بطلب من لجنة التنسيق و التنفيذ بأغلبية بسيطة و إما بطلب ثلثي أعضاء (م و ث ج).

أن لجنة التنيسق و التنفيذ مكلفة مكلفة بتطبيق السياسية التي يعدها (م و ث ج)، و هي تنصيب أو تعزل من طرف (م و ث ج) بأغلبية الثلثين.

خلال فترة ما بين دورات (م و ث ج) يكون للجنة التنسيق و التنفيذ سلطات واسعة تمتد إلى جميع المشاكل ما عدا تلك التي تقرر مصير البلاد، و على سبيل المثال : المفاوضات، وقف القتال، الانحياز إلى كتلة من الكتل ، الحل الدولي للمشكل الجزائري، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري الفرنسي ... إلخ

إن لجنة التنسيق و التنفيذ مسؤولة أمام (م و ث ج)

من جهة اخرى و دائما في نفس السياق من الافكار صوت (م و ث ج) بالإجماع على اللائحة التالية:

– نظرا الى ان الاخوة الموقوفين المسجونين هم هم من بين الرجال الذين حضروا و نظرا و قرروا اندلاع أول نوفمبر 1954.

– نظرا لان هؤلاء الاخوة لم يستطيعوا المشاركة في مؤتمر 20 أوت 1956 لاسباب خارجة عن ارادتهم.

– نظرا الى انه من المصلحة العامة ان يبقى هؤلاء الاخوة رغم سجنهم مشاركين في اجهزة القيادة و التنفيذ .

– نظرا كذلك الى ان الاتساع الذي تشهده ثورتنا يفرض استكمال و توسيع أجهزة القيادة و التنفيذ.

فان المجلس الوطني للثورة يقرر:

1 – تعيين آيت احمد، بن بلة ، بيطاط، بوضياف و خيضر أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق و التنفيذ.

2 – أن يرفع إلى 9 عدد أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ و إلى 54 عدد أعضاء (م و ث ج).

فضلا عن ذلك فان (م و ث ج) و بهدف إزالة كل غموض صوت بالإجماع على اللائحة التالية:

– نظرا إلى بعض المواقف التي أكدها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تعرضت لتأويل غامض.

– نظرا إلى أن الثورة الجزائرية يجب قيادتها في الوضوح و هو الشرط الأساسي للمحافظة على وحدة الشعب الجزائري.

فإن (م و ث ج) يؤكد:

1 – جميع أولئك الذين يشاركون في الكفاح التحريري باللباس العسكري و بدونه متساوون و بالنتيجة لا توجد أولوية للسياسي على العسكري و لا فرق بين الداخل و الخارج.

جميع أعضاء (م و ث ج) أعضاء عاملون.

2 – يظل هدف الثورة الجزائرية هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية و اجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية " للإسلام " .

و قد امتنع دهيليس عن التصويت عند الاقتراع على مبدأ غياب فرق بين الداخل و الخارج .

و انتقل (م و ث ج) بعد ذلك إلى انتخاب الأعضاء ال 9 للجنة التنسيق و التنفيذ الذين انتخبوا بالإجماع :

عبان – عباس – بن طوبال – بوصوف – كريم – لمين – محمود – مهري – أعمران

و اخيرا منح (م و ث ج) كامل السلطات للجنة التنسيق و التنفيذ بتعيين الأعضاء ال 20 الجدد في (م و ث ج) عند اجتماعها القادم، و وضع خلال 48 ساعة من طرف أي عضو في (م و ث ج) يعبر عن رغبته في ذلك. [1]

رفعت الجلسة على الساعة 22 و 30 د.

الرئيس	الكاتب
فرحات عباس	محمد بن يحي

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص: 245 – 246 – 247.

ملحق رقم(07) :

نموذج من نداءات لجنة التنسيق و التنفيذ [1]

لجنة التنسيق والتنفيذ

نداء: إلى جيش التحرير...

أيها الجيش الوطني:

لقد كنت في أوائل ثورتنا المباركة تضم وحدات صغيرة متفرقة هنا وهناك، ليس لها من السلاح ما يكفيها لمجابهة قوات العدوان والبغي. ومع ذلك فقد صمدت بشجاعة وايمان وشيئا فشيئا، كثر عددك وعتادك وتطوع في صفوفك أبناء الشعب وأصبحت جيشا عصريا منضماــ كما شهد لك بذلك أعداؤك أنفسهم.

أيها الجيش الوطني، لقد ارتفع اليوم صوت من يدعى منقذ فرنسا–ارتفع ليشتمنا وقد برهن هذا الصوت الذي يعبر عنه الفرنسيين بأنه صوت الشرف والعظمة، على أنه لا يمكن أن توجد الأخوة حيث هوة عميقة ساحقة.

أيها الجيش الوطني، إننا ندخل اليوم مرحلة حاسمة من تاريخ كفاحنا المجيد، كفاحنا البطولي الذي نخوضه صفا واحدا، جيشا وشعبا وقادة.

فعززوا أيها المجاهدون عززوا ضرباتكم، إلى قوات العدو المنخذلة هذه القوات التي لا تظهر بطولتها إلا مع الأبرياء من صبيان وشيوخ نساء .

وجهوا ضرباتكم أيها الأبطال، إلى العدو فإنه في مرحلته الأخيرة..مرحلة الاحتضار.

هاجموا العدو اينما كان. واختطفوا منه الأسلحة وراقبوا حركاته بكسل دقة، ووالوا الهجومات على مراكزه بدون انقطاع ولا تتركوا له أية راحة.

أيها الجيش النبيل إن الاستقلال ستفتكه أنت بجهادك المرير وبإيمانك الذي لا يضعف وبإلحاقك الهزيمة الكبرى لقوات الاحتلال.

إن لجنة التنسيق والتنفيذ ستتابع الكفاح ورغم وعود الجنرال دي غول لان الجزائريين لا يتحولون عن مهمتهم النبيلة جراء خطب معسولة.

وان لجنة التنسيق والتنفيذ تعد الشعب الجزائري المجاهد البطل بأنها لن تقصر ولن تبخل بأي وسيلة من الوسائل للسير به للنصر النهائي.

يا جيش العزة والفداء، إلى الأمام بنفس الشجاعة والعزم، وبنفس القوة والإيمان..إلى الأمام فالنصر ملك ايدينا.

اعترفت وكالات الأنباء الأجنبية في يوم 12 جوان الجاري بأن النداء الذي وجهته من القاهرة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى جيش التحرير الوطني قد ظهرت نتائجه بعد، إذ تزايد النشاط المسلح بكامل التراب الجزائري. [1]

[1]((لجنة التنسيق و التنفيذ ... نداء: الى جيش التحرير ...))، المجاهد، مصدر سابق، ع 25، 14 جوان 1958، ص:1.

ملحق رقم (08):

نمـــوذج مـــن جريـــدة المجاهـــد

الثـــورة مـــن الشـــعـــب وللشـــعـــب

المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري

لقد مضى على الثورة الجزائرية حتى الان ١٠٢٥ يوما

★

العدد ٩

★

في ٢٠ اغسطس ١٩٥٧

★

ثمن العدد ٣٠ فرنك

الفهرس

- قيم جيشنا ٣
- يوميات الكفاح ٤
- فرنسا توالي جرائمها ٥
- تطور مواقف بعض الشخصيات الفرنسية ٦
- الازمة الاقتصادية الفرنسية ٧
- جيشنا واسلوبه في الحرب ٨
- الفدائي ٨
- اوربا تتخلى عن فرنسا ٨

رجـــال صدقـــوا ما عاهـــدوا الله عليـــه

لقد كانوا منذ سنة ، بوادي الصومام ، مع اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية يضعون المنهج السياسي لجبهة التحرير الوطني ، ويحددون اهداف كفاحنا .

اما الان فقد تركوا هذا العالم ...

ابن بولعيد ، زيغود ، ابن مهيدي ، ملاح علي .

اربعة من اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، سقطوا في ميدان الشرف ، شهداء الواجب : فكانت موتهم مثل حياتهم، صفحة من البطولة الخارقة والمجد الخالد .

مصطفى بن بولعيد

الشهيد مصطفى بن بولعيد ...

لقد كان احد كبار الزعماء في عصابة قسنطينة ، الا ان ثراء ذلك لم يمنعه ان يحتل على ترسي شعبه ، بعمله بما استطاع، فكان ان تقدم الى الانتخابات ، باسم حزب الانتصار ، لطالما انه عن طريق الانتخابات ، الطريق الحقيقي الذي يمكن من ابلاغ شكوى فقراء الشعب القابعين في الاكواخ المتهدمة، الى ساكني القصور ، ومن بيدهم مصير البلاد . لكن الحكومة الفرنسية رورت الانتخابات، فجعلت بينه وبين كل صفة من اصوات الشعب سورا من الظلم والبغي . ورأى آنذاك ضرورة من ان يحمل هذا الشعب على عاتقه ، ويعرف آنذاك ان مصير البلاد انما هو بيد هذا الشعب الشقي نفسه . فوجه الى جبهة الجهاد والتوجيه السياسي ، ويعده ليوم عظيم ... (البقية على الصفحة ٢)

كان ابن بولعيد مصطفى رجلا طويلا مهيب الطلعة ، يوحي لمناظره بالاجلال والمهابة . في وجهه قوة وفي عينيه تصميم وفي نطقه عزم وارادة . التوجيه السياسي ، ويعده ليوم تلك هي المعاني التي توحي بها صورة

يوسف زيغود

كان زيغود يوسف مقداما لا يعرف الخوف، ولا يهاب الموت «انه رجل لم يخلق الا للحرب» تلك هي الفكرة الاولى التي تخطر على ذهن الانسان العادي عند ما يراه لاول مرة . فهو دائب لا يعرف الهدوء ، وغالبا ما تراه قد ركز اي الساعة واحدة ليطالع كتابا عن علم الحرب ويراجع شيئا من تاريخ الثورة ...

وعرف الاعداء زيغود ... وحاولوا ان يوقعوا به ... وحشدوا لذلك عشرات الالاف من الجنود ، واكثروا من العمليات لكن دون جدوى . فقد كان « سيد احمد » يحبط جميع تلك المحاولات ، ويخرج منها في كل مرة ظافرا يبتسم للحياة .

لقد عرف الاعداء زيغود قبل مؤتمر فاتح نوفمبر،عندما القوا عليه القبض

(البقية على الصفحة ٢)

محمد العربي بن المهيدي

شاب في مقتبل العمر ، تتبين في كلامه روح الرجل المسالم ، وتلمح على وجهه ملامح الوداعة والنبل ، انه يختار كلماته اختيارا دقيقا ، فتجيء جملة رزينة ، هادئة، في صوت خافت حنون .

لكن وداعته تلك تخفي وراءها اعصابا من فلاذ ، وعاطفة من نار ، وعزيمة من حديد . وهوالى ذلك رجل واسع الصدر حليم ، لا يعرف الغضب

الى نفسه سبيلا ، يعتمد ان يتغاضى عن الخطا الخفيف ، وان يترفع عمن يحاول ان ينال منه بشتم او سباب .

ذلك هو محمد العربي بن مهيدي رحمه الله .

لقد كان منذ صغرسنه الباكر،يشعر بتلك الشعلة المقدسة ـ حب الوطن ـ تاكل قلبه وتعتصر نفسه ، وتبعثه على العمل . وكان ذا نفس مرهفة

(البقية على الصفحة ٢)

علي ملاح

بعد عشر سنوات قضاها في الجبال ، بين ادغال الغاب، ومنعرجات الوديان واحراش القبائل ...

بعد عشر سنوات ، من الحياة السرية ، امضاها مختفيا عن انظار العدو منتظرا ساعة الكفاح ...

بعد عشر سنوات ، من حياة كلها اخطار ومصاعب ، وكفاح ومعارك ، وبطولة ومجد سقط على راس فرقته في ساحة المعركة شهيد الواجب المقدس ، ذلك هو الضابط الثاني ملاح على قائد الولاية السادسة .

20 اوت 1956 ـ 20 اوت 1957

منذ سنة ، انعقد مؤتمر عشرين اوت ١٩٥٦ ، ان هذا اليوم يسجل مرحلة حاسمة في تاريخ ثورتنا. ففي وسط الزوبعة وبين نيران الحرب، كانت جبهة التحرير الوطني،تنسق عملها العسكري السياسي وتحدد موقفها من كبريات المشاكل التي يواجهها الوطن.

كيف كانت الوضعية قبل المؤتمر ؟

لقد كانت الثورة في مرحلتها الاولى ، تعطدم بصعوبات عديدة.وكانت فرق جيش التحرير لا تزال ضعيفة اذ انها كانت بعيدة بعضها عن بعض فلم تتوسع الدرجة تتمكن فيها من ان يكون بينها ارتباط دائم.كما ان الاتصال بين مختلف القيادات كان صعبا وتمركز الثورة في مختلف النواحي كان يسير ببطء ، والحاجة الى السلاح شديدة،ولا يوجد من المال الا القليل،والتنسيق بين الاعمال ضعيف للغاية.لقد كانت هناك نواح واسعة لم تتحرك بعد،والفرق المسلحة ، ذات تكوين سياسي ناقص ، او ليس لها تكوين سياسي مطلقا .

والى هذا لم يكن هناك وجود لسلطة وطنية رسمية. لقد كانت الثورة في حاجة الى منهج سياسي قار . فكثير من المسؤولين، كانوا

وكان الشعب المسالم لا يزال موجودا بكثرة ، وبين براثنه العدو يمنه بالموت والتاييد القوي . لكن ، لئن كانت الثورة في بدايتها تعظم صعوبات لا نهاية لها ، فانها قد حققت تقدما كبيرا في ميادين عديدة .

الاول مرة وضع المشكل الجزائري بوضوح امام العالم ، وتهدمت النظرية الاستعمارية عن « الجزائر الفرنسية » ، كما ان الراي العام العالمي بدا يطلع على حقيقة الامة الجزائرية ، وبدا يقبل بمبدا استقلالها. ثم ان التوسع الثوري ، قد محى الهيئات السياسية التقليدية القديمة ، حزب الانتصار للحريات الديموقراطية،حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان، وجمعية العلماء، فقد انحلت تلك الهيئات والتحق مناضلوها جماعات بصفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني .

اذن لقد تمكنت جبهة التحرير الوطني ، من ان تجمع كل الوطنيين وان توحد الشعب الجزائري في كفاحه التحريري وبذلك قطعت مرحلة كثيرة ، ستمكن الثورة ، من ان تتوسع توسعا خارقا قويا .

وعندما وصلت الثورة الى هذه الدرجة ، كان لابد من ان تتلاقى وجهات النظر ،وان ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة . وانعقد مؤتمر عشرين اوت في وادي الصومام ، وسط اشد الصعوبات (عمليات تطهير ، معارك مكامن الخ ...) واتخذت قرارت هامة لا باس من ان نذكر باهمها :

(البقية على الصفحة ٢)

ملحق رقم(09):

بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/9/9[1]

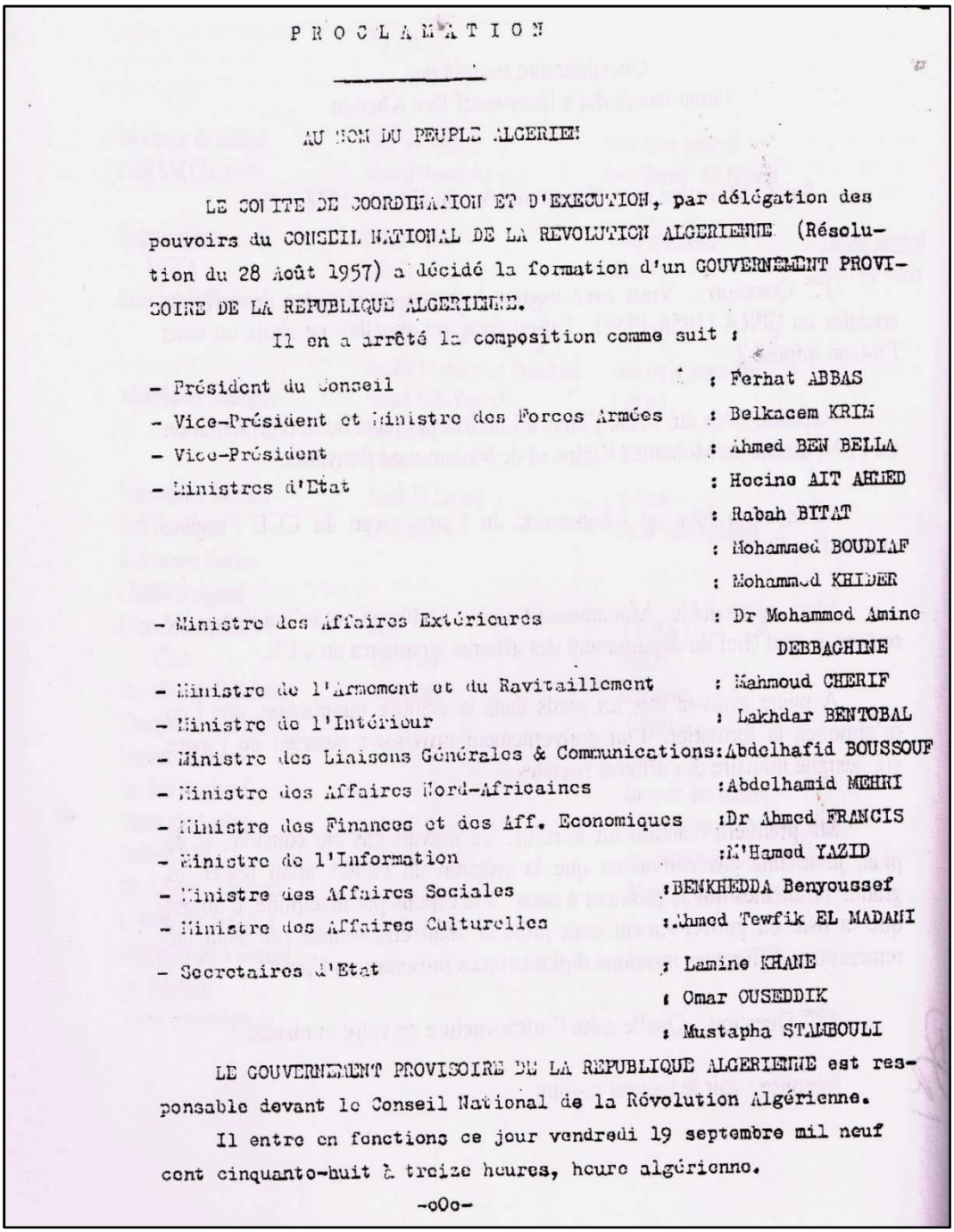

PROCLAMATION

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil	: Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées	: Belkacem KRIM
- Vice-Président	: Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat	: Hocine AIT AHMED
	: Rabah BITAT
	: Mohammed BOUDIAF
	: Mohammed KHIDER
- Ministre des Affaires Extérieures	: Dr Mohammed Amine DEBBAGHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	: Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur	: Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications	:Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines	:Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques	:Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information	:M'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales	:BENKHEDDA Benyoussef
- Ministre des Affaires Culturelles	:Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secrétaires d'Etat	: Lamine KHANE
	: Omar OUSEDDIK
	: Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص: 321.

ملحق رقم(10):

القادة الستة التاريخيون[1]

الواقفون من اليمين: محمد بوضياف– مراد ديدوش– مصطفى بن بولعيد– رابح بيطاط

الجالسون من اليمين: محمد العربي بن المهيدي– كريم بلقاسم

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص 85.

ملحق رقم(11):

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الاولى 1956[1]

سعد دحلب

محمد العربي بن المهيدي

عبان رمضان

كريم بلقاسم

بن يوسف بن خدة

[1]مسعود عشماني ، الثورة التحريرية .... ، مرجع سابق ، ص 376

ملحق رقم(12):

لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية 1957 [1]

أعضاء اللجنة و هم من اليمين إلى اليسار الجالسون: الأمين دباغين، الشريف محمود، فرحات عباس، عمر اوعمران

الواقفون: كريم بلقاسم، الاخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري

[1] Khalfa Maamri, Op-cit , p 2 .

ملحق رقم(13):

صورة لبعض اعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية[1]

[1] المجاهد (جريدة)، مصدر سابق، العدد 30، الجمعة 10 أكتوبر 1958، ص 1.

قائـــمة المصادر والمراجع

1 - المصادر:

أ – المقابلات الشخصية:

– مقابلة خاصة مع محمد الشريف عبد السلام: (مجاهد من ليلة اول نوفمبر، تقلد عدة مناصب آخرها مسؤول ناحية في 1960)، في يوم 2013/4/21 على الساعة 9:45، بمنظمة المجاهدين لولاية بسكرة.

ب – الكتب بالعربية:

– آمقران (عبد لحفيظ الحسيني)، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010.

– أوزقان (عمار)، الجهاد الأفضل، تر: ميتال سطوف وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2005.

– آيت أحمد (حسين)، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942–1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.

– بن بلة (أحمد)، مذكرات احمد بن بلة كما أملاها علي روبير ميلير، تر: التحقيق الأخضر، ط2، منشورات دار الأدب، لبنان، 1981.

– بن جديد (الشاذلي)، مذكرات الشاذلي بن جديد 1929– 1979 (ملامح حياة)، دار القصبة، الجزائر، 2012.

– بن العقون (عبد الرحمان)، مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر، 2000.

– بوحارة (عبد الرزاق)، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة، الجزائر، 2005.

– حباشي (عبد السلام)، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال مسار مناضل، تع: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2008.

– دحلب (سعد)، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

– الديب (فتحي)، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990.

– سعيداني (الطاهر)، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الامة، الجزائر، 2010.

– عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEPالجزائر، 2005.

- فلوسي (مسعود)، مذكرات الرائد مصطفى مراردة " ابن النوي" (شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى)، دار الهدى الجزائر، 2003.
- قداش (محفوظ)، وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، 2007
- كشيدة (عيسى)، مهندسو الثورة، تر: موسى أشر نثور، زينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.
- المدني (أحمد توفيق)، مذكرات حياة كفاح، مجلد 3، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج3.
- مهساس (أحمد)، الحركة الثورية في الجزائر (1914- 1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- يوسفي (محمد)، الجزائر في ظل المسيرة النضالية " المنظمة الخاصة"، تع: محمد الشريف، بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

جـــ - بالفرنسية :

- Ben Khada (Benyoucef), Les accords D'évian, office des publications universitaires , Alger , 2002.
- Boudiaf (Mohamed), La préparation de premier Novembre 1954, l'aide ; Aissa Boudiaf, 2eme édition, Darelnoamane, Alger, 2011.
- Les textes Fondamentaux de la Révolution (Appel du 1er Novembre 1954 ; plate-forme de la Soummam, texte du congres de Tripoli), Edition ANEP, Alger, 2005.
- Malek (Rédha), L'Algérie a Evian Histoire des négociations secrètes 1956 -1962, 3éme édition,(1) édition ANEP , Algérie, 2010.
- Mameri (Khalfa), Abane Ramdane Documents et vérités, Editions Mehdi, Algérie, 2012.
- Teguia (Mohamed), L'Algerie en guerre, office de publications Universitaires, Alger, 2007.

2 - المراجع:

أ - باللغة العربية :

- أزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
- آيت حمو (الطاهر)، رجال صنعوا التاريخ لقاء مع يوسف بن خدة، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011

- بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1961، الطبعة الثانية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

- بوحوش(عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

- بن يوب(رشيد)، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة و الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

- بوضربة (عمر)، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

- بوعزيز (يحيى)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

- بوعزيز (يحيى)، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2009، ج3.

- بومالي (أحسن)، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954- 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دس.

- بية (نجاة)، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954 1962، دار الحبر، الجزائر، 2010.

- جيلسبي (جوان)، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صديقي أبو طالب، الدار المصرية، مصر، دس.

- حربي (محمد)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008

- حفظ الله (بوبكر)، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير (1954- 1962)، طاكسيج كوم، الجزائر، 2011.

- حمدي (أحمد)، الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في الإعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.

- حميد(عبد القادر)، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

- حميد(عبد القادر)، فرحات عباس رجل الجمهورية، ط3، دار المعرفة، الجزائر، 2007

- دروازي(الهادي)، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع (1954- 1962)، دار هومة، الجزائر، 2002.
- الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ب، 1999، ج1.
- الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ب، 1999، ج2.
- الزبيري (محمد العربي)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكاتب، الجزائر، 1985.
- زغدود (علي)، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، النشر للمؤلف، الجزائر، 2004.
- زغدود (علي)، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، النشر للمؤلف، الجزائر، 2006.
- زوزو (عبد الحميد)، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011.
- شريط (الأمين)، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- عباس (محمد)، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2003.
- عباس (محمد)، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003.
- عباس (محمد)، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- عثماني (مسعود)، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013.
- عثماني (مسعود)، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- علية (عثمان الطاهر)، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- العمري (مؤمن)، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926- 1954)، دار الطليعة، الجزائر، 2003.
- غربي (الغالي)، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958، دار غرناطة، الجزائر، 2009.
- قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991، ج1.
- لونيسي (رابح) و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ج2.

- معمري (خالفة)، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

- مقلاتي (عبد الله)، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- ملاح (عمار)، قادة جيش التحرير (الولاية الأولى)، دار الهدى، الجزائر، 2007، ج1.

- ملاح (عمار)، محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى الجزائر، 2012

- منصور (أحمد)، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الاصالة، الجزائر، 2002.

- مياسي (إبراهيم)، قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.

باللغة الفرنسية:

- Fafrod (Charles- Henri) ,La Révolution Algerienne, Edition Dahlab, Alger, 2007.

3 – الدوريات و المجلات:

باللغة العربية:

أ – الدوريات:

جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري:

- ((بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني))، العدد 8، 5 أوت 1957.
- ((بطاقة الازدياد))، العدد 1، جوان 1956.
- ((بيان لجنة التنسيق و التنفيذ))، المجاهد، العدد 11، 1 نوفمبر1957.
- ((حديث مع الرئيس فرحات عباس))، العدد 30، 10 أكتوبر 1958.
- ((الذكرى الاولى للإضراب الرهيب))، العدد 27، 1 فيفري 1958.
- ((رجال صادقو الله ما عاهدوه عليه))، العدد 9، 20 أوت 1957.
- ((عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف))، العدد 24، 29 ماي 1957.
- ((لجنة التنسيق و التنفيذ تصرح))، العدد 23، 07 ماي 1958.
- ((ملاحظات حول مؤتمر طنجة))، العدد 23، 07 ماي 1957.
- ((من مؤتمر الصومام الى القاهرة))، العدد 31، 1نوفمبر 1958.
- ((لجنة التنسيق و التنفيذ ... نداء: الى جيش التحرير ...))، العدد 25، 14 جوان 1958.

- العدد 30، الجمعة 10 أكتوبر 1958.

جريدة المنار، (سلسلة التراث)، اصدرتها الشركة الوطنية للنشر و التوزيع:

- ((بلاغ اللجنة الانشائية لتاسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها))، العدد السادس، السنة الأولى، 27 شوال 1370- 30 يوليو 1951.

- دالع (مصطفى)، ((في آخر حوار مع احمد مهساس احد مهندسي الثورة))، الخبر اليومي، جريدة يومية جزائرية، العدد 6643، الجزائر، 2 مارس2012.

- شتواح (رياض)، ((كوبيس... جيش من 500 خائن لمحاربة المجاهدين))، الشروق اليومي، جريدة يومية جزائرية، العدد 4209، الجزائر، 2013/11/28.

ب – المجلات:

مجلة أول نوفمبر، تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين:

- الزبيري (محمد العربي)، ((موقف الحزب الشيوعي من ثورة أول نوفمبر))، العدد 60، الجزائر، 1983.

- ((ملحمة 20 أوت في شمال قسنطينة))، عدد خاص، 20 أوت 1973، الجزائر.

مجلة الذاكرة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد:

- بوحوش (عمار)، ((تحويل المنظمة الخاصة الى جبهة التحرير الوطني))، العدد 3، السنة الثانية، 1995.

مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954:

- جيلي (الطاهر)، ((مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية))، العدد 9، الجزائر، 2004.

- لونيسي (إبراهيم)، ((المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954))، العدد6، مارس 2002.

- يحياوي (جمال)، ((الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام))، العدد 5، الجزائر، 2002.

باللغة الفرنسية:

- Aissa Kechida, (Ben m'hidi : un homme du people), premie Novembre, n°175 , Alger, 2011.

4 – الملتقيات:

– لونيسي (ابراهيم)، ((المجاهد ودورها في الحرب النفسية ابن الثورة التحريرية))، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد بعنوان الإعلام و مهامه أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية أول نوفمبر، ط2، الجزائر، 2005.

5 – الأطروحات و الرسائل الجامعية :

– بودبوز (غاني)، إشكالية الديمقراطية في الجزائر و موقف النخبة السياسية منها دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004–2005.

– بودلاعة (رياض)، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005–2006.

– خيثر (عبد النور)، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954–1962)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005–2006.

– شتواح (حكيمة)، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005–2006.

– شلبي (امال)، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2005–2006.

– معزة (عز الدين)، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899–1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004–2005.

6 – الموسوعات:

– ابن نعيمة وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830– 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

فهـــــرس
الموضـــــوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
المقدمة	أ
الفصل الاول(تمهيدي): الثورة الجزائرية من الاندلاع إلى مؤتمر الصومام 1954-1956	
أولا – التحضير للثورة الجزائرية	8
أ – المنطقة الخاصة Organisation Spécial (O S)	8
ب – اللجنة الثورية للوحدة والعمل C R U A	15
جـ – مجموعة الـ 22	19
ثانيا – انـدلاع الثـــورة الجزائرية	23
أ – العمليات الأولى	26
ب – ردود الفعل	28
ثالثا – هجومات 20 أوت 1956	31
الفصل الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ من تأسيسها في أوت 1956 إلى أوت 1957	
أولا – مؤتمر الصومام ونشأة لجنة التنسيق والتنفيذ	39
أ – مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	40
ب – تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذCCE	50
ثانيا – نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في عامها الأول	53
أ – حادثة اختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1956 وموقف لجنة التنسيق و التنفيذ	55
ب – إضراب 08 أيـــام (من 28 جانفي 1957 إلى 4 فيفري 1957)	57
ثالثا – انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخـــارج	61
الفصل الثالث: لجنة التنسيق والتنفيذ من أوت 1957 إلى سبتمبر 1958	
أولا – لجنة التنسيق والتنفيذ في عامها الثاني	69
أ – دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة ما بين 20 أوت إلى 28 أوت 1957	70
ب – تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية	73
جـ – نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية	75
ثانيا – دور لجنة التنسيق والتنفيذ في تأسيس الحكومة المؤقتة G P R A	83

ثالثا – المشاكل التي واجهتها لجنة التنسيق والتنفيذ	90
أ – بن بلة ومؤتمر الصومام	91
ب – مهساس والقاعدة الشرقية	92
جـــ – اغتيال عبان رمضان	95
الخاتمة	**99**
الملاحق	**103**
قائمة المصادر والمراجع	**119**
فهرس الموضوعات	**127**